

٩٧٠

نتائج الفكر
وثمرات المؤلفات

احمد يونس
الشافعي

٨١٩
ن.ب.ي

نتائج الفكر ثمرة المعرفة تأليف الخليفة أحمد بن محمد
معنى - ٩٠٩ هـ ، كتب في القرن الثاني عشر الهجري

تقديراً

٩٧٠
١٠٨٠ هـ
١٠٨٠ هـ
نسخة جيدة ، خطها نسخ عثماني ،

Copyright © King Saud University

علم ليسانس البكالوريوس العربية

هذه حاشية العلامة الشيخ أحمد ابن يوسف
الكافى على شرح الملوك على متن
السير قنديه فى الاستعارات
تفعنا الله تعالى بهم جميعين
والمسلمين آمين
امين

یا کیے حفظ الثورۃ

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a short note, located at the bottom of the page.

دخلت مكة طيبة الفداء الى ربه المخلص
فقدته فخره له والى والربنا واقبنا
في حرمها والى جميع المسلمين ولدت قرد
ية واستغفر لنا وقال اني محاسب الي
الله انما ربنا بان اذننا واربعون
واللهي الشريف علي ما جوها ازم
اصلا في الاسلام

۱۸۵

Copyright © King Saud University

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب **مناجاة الفارس عمر المولى** الرقم **٩٧٠**
اسم المؤلف **أحمد بن يوسف الكافوري**
تاريخ النسخ **١٢٩٢**
عدد الأوراق **١٢٠**
ملاحظات **(بمقدمة)** **١١٩**

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي جعل الانسان بعرفة الدقائق واسلكه سبل الجازان
 وطرق الحقائق والصلادة والسلام على سيدنا محمد المرتضى بالدراب
 والارباب وعلى اله واصحابه الذين حازوا احسن الفضائل واشرف
 الكمالات وبعد فيقول اسير الخطايا والذلات احمد بن النجاشي
 الخليلي الشافعي ضاعف الله له الدرجات هذه عبارات شريفة
 وتحقيقات منبوعة اقتطعتها من المؤلفات وديابغ التحقيقات
 فوضح الحق بادي اشارته وقبين المراد بارجن عيلة وسميته نتائج الفقا
 ومؤلوفات علي الشرح الصغير لشيخنا العلامة احمد بن محمد بن علي القندرية
 في الاستعارات فانه الله في الفروع العترة والتجاوز عن الفوات
 فاصل الخلل وعرض الطرق عن الزلل فاني معترف بالقصور عن
 الارتقاء هذه القصور وهذا اولى الشروع في المقصور فاقول
 بعون القادر المعبود **قوله** ليعلم الخبير حقيقة لغوية وهو الب
 ولفظ الاسم ولفظ الجلالة اما الب فلا يستعملها في المصاحبة او الا
 ستعانة وهما من جملة معانيها الحقيقية واما الاسم فلا لغة
 ما دل على سمي وهو مفرد مضاف فيعم فاستعمله في ما صدقانه
 كالحالق والرازق استعمل اللفظ فيما وضع له واما الجلالة
 فلا يستعملها في معانيها وهي كلمة الموصوف بواجب الوجود وبعضها
 الاخر هو الرحمن المشهور فيه انه مجاز لغوي لا عقلي
 ابن النجاشي في اللفظ لا في الاسناد ثم هو ما مرسل علاقة السب
 او اللزوم العادي وذلك ان الرحمة التي هي صلها معناها لغوي

ان الجاز المفهوم
 من التجوز

رقة القلب المتقضية للانعام او ارادته ولما استحال
 هذا المعنى في حقه تعالى فرب بمعنى يناسب وهو اعتبار
 الغاية اعني الانعام او ارادته المسببان عن المبدأ
 الذي هو البرقة اللازمان له عادة ثم اشتق منها
 لهذا المعنى المناسب وصفان له تعالى وهما الرحمن الرحيم
 بمعنى المنعم والمريد للانعام فاستعمل الرحمة في الانعام
 او ارادته مجاز مرسل اجلي واستعمل الوصفين في المنعم
 او المريد له مجاز مرسل تبعي لحرمان التجوز في المشتق بعد
 جريانه في المصدر واما استعارة تمثيلية بان يشبه حاله
 تعالى في اقبال المعروف الي عبادته وتوحيدهم به **بمعناه**
 مقد عطف قلبه على رحمة ذابصهم معروفة وعلمهم به
 ثم استعمل اللفظ الدال عليه حال الملك وهو الرحمن الرحيم
 في حاله تعالى والاول اولى بل اصوب وان قال بهذا جمع من
 المحققين لانه لا يجوز اطلاق الحال عليه تعالى لعدم وروده
 ولان حقيقة التمثيلية ان يكون كل من الشبه والمشبه به
 هيئته مشتركة من متعدد وكذا الجامع بينهما وذلك لا يظهر
 فيما نحن فيه مع ما فيه من اساسة الادب كما لا يخفى ومقابل
 المشهور انه حقيقة شرعية ورد الوصف بها في القرآن وان اولا
 ما تقدم من الامانع من ان الشيء الواحد يكون حقيقة وكذا
 باعتبارين مختلفين كما ياتي **قوله** الحمد لله الذي لا يصل
 الذي هو الفعل ان اصل الحمد لله احمد او حمود حمد الله حذف الفعل

علي

والجامع ايمان المعروف
 في الظن

Copyright © King Saud University

اكتفا بدلالة مصدره عليه ثم رفع وادخلت الى لفظة الجنس
او لا مستغراقا او غيرهما فقصدا للدوام والاستمرار لان الفعل
يدل على التجدد والحدوث وبهذا تعلم رد ما ذكره الشيخ
عندنا فانه الجبر جاي في دلائل الا عجز من ان الجملة الاسمية
لا تفيد الدوام الا ترى الي قولك زيد منطلق فانه لا يفيد
سوي ثبوت الانطلاق لزيد لما علمت ان افادتها الدوام
بواسطة العدول ولا عدول فيما ذكره الشيخ كذا حقق التثنية
زاني وذكر حنيفة انما تفيد الدوام بنفسها من غير عدول
وجهه ان المناقذين لما كان اكثر راسخا في قلوبهم لا يزول
عبروا بما يدل على عدم الزوال بقولهم انما نحن
مستهلزون اي كايثون معكم لا كنا ومكان ادعاء حدوث
الايمان يقبل منهم عبروا بما يدل على الحدوث فقط وهو
الفعلي فقالوا انما اي حدث لنا الايمان بعد ان لم يكن قد
دلنا الايمية بنفسها على كدوام بلا عدول ولنا انما لم تدل
بنفسها على كدوام بل بالقرينة وهي موافقتهم لشياطينهم
اي شيطانهم وروسايتهم في عبادة الاصنام والحق ما ذكره
التثنية التي **قوله** الذي نفت الجلالة وفتة ان العسل مع
الموصول في قوة المشتق وتوافق الحكم على مشتق يودون
بالمدية فيستدلون بان ثبوت الجملة لا اجل هذا الوصف
لان المعنى الجملة ثابتة لا اجل انصافه بالجملة الحقيقي لانه
يستحق الحمد لانه كايستحقه لصفاته واجاد

العلام

العلامة القاسمي في اياته عن نظيره بان ما ذكر ليس على
لا استحقاق الحمد بل لاننا المولف وكانه قال عدة اثني الحمد
هي انه تعالى هو المستحق للحمد حقيقة **قوله** الحمد اعاد
لفظ الحمد لظهور ايها الاتسلا اذه اي وجدانه لزيد
حق **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
بانه يا ظبيات القاع فكن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
حيث لم يقل ام هي وانما زدت لفظة الايصام لانه للذة الحقيقة
الحسية كالحلاوة لا تحصل باللفظ بل الذي يحصل به ايها
قوله حقيقة تارة للنقل من الوصفية الى الاسمية لان
حقيقا من حق بمعنى ثبت فالحقيق الثابت نقل الى اللفظ
المستعمل في معناه وهو الحقيقة اللغوية واسناد الفعل او ما في
معناه الى ما هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وهي الحقيقة
القلبية والظاهر ان النقل على سبيل الحقيقة العرفية لا على سبيل
المجاز لانه المعنى الاصلي بحيث صار لا يفهم الا بقرينة وتقرير
الحقيقتين ان يقال ان اثني العبد على ربه بخواتمه لا اله
الا هو الحي القيوم محمد كرب فاسناد الحمد المبني للمجهول الى الرب
تعالى حقيقة عقلية لانه اسناد الفعل الى ما هو له وحقيقة لغوية
لان الحمد يستعمل في معناه الموصوف له وهو الثناء **قوله**
وهو نظيره الحمد هو عطف على الحمد الواقع مبنيا على العاقل فيه
الا بذا وتغيره عطف على له المتعلق بالحمد على انه مفعوله
بواسطة اللام ومجاز عطف على حقيقة الواقع خبر الحمد

Copyright © King Saud University

والعامل فيه المبتدأ فليزيم العطف على معمولين لعاملين مختلفين
وهو ممنوع اذا لم يتقدم الجار نحو في الدار زيد وفي الحجرة عمرو
وجواب بانه من عطف الجمل لا من عطف المفردات حتى يلزم المحذور
على انه قيل بجوازه وان لم يتقدم الجار لان المتفق على منعه انما هو
العطف على معمولات لغو اصل مختلفة واما الجواب باحتمال ان الشئ
مشتق على القول بان العامل في كل من المبتدأ والخبر واحد وهو لا بد
فلا يظهر لان لغيره عطف على له والعامل فيه المفعولية للمبتدأ
لا الابتدأ كما علمت نعم بنا على ان معمول الشئ معمول في الشئ
يظهر لكنه باطل كما ذكره بن عبد الحق السبائي والارم ان
يكون المضاف اليه معمول للعامل في المضاف فيلزم حمل الفعل
المرفوع المضاف اليه في نحو جاعلام زيد وهو باطل بالاتفاق فالصير
اليه ما تقدم **قوله** لغيره متعلق به ولا يرد ان الجار لا يتعلق
بالضمير لان محله ما لم يكن ضميرا لمصدر كما هنا **وقوله**
وما الحرب الا علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرفوع اليها
وما الحديث عنها والضمير فيه بالضمير في له عايد الموصول وكلا
الجمليتين صلته فلا يقال ان الموصول الاسمي لا بد له من صلته
وعايد وان **قوله** مجازا نقلت هل يصح ارادة الجار
هنا كما صح ارادة الحقيقة في تقدم فالجواب
لا بل يتحقق ارادة العقلي اعني انما هو الفعل في معنى
الى غير ما هو له عند المنظم بقرينة نحو انبت الربيع البقل
اذا صدر من الموحدة دون اللغوي اعني استعمال اللفظ في غير

ما وضع

ما وضع له لعلقة وقرينة وبيانها مثلا حمدا زيدا السناد
الى غير ما هو له اذا المستحق للحمدة في الحقيقة هو الله لانه المنعم
الحقيقي والبعد منعم بحسب الظاهر فهو سبب والاسناد
السبب مجاز عقلي ووجه عدم صحة اللغوي ان الحمد موضوع
للمشايير الجمل سواء كان متعلقا بالله امر بغيره ولم تقف على
اشتراط ان يكون متعلقا بالله فقط **قوله** المجاز بالجرى
ان اللفظ الجلالة ورد الوصف به في القرآن وكان الله بكل
شيء محيطا والله من وراءهم محيط وهو سببي لرفعه الظاهر
وهو العلم المضاف لذلك الضمير ويجوز قطعه على الخبرية
لمبتدأ محذوف او المفعولية لفعل محذوف والتعريف منقوذة
بدونه ومعنى المحيط علمه المتعلق علمه تعلقا انكشافا
تعلقا تنجيذا **قوله** باسرار جمع سر بمعنى النكتة ما قابل
الجهر اعني الكلام الخفي ولا يعني الجماع كما قيل به في قوله تعالى
ولكن لا تراعدوهن سرا واذنا قرا للبلاغة من اضافة الخبريات
الي كبيتها انما اريد بلاغة الكلام اعني مطابقتها لمقتضى الحال مع
فصاحتها لان المراد بالاسرار الخبريات التي اقتضتها التاكيد
في مقام يقتضيه وعنده في مقام لا يقتضيه والتقديم والتأخير
في المسند اليه او المسند وخود كما ومن اضافة المسند الي
سببه اذا اريد بلاغة الكلام وهي صفة يقتضيه على التفسير
عن المقصود بلفظ بليغ ولا شك ان طعنة سبب عادي في
المقدرة على الاسرار والاضافة تاتي لاد في ملازمة نحو قوله

نحو

لا يعني صح

اذ اركب الخرق الاحمري **قوله** سبيلا اذا عنت غزلها في القبايل
 قوله البلاغة مصدر يبلغ بضم اللام لان تعالة بفتح الفاء
 متقاس فيه نحو جمل جمالة وجزل جزالة بضم الهم والزاك
قوله ووجوه البراعة من برع الرجل الرافق اقرانه فهي
 قريبة من البلاغة لان بها التفوق ولا يخفى ما في كلامه من
 الاستغارة المكنية في البراعة والوجوه تجميل او التزجية
 في الوجوه والقرنية اضافتها للبراعة وتقديرهما ظاهرا لانه
 ادنى الهام بالقرنية **قوله** ودلائل جمع دليل على غير قياس والقياس
 ان يكون جمعا لدلالة والمراد بها الامارات الدالة على الاعجاز
 وفي الكلام تلميح الى اسمي كتابين في هذا الفن للشيخ عبدالقاهر
 الجرجاني هما اسرار البلاغة ودلائل الاعجاز **قوله** الاعجاز مصدا
 اعجز بمعنى اثبت العجز في الغير فعنه التحقيق اثبات العجز ثم استعير
 لظاهره من اطلاق اسم الملزوم على اللازم ثم استعير للزم وهو
 اظهار صدق النبي صلى الله عليه وسلم مجاز عن مجاز عن حقيقة
 والداي الى العبدول عن الحقيقة الى المجاز كونه المقصود بالذات
 من المعجزة **قوله** على سيدنا متعلق بمحذ وفي خبر الصلاة والسلام
 اي ما يستأن على سيدنا الخ ويحتمل ان يكون خبر السلام وخبر
 الصلاة محذوف نظير ان الله وما لا يشك في قرارة الرفع اي يصلى
 وما لا يشك في صلواته والاول اولى لان في الخبر كونه غنية
قوله المرشح صفة لمحذ لا سيده فالوقوف محذوف لانه او عطا
 بيان وكلاهما لا يتقدم على النعت ما خوذ من الترشيح بمعنى القوة

بضم

علي

علي صيغة اسم المفعول اي الذي قواه الله او على صيغة اسم
 الفاعل ومفعوله محذوف اي المقوي دعواه وان كانت رواية
 المعصية ثبتت على صيغة اسم المفعول فان قل **قوله** اسماوه
 صلى الله عليه وسلم وصفاته توفيقية ولم يرد وصفه بذكر
 فالجواب **قوله** ان المقصود هنا بيان الحكم عليه بانه مقوي
 ومؤيد بالآيات فهو بمثابة قولك النبي قايما مثالا لمن باب
 الملاق الوصف عليه من غير حكم كما في العاقبة ثم لا يخفى
 ما في كلامه من براعة الاستهلال وهي في اللغة التفوق من
 برع الرجل فان اقرانه وينشأ عنه حسن الابتداء فسميت بها
 مجاز مرسل علاقة السببية وفي الاصطلاح ان يشير المتكلم
 في طاعة كلامه الى مقصوده ووجه التشبيه ان المتكلم يرفع
 غرضه من كلامه عند رفع الصوت به ورفع الصوت لغة الاستهلال
 يقال استرسل المولود صارخا اذا رفع صوته عند الولادة اما براعة
 المطلب فهي تقديم الثناء على المقصود وبراعة المقطع فهي ما تشع
 بالانتهى كقولهم في الاخر ونسأله حسن الختام **قوله** بالآيات
 والدلائل ان اريد بهما المعجزات من حيث هي فالمعجزات للتفسير
 وان اريد بالآيات القران وبالدلائل ما يبره وغيره من بقية
 المعجزات فهو من عطف العام على الخاص **قوله** ومن تبعهم
 اي بالعمل الصالح وان قص بضم الدال هو اول
 من التخصيص للآيات الواردة في ذلك ثم قوله ومن تبعهم
 يعني ان المراد بالآل هنا مؤمنوا بين هاشم والمطلب

والا لو اريد الاتباع لضع قولهم ومن يتبعهم **قوله** اذ لا
 معنى له لان الارجح هو كل مسلم فليس يتبعهم يتبعهم
قوله بالغوا في جمع فاضلة بمعنى النعمة المتعدية اثرها
 للغير كالكرم والعام والشجاعة باعتبار اثرها والفضائل
 جمع فضيلة بمعنى النعمة القاصرة لهذه المذكورات باعتبار
 كونها ملكات راسخة في النفس فكل يصدق عليه انه
 فاضلة وفضيلة بالا اعتبارها علمت فاندفع ما قيل
 في هذا المقام ولا حاجة لطالة الكلام **قوله** فقد كنت
 شرحت ان قيل استفادة المعنى علمت من شرح الفصل
 الماضي فلا حاجة لكنت فالجواب **ب** ان فائدة دفع توهم
 التجوز في شرح اي انه بمعنى اشرح مثل اي امر الله
 بمعنى ياتي وناوي اصحاب الجنة بمعنى ينادي فان قيل
 كيف التوهم مع قوله الاتي سألني ان اصرف الهمة نحو اختصار
 والاقتصار الخ اذا الاختصار انما يكون من امر ثابت مستحق
 فالجواب ان المقصد دفع توهم المجاز ابتداء فان قيل دفع
 توهمه ابتداء حاصل من التغير بقدر التي للتحقيق فلا حاجة
 لكنت فالجواب **ب** ان قد تكون لتقريب اطاضي من الخالك
 فلزم ما يتوهم ان المجاز التوهم من شرح قريب فلا تفيد تحقيق
 معنى الشرح ولا بد من بيان كنت وبالمجوز تعاريف الايمان
 بكنت قصد زيادة التخصيص على ان الشرح في الماضي
 لان كان متوقفة في الماضي ولذا لم تقلب للاستقبال

مع اداة الشرط نحو وان كنتم في ريب وانما اطلت الكلام
 ليتمرن ذهن الطالب ففضل ثرين والا فالاول وقع
 في مركزه ولا يعترض بالمقدم على المتأخر **قوله** رسالة
 نقل عن حواشي المطالع ان الرسالة ما اشتمل على مسایل
 قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسایل قليلة
 من فن او من فنون والكتاب ما اشتمل على مسایل قليلة
 او كثيرة من فن او فنون فالرسالة احص من المختصر وهو
 احص من الكتاب **قوله** الامام المشهور اياه مفرد والجمع
 اياه نحو جعلنا منهم ائمة وقيل مشترك بين المفرد والمتنفي
 والجمع تذكيرا وتانيا نيتا نظير هجان تقول ناقه هجان وناقان
 هجان ونيان هجان بدليل واجعلنا المنقيين اما ما حيث لم يقل
 ائمة ويمكن الجواب من قبل المشهور بان الافراد مراعاة
 لروس الاي **قوله** السمرقندي نسبة الي سمرقند بلدة
 بالجم **قوله** في الاستعارات حال من رسالة لانها معروفة
 بالاضافة والجمال بعد المعارف المحصورة احوال او صفة
 بتقدير المتعلق معرفة ليحصل التوافق اي الكاينة في
 الاستعارات **قوله** وشحتها من التوشيح الذي هو لباس
 الوشاح وهو جلد مرقع بالجواهر ليس من الخاصرة
 اي المكتسب لكن اطردها فإياديه من ان تزين بمجاريها
 من ذكر الكزوم واردة اللازم والقرينة استحالة ارادة
 المعنى الحقيقي وهو اصلي في المصدر الذي هو التوشيح

قوله السمرقندي بفتح
 السيم وسكون الراء
 نسبة لسمرقند مدينة وراة

في الفعل الذي هو وشيخ ويحتمل انه استعارة اصلية في
المصدر تبعية في الفعل بان يشبه تخسين الرسالة وتزيينها
بالشرح بدل لول التوسيع الذي هو لباس الوشاح فجامع النفاة
واستغير لفظ التوسيع مجردا من معناه للتخسين المعنوي
واشتق منه وشيخ بمعنى زين وحسن المعنى البس الوشاح
والقربنية ما تقدم **قوله** بطايف الطرايف متعلق بوشيخ على
انه منعوله بواسطة الباء والاضافة فيه من اضافة الصفة
الي الموصوف اي بالطرايف اللطائف او الموصوف الي الصفة
اي باللطائف الطرايف وكلا التقديرين مذهب الكوفي
اما البصري فيمنع تلك الاضافة وما ورد منه يورث
واللطائف جمع لطيفة بمعنى المسيلة الدقيقة وهو المناسب
هنا والطرايف جمع طرية بطاء وراء مهملةين بمعنى الغريبة
المستحسنة **قوله** وعوارف المعارف الاولى جمع عارفة
معنى معروفة لان فواعل يجرد جمعه لفاعلة والثانية
جمع معرفة اما معنى الادراك لان العوارف تتشاعده
والاضافة تأتي لادني ملايسة واما بمعنى الشئ المعروف
والعلوم ويتون من قبيل عيون العيون وخيار الخيارات
والعنى على الاولى وشيخها بكات الادراكات وعلى الثاني
بخواص المعارف ولها ويلزم من ذلك **قوله**
ونفايس العبارات من اضافة الصنعة الي الموصوف
والمراد بنفاستها خلوها عن الزكاة والاطناب المجل

والاقتصار

والاقتصار المجل والعبارات جمع عبارة قال حسن جلي
وهي في اللغة تفسير الروي يقال عبرت الرويا اي فسرتها
ثم استعملت في اللفاظ الدالة على المعاني لانها تفسر
ما في الضمير وذكر يوسف الاصم ان استعمالها في اللفاظ
مجاز والاوي ان تكون حقيقة عرفية لمجران المعنى
الاصلي بحيث صار لا يفهم الا بقربنية فان قلت الاولى
تقديم هذه على الذين قبلها لانها من قبيل المعنى وهذه
من قبيل اللفظ وهو اسبق في الاعتبار لاستفاضة المعنى
منه فليكن في الموضع كذا الجواب لان سلم انه اسبق
في الاعتبار مطلقا بل بالنسبة للسامع اما بالنسبة للمتكلم
فالمعنى سابق لانه يستحضره اول ما ياتي باللفظ على لحيته
ولين سلم جدا فتقول قد مرها اهتماما بشانها لان المعنى
هو المقصود بالذات نعم يسيل عن تلكة الفصل بهذه
بين ما قبلها وما بعدها مع ان ما بعدها ايضا من قبيل
المعنى حيث لم يذكر مله من قبيل بقية بعضه تا مل
قوله ودقائق الاعتبارات من اضافة الصنعة الي
الموصوف ولا بد من تاويل الاعتبارات بالمعيرات ان
الاعتبارات مصدر بمعنى الملاحظة فهو فعل الفاعل
لا يوصف بالذات بل الذي يوصف به اثره اعني السائل
المفسر فيتون مجازا من ذلك المعنى المصدرية واردة
الحاصل به لعلقة التعلق **قوله** ثم يضم المثلثة حرف ترتيب

قوله عبرت بالتحقيق

وتراجع اشارة الى تاجر من السوال عن زمن الشرح بمدة
 اما بغضها فاسم اشارة للمكان البعيد نحو اذ ارايت
 ثم رايت نعيم فان قلت القاعدة ان الاتيان بان في
 صدر الكلام انما يكون لرفع سكر من الخاطب او انكاره
 وهما متغيبان هنا فالجواب لا نسلم اختصارا فريد
 في ذلك بل قد يوقى بالترغيب نحو ان الذين امنوا وعملوا
 الصالحات لهم جنات الابدية وللترهيب نحو ان بطش ربك
 لشديد وللتعجب نحو قوله صلى الله عليه وسلم ان احداكم
 لي عمل بعمل اهل الجنة الحديث وللتحقيق نحو انا اعطيتكم
 الكوش وما هنا من هذا القبيل ولين سلم فيجتمعا ان يكون
 الاتيان بالدفع **الانكار** في انه مسيول فيه كما هو عادة
 اهل الزمان حسدا من عند انفسهم **قوله** بعض الاخوان
 يجتمعا ان يكون ذلك البعض من الطلبة وهو ظاهر وان
 يكون من الفضلاء ما ورد ان الدال على الخير كفا علم وهو
 هنا حصول النفع للمبتدئ **قوله** سألني ان اصرف
 السؤال هنا معنى الطلب واليا مفعوله الاول وان
 اخبرني في تارة على ان مفعوله الثاني وفاعله مستتر
 والمجمل في قوله خبر ان **قوله** الهبة هي والمنة القوة
 والامر وفي الخبر ان الله لا يقبل منكم شيئا الا بصدق
 وارادة على نيل مقصود مما فان تعلقت بمعالي الامور
 جمع مبالغة **اي** مكتسب الشرف كالعلم فربي عليه وان تعلقت

بفساد

بفساد الامور كطلب الدنيا فندنية والمراد بعرف الله
 توجيه الارادة القلبية في كلامه استعارة ممكنة حيث
 شبه الله بالمطية والصرف الذي هو الميل بعرف الدابة
 تخيل **قوله** نحو بالنصب على الظرفية لا صرفا ومعناه
 هنا الجهة **قوله** اختصاره اي الشرح المعلوم من حيث
 مثل اعلموا هو اقرب للتقوي ثم الاختصار مراد في الاجاز
 فهما اذ المعنى باقل مما يقتضيه الحال كقولك يا رب شئت
 في مقام بث الشكوي في افتراض الشباب والمقام المنسحب
 هو يقتضي بسط الكلام كما حكى عن زكريا رب اني وهن العظم
 مني واشتعل الرأس شيبا اذ كان يمكنه يقول رب شئت
 باختصار فبسط الكلام لان الحال يقتضيه لانه بث الشكوي
 خصوصا للحميم يقتضي بسط الكلام لاختصاره وقيل
 الاختصار الخذف من عرض الكلام كان يودي المعنى الذي يدل
 عليه بكلمة مركبة من خمسة حروف باقل من ثمانية معني
 الخريف الواضح منهج بدل مناج **والاجاز** الخذف من طول
 الكلام كنادية المعنى المدلول عليه بربع كلمات باقل من ثمانية
 ثبوت القيام الي اي زيد بقوله **قوله** الاب يدل زيد تاي
 ابوه **قوله** والاقصاء ما عطف على **قوله** ولا يصح التفت
 لان التفت ان الله لا يقبل منكم شيئا الا بصدق
 الاستعارة لا تقتضي الجاسس الا الحق وهو لا يفتقد
 مع ثبوت الخبرين مثل يا زكريا **قوله** على سأل

معانيه الضمير فيه كالضمير فيما بعده للرسالة وتشتتت الضمائر
لا يحد ورفية اذا روي المعنى كما وقع في عبارة التفتازاني
وتدكير الضمير وان كان الا نسب تايدته نظرا الى ان
متن او كتاب ثم البيان يطلق بمعنى القرآن ومنه هذا
بيان للناس وبمعنى المنطق الفصيح ومنه علمه البيان
وبمعنى العلم الباحث عن الحقيقة والجاز والكتابة والنشئة
وبمعنى اخراج الشيء من حيز الى شكل الى حيز التجلي عند
الاصولي وبمعنى الكشف والايضاح وهو بهذا المعنى
مراد في ما قبله وهو المراد هنا والمعاني جمع معني وهو
ما يعنى ويقصد وهذا اولى بل اصوب من قول بعضهم
ما عني من اللفظ والاشارة والكتابة لانه لا يشمل ما عناه
التكلم فانه لا عن لفظ لانه يستغنى عن المعنى او لا ثم ياتي
باللفظ على حقيقته كما تقدم **قوله** وكشف اساره لا يخفى
ما فيه من الاستعارة المكنية حيث شبه الاسرار بشي
مغطي على احد المذاهب فيها والكشف تحصيل على احد
المذاهب ايضا واتي بهذه العبارة وان كانت بمعنى ما قبله
وهو بيان المعاني ما فيها من الدلالة على الكشف ملزم
البيان لا عني **قوله** مع تلكه الخ قد يتراعى المتأخر والسال
بين هذا وقوله والاقتضار على بيان معانيه الخ اللهم
الان يريد بالاقتضار على ذلك الا انما في بزيادة متعلق
بالمناقشة مع القوم او البحث مع الغصام كما صنع في

7
في الاصل فلا يبا في طلب كثير فوايد وامثلة ويشتواهد
متعلقة بالمتن **قوله** النوادر جمع فائدة والمراد بها
هنا المسئلة وهي في اللغة المستحدث من المال والخير
وفي الاصطلاح المصلحة المترتبة على فعل من حيث
انها مخرقة ونتيجته ولا عذر ان المسائل مصلحة ترتبت
على فعل وهو حركة النفس في العقولات المسماة فترا
قوله بالامثلة جمع مثال وهو جزئ يذكر لا يوضح
القاعدة والشواهد جمع شاهد وهو جزئ يذكر
لاثبات القاعدة ثم ان اعتبر في جانب المثال الايضاح
فقط وفي جانب الشاهد الاثبات فقط وما احتيا بيان
تباين كليهما وان اعتبر الايضاح والاثبات في الجملة فبينهما
عموم وخصوص من وجه اما ان اعتبر في الشاهد
كونه من الكلام المتعدد دون المثال وجعل قيد الايضاح
والاثبات خارجين عن مفهومهما كان الشاهد اخص
من المثال خصوصا مطلقا وبقي ان القاعدة تشمل
الشاهد بعمومها وقد اثبتت به فيلزم اثبات كل
جزئ من جزئياتها به وهو من جملة جملها
اشارة الشرح بقوله وهو باطل قائل واخر الشرح
مع ان الشرح من الاصل فكيف يمكن احداها لفظية
وهي مراعاة السمع والاشارة معقوبة وهي ان اثبات

الشيء يتوقف على العلم به أولا فالامثلة اسبق في الاعتبار
فقد مرها في الوضع لا يقال الشواهد ليست مثبته للامثلة
بل للقول اعد الكذب لا نأقول ما اثبت الكلي اثبت
جزيا انه علي ما فيه من البحث الذي علمته **قوله** لما اذ
اشارة الي السبب الباعث على السؤال وما يحمل ان تكون
اسما موصولا وانه بيان له على حذف من لانها تحذف
معها بكثرة عند اهل الليس والعلة محذوفة للعلم
بها اي سألني بعض الاحوان ما تقدم كما ثبت عنده الذي
هو انه الخ وان تكون نكرة وان وما دخلت عليه خبر
مبتدأ محذوف اي لا مر هو انه الخ وعلى كل قصير انه
للمحال والشان يفسره ما بعده كما هو قاعدة ضمير الشأن
قوله للمبتدئ اللام فيه لتقوية اسم الفاعل لانه فرع
في العمل عن الفعل فهو ضعيف فيقوي باللام نحو مصدقا
لما بين يدي فعال لما يريد وما هنا من هذا القبيل اذ
قوله نأفعا اسم فاعل وقد عمل في المبتدئ المفعول به اذ
التقدير يكون نأفعا المبتدئ قدم عليه رعاية للسمع
قوله ولعمري عبارات من اضافة العنصر الى التو
ولامه زائدة التقوية على وانه ما قبله ومفعول به البار
بسبب زائدة ارجح في ارجح **قوله** ولما في الاشارة
من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كطيح الحار يحمل انه
من قبيل الاستعارة بناء على تذهب التفتازاني وسائر

تحقيق السبله على وجه **قوله** رافعا اي مزيل الكواشف
وبينه ونافع الجناس المضارع وهو الاختلاف بحرق مع
تقارب المخرجين مثل يهون ويأون وتفرجون وتفرجون
قوله فاجبته القاعا طفة لجملة اجبت على جملة سأل
وهي للترتيب والتعقيب بلا تراخ فالاجابة ان كانت
بالقول او بالفعل بالشرع عقب السؤال فالامر ظاهر
وان كانت بالفعل بعد زمن فذلك لان التعقيب في كل
شيء بحسبه **قوله** اي ذلك في باسم الاشارة بعيد الرجوع
للمشرح الموصوف بما تقدم وهو بعيد كما ترا فان قلت
اسم الاشارة موضوع لان يشار به للمتشخص المشاهد
للمحسوس وما هنا ليس كذلك اذ حال الاجابة لم يكن
الشرح محققا فالجواب انه نزل المفعول منزلة المحسوس
لقوة استحضاره عنده فتشبه المفعول بالمحسوس
واستعمل اسم الاشارة فيه على سبيل الاستعارة
التصريحية **قوله** مستعينا حاله من الثاني اجبته
اي طالبا من الله المعونة **قوله** علي سلوك متعلق
مستعينا والسلوك هنا معنوي وهو الاهتداء الى
المقصود وهو مضان لما التي هي اسم موصول وما انا
بما لك بينا ارجح سلطة والقابض الذي انما سأل
مخوفا فمضى ما انت قاض اي فاضيه ثم ان كانت الاجابة
بالفعل فالامر ظاهر وان كانت بالفعل فلا بد من تقدير

فمفعول مفعول به هو اسئلة
عليه صلح

الارادة اي صريحا سلوكه **قوله** ومن الله متعلق باسمه
 قدم عليه للحصر اي استمد من الله لا من غيره اذ لا معنى
 سواء لا الي الله مختصرون او قدم رعاية للجميع
 نحو وايك فتعبر كما قيل ولا يخفى ان تارة الحصر ضعيفة
 عندهم بالنسبة لغيرها ولا مانع من ارادتها هنا لان
 النكات لا تنزاهم والسين للطلب والمعنى من الله
 ان يهدي بالتوفيق اي الهداية للصواب لان كل مقام
 له مقال **قوله** واساله عطف على استمد للتفسير والها
 مفعوله الاول والهداية مفعوله الثاني **قوله**
 الهداية اي الولاية علي الموصول الي المطلوب لانها
 تطلق بمعنى مطلق الدلالة ومنه راجع فهدينا هم
 اي والناهم لا ووصلناهم بدليل فاستخبروا العمى علي
 الهدى ومعنى الدلالة الموصلة الي المطلوب ومنه
 اهدنا الصراط المستقيم وهي المرادة هنا ويقابلها
 بهذا المعنى الاضلال فمعنى الدلالة على خلافه كاضل
 فلان عن الطريق **قوله** الي مرابع متعلق بالهداية
 على انه مفعولها براسطة الي والمهايع جمع مهيج
 بمعنى الطريق الواضح الواسع كذا في القاموس اي الي
 طريق التحقيق الواضحة الواسعة وهي هاديات عن
 كثرة العلم ومثدة الفهم اذ هذه الامور موصلة للتحقيق
 ومعيقة عليه ولا يخفى ما في هذا التركيب من الاستغناء

غور

الكنية

الكنية والتخييل او التصريحية **قوله** التحقيق هو
 اثبات المسئلة بدليلها وهو مصدر حقق بتشديد القاف
 الاولى اما التدقيق فهو تقوية الدليل المبتدئ للمسئلة
 بدليل اخر فبينهما التباين وقيل التحقيق اثبات
 المسئلة بالدليل سواء كان على وجه فيه دقة او لا
 والتدقيق اثباتها بدليلها على وجه فيه دقة سواء كانت
 الدقة لا ثبات دليل المسئلة بدليل اخر او لغير ذلك
 وعلى هذا فالترقيق اخض ويقع في بعض في بعض
 التركيب الترفيق وهو التغيير بفايق العبارات الخلو
 والتتميق وهو ان يطلع في التركيب النكات المعاني
 والمحسنيات البديعة والتوفيق وهو سلامة التركيب
 من الاعتراض **قوله** هذا اما مفعول لفعل محذوف
 اي افهم هذا ايها الواقف وما وجدته جملة متأنقة
 واما خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا او مبتدأ محذوف
 خبره اي هذا ما ذكرته كما قال به السعد في هذا
 وان للطاعين والاقرب الثاني لان الحافظة علي
 الخبر لكونه محط الغايدة اولى وان رجع السعد
 الاخير في مطوله وجملة وما وجدته حال علي
 الاخرين **قوله** ايها الواقف اي المطلع فيه اشارة
 الي ان الثاني وجدته ليست كالحالين كما هو
 اصل وضع الخطاب مثل قول الله ولولا اذي الجرمون

Copyrighted material

والواقف نفعه
وما نصب علي
الاختصاص صرح

فهو مجاز مرسل من استعمال ما للمقيد في المطلق نظير مشفر
واي هنا للاختصاص حال من تا الخطاب في وجدة كاي
افعل اي الرجل والتقدير وما وجدة حال كونك مختصا
من بين الناس وهم غير الواقفين وصورة صورة المناد
اذ يستعمل في هذا بكثرة وليس اي مضافا الي الربا لانها
حرف تنبيه لا ضمير وهو مبني على الغم ولو في مقام الاختصاص
لان في هذا مفر د غير مضافا ومنقته تتبع لفظه وترفع
قوله من خطا الخ بيان لما واسند الخطا لنفسه تراخعا
وقدم الخطا مع ان الصواب اشرف منه مبادرة الي
التواضع وان كان يحصل ايضا لواخر **قوله** او من صواب
وهو في اللغة السداد بالفتح اي الاستقامة وفي الاصطلاح
ما طابق الواقع وقيل اصابة الحق **قوله** مستمدا اي ما خوذ
قوله من فيض في القاموس الغيظ كثرة اما حتى
يصير كالوادي لكن المراد به هنا كثرة العلم فيكون قد
شبه كثرة العلم بكثرة الماء جامع عموم النفع بكل
واستعار لها اسمها المذكور على سبيل الاستعارة
التمريضية الحقيقية والقريبة الاضافة لشيخة
قوله القعري نسبة الي القعري اقليم بالمغرب واللتكسي
نسبة الي ككسي بضم الكاف الالهي قرية من ذلك
الاقليم **قوله** وهو حسبي اي محسبي وكاف لان
حسب بمعنى الكفاية فلا يظن كونه خبرا هو هذا

التأويل

التأويل لان المصدر لا يكون خبرا عن اسم الذات وكذا
فان حسبت الله ونعم الوكيل فعلى وفاعل والمخصوص
بالممدوح محذوف تقديره الله وهو مبتدأ موحى وجملة
ونعم الوكيل خبره او هو خبر مبتدأ محذوف تقديره
الممدوح الله او مبتدأ محذوف خبره الله الممدوح وعلى
الآخرين جملة ونعم الوكيل جملتان والثانية منهما
مستأنفة استينافا بيا نيا لوقوعها جواب سوالي
مقدر تقديره من الممدوح فالجواب الله الممدوح او
الممدوح الله وقيل المخصوص بالممدوح هو المقدم
على حسبي بنا على جواز تقديره ابن مالك وعلى كلاء
التقديرين من جعل المخصوص مقدما او محذوفا يلزم
عطف الانشاء على الخبر لان نعم لا نشأ الممدوح وان لم يكن
طلبا لان الانشاء لا يختص فيه كما نراه في صيغ العقود
وعطف الانشاء على الخبر ممنوع على التحقيق اذ كان
بينهما كمال الانقطاع بلا ايها خلاف المراد كما هنا
والجواب الصحيح للعطف ان يقال ان جملة هو حسبي
انشاء بمعنى الكفاية وان كانت اسمية وان قال حشيد
السعدان وقوع الانشاء بالاسمية نادر فهو لا يمنع الجواز
كما في جملة الصلاة وان نعم الوكيل عطف على حسبي وهو
مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء وان اول باسم الفاعل فهي
مطوية على خبره ويحتاج الى اخصار قول لان الانشاء

تقديره مح

ومنه مح

Copyrighted material

لا يقع خبر مبتدأ علي الصحيح والتقدير وهو مقول فيه
نعم الوكيل **قوله** بسم الله الح ثبتها في بعض النسخ حسن
لكون المفعول حائز الكمال وحذفها يحوج الى انه اني بها لنظا
واسقطها خطأ لان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيها
فيه بسم الله اعم من ان يكون ذلك في اللفظ والخط او في
اللفظ فقط لان حذف المفعول يؤذن بالعموم وان كانت
الاول اولي **قوله** لو اهاب وهو المعطى بلام مقابل وفيه
ان الوارد وها ب بصيغة المبالغة والاولي تخريجه
علي طريقة الغزالي واصنافه للعطية من اضافة الوصف
المفعولة وقا عليه مستتر وجوبا وان ذكر به لانه وصفه
جار على منه قوله وهو الله تعالى والقاعدة ان الوصف
اذا كان كذلك وجب استتار التفسير فيه فان قلت
الاكثر في كلامهم الجمع بين النعت والمنعوق والله جري
علي خلافه حيث لم ينل الحمد لله الواهب اليه فالجواب
ان في حذف الموصوف ايما الي انه بلغ الغاية التصوي في
الاستظهار وصار ثابتا عند اولي الابصار وبذكره يعق
هذا الايماء بمثله يقال في حذف اسمه صلى الله عليه وسلم
عند الصلاة عليه **قوله** العطية بوزن فعيكه تعني
مفعولة ومعناها الشيء المعطى ولا يخفى ما فيه من مجال
الاول اي ما يؤول الى ان يصير معطى وهو مجاز عن مجاز
حيث تجوز بالمصدر عن اسم المفعول ثم بالمنعوق

القول بان كل وصف اسود عنه حان
اعلاقه على الله واللاه وهو كل يوم
نفسا في صفه نفا في تجوز اطلاقه
عليه كالحواشي

مبتدأ

ما يؤول الى ان يصير مفعولا **قوله** اي كل عطية المنة اشارة
الي احتماليين في معنى اللام وقدم احتمال الاستغراق لما ان
الفايدة فيه اتم لا شتماله على العطية المعهودة التي
جعلت احتمالا ثانيا او غيرها ولم يذكر احتمال الجنس
لانه لا وجود له في الخارج ولا في ضمن الفرد كما منعقه
السيد خلافا للسعد والاكاذيب والفرغ من انه كلي
فلا يتعلق به الاعطاء وكل يدعي ان في كلام المتن والتبدي
بحسب المعنى لا بحسب اللفظ وقوله والعطية العطية
بالجر عطف علي كل الواقع تفسيره **قوله** المعهودة
في العهد وهو المتى والادراك تقول عهدة فلانا اي
لعتيته وادركته ثم لا جاز ان يراد العهد الذكرى لعدم
تقدم مدخولها نحو المصباح والزجاجة في قوله تعالى
مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة ولا الذهبني
لان مدخولها فرد مبهم كالنكرة نحو واخاف ان ياطه
الذبي كمثل الحمار يحمل اسفارا اي فرد من افراد الذباب
وفرد من افراد الحمار ولا الخارجي لانه يستلزم فيه ان
يكون السامع عالما بحدودها احاط سماعه بالمتكلم فلو
دخل دارك اغلق الباب وهناك ليس كذلك فان المخاطب
حال سماعه كلام المتكلم لا يدرك ان مراده العطية المعهودة
التي نزلت بها سورة الكهف والضحى وقد يقال باختصار
هذا ويكفي العلم ولو بالتوقيف من النعماني الا ان في قوله

الاصطلاح لان الحرف
لا يبدل منه مما لا يبدل
منه غيره صح



تعالى اليوم اكملت لكم دينكم فان المراد يوم عرفة ان كثيرا
من يقرأ القرآن لا يعرفه الا بالتوقيف **قوله** التي نعت
العطية المعهودة موضح لها كما هو الاصل في نعت المعارف
فقد ربه رفع الاحتمال في العطية المعهودة لانها تختص
التي نزلت بها سورة الكوثر وغيرها ونزلت بها سورة
الكوثر صلة التي لا محل لها من الاعراب والهايدرا لها
من بها ولو كان تعالى على العطية لان الصفة والموصوف
واحد وبها للتعددية والسببية والسورة لغة
القطعة من القرآن وفي الشرع اسم لطائفة من القرآن
مشملة على ثلاث ايات فاكثر لها صمد او غاية شمه
اسناد نزلت لسورة الكوثر مجاز عقلي لان السورة لفظ
وهو عرض لا يتصرف بالنزول الاتبع الا اجرام كما ذكره
الشهاب الحقاقي على البيضاوي على قوله في الخطبة الحمد لله
الذي انزل الفرقان على عبده وما قاله غير مسلم لان التبعية
لا تقتضي ان يكون الاسناد للتابع مجازا لا تزي ان الجالس
في السفينة يتحرك بحركتها تبعها لها والراكب على الدابة
كذلك ومعلوم ان تحرك كل من الجالس والراكب تحرك حقيقي
فتأمل وانصف والكوثر نهر في الجنة لما روي الدارقطني
باسناده عن عائشة رقتي الله تعالى عنها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اعطاني نهر في الجنة يقال له
الكوثر لا يدخل احدا صهبة في اذنيه الا سمع خيرا بذلك

اولها

الكوثر

النهر قالت عائشة وكيف ذلك يا رسول الله قال ادخلي
اصبعيك في اذنك وسدي فالذي تشمعين خيرا ذلك
النهر وكما قال قدسال الله ان يسقينا منه وجميع الاخوان
من غير سابقة عذاب بجاه سيد الاجاب عليه افضل
الصلاة والسلام **قوله** او الضحى اي سورة الضحى
ورجح الحمل على الاولي بان العطية المدلول عليها بسورة
الكوثر عطية بالفعل كما يدل عليه الماضي مع توكيده
بان جلا في ما في الضحى فلم يحصل بالفعل ولذا اخر
احتمالها وفيه نظر لانه ان كان المراد الاستيلاء على
المعطي فهو لم يحصل بالفعل فيها وان كان المراد
تحقق الوعد بالمعطي فالعطيان على حد سواء اذا خلف
لا خلف في وعده تعالى على ان بعض ما في سورة الضحى
حصل بالفعل فالاولي توجيه الارحبه بان سورة
الكوثر نزلت بسبب العطية اعني الكوثر جلا في
سورة الضحى فنزلت بسبب غيرها وهو ما روي
انه كما ارى الوحي عنه صلى الله عليه وسلم قيل
ان ربه تركه وقلاه فانزل الله والضحى التي شمه
لا يخفى ان النازل بالعطية انما هو بعض السورة
على كل من الاجتهاد الذي فلا بد من التخييل في كل
بان يكون من ذلك اسم الكل واردة الجزاء **قوله**
وعلى كل متعلق بخبري اي واذا جرينا على كل

والثاني قوله فبين في جواب ذلك الشرط المقدّر
قوله جملة بعبارة التثنية وإضافتها للحمد
والصلة من إضافة العام للخاص **قوله** تناسب
بضم السين مصدر تناسب بفتحها ومعناه التوافق
وهو مبتدأ وسوء الابتداء به مع انه نكرة وتوقع
الخبر ثانيا وتقدمه عليه مثل عندي درهم **قوله**
فظاهر وجهه ان الحمد في مقابلة نعمة واصلة الى
النبي صلى الله عليه وسلم وان الصلة عليه له
ايضا قصد او علي غيره تبعاً **قوله** استند هو اسم
تفضيل والمفضل عليه محذوف للعالم به ايج
من كون ال للاستغراق مثل قول الله الذي منا
استند جباله اي من غيرهم **قوله** **ب**
ان الذي سلك السما بنا لنا **ب** بيتا دعائه اعز وجل
اي من غيره ولم يعبر باسم التفضيل من لفظ الشا
لان شرطه ان يستحق من مصدر الفعل الثلاثي
وتناسب خامسي فلا يصاغ من مصدره واصلة
استند نقلت فتحة الدال الاري الي الشيني
وادغمت في الثانية فان قل **ب** التناسب
استند يدل على كل حال لان الحمد الاري استندت
على الحمد وهو متعلق باقده فانه ان خصمه به
صلى الله عليه وسلم كقائمه فالجواب **ب**

ما تقدم

ما تقدم في توجيه الظهور فتعطف اليه **قوله** ثم
ان الحمد فائدة هذا التوكيد تعظيم شأن ما ذرع على
الاستغراق والعمد لان فائدتها لا تنحصر في دفع
الشك او الانكار كما تقدم **قوله** على الاستغراق
اي على قصده وارادته ومحلى الجاء نصب على
الحال لتوقعه بعد معرفة محضه ويصح جعله
تعا بتقدير بالمتعلق معرفة **قوله** حمد مرفوع على
الخبرية لان وفيه انه لا فائدة في هذا الاخبار بل
لا يصح ان لا معنى لكون الحمد حمدا وشرط الاخبار
الاختلاف في المفهوم والاتحاد في الصدق كما نراه
في زيد قايم فالجواب **ب** ان المتغاير اما حقيقي
كما مثل او اعتباري كما في قوله انا ابو النجم وشعري
شعري الموصوف بالفصاحة والبلاغة هو شعري
الان وما هنالك هذا القليل لان قوله على النعمة
متعلق بحمد مقيد له فحصلت الفائدة بذلك حصول
المتغاير حيدف لان الحمد على الاستغراق وان كان
القصدي استغراق النعم حمد محمل والحمد الواقع
خير الله حمد مفصل اذ فيه تنويع النعمة الى كونها
واسلة الى الشاكر او كونها واصلة الى غيره
قوله على النعمة الواصلة الى الشاكر النعمة بالسر
ملايم الحمد عاقبة ومن ثم لا نعمة لله عليه كما قر

اي شعري

وبالفاتح التمتع وبالفهم المسرة فان قلت تغليق المصه
الحكم على المشتق المؤذن بعلية مبد الاشتقاق يقتضي
ان المحمود عليه التمتع فعل الله تعالى اعني هبة العطايا
اي اعطاؤها لا العطايا انفسها وكلام الله ينافيه لانه
جعل المحمود عليه التمتع فالجواب ان عبارة الله تودي
مودي عبارة المصه اذ في توصيفه النعمة بالواصلة
الاشارة الى ان المحمود عليه ايصال التمتع لان تغليق
الحكم على المشتق يؤذن بالعلية والا فلا يخفى على هذا
الحقق النبويه ان الحمد في الحقيقة انما هو لاجل ايصال
التمتع اذ لا يحمد عليها لذاتها نعم الاتسب ابدان الشاكر
بالخامد يجرى الكلام على نسق واحد ويتنفي التنافر
اللفظي بين عبارتهما واجيب بما لا يوضح ارادة في هذا
المقام اللهم الا ان يكون للاشارة الى ان حمد المصه شكر ولو
في الجملة فتأمل ثم على تختم الظرفيه اي في مقابلة النعمة
مثل ودخل المدنية علي حين غفلة وتختل التعليل
مثل ولتذكر الله علي ما هداكم ولا يجمع ان تكون الاستعلاء
لما يلزم عليه من انفعالات الخادث علي فعل الله الذي
هو الا يعا لماعلمت ان الحمد في الحقيقة لاجل ايصال
التمتع لا لذاتها وان غفلة بعضهم عن هذا ما يبين في نظير
هذا الموضع فلا يقول عليه **قوله** الواصلة علمت انه نعت
الحقيقة في الحقيقة النعت بل لكنها لما كانت علي صورة

لبنه

الحرف ظهر اعرابها في احد مسلتها **قوله** من النعم اي الواصلة
الى غيره وفايدة التقييد بالنعم دفع ما تناوله عموم
الغير للنعم اذ المفرد المضاف يعم **قوله** فعلى القول انما
للتفريع ومدخولها يكون هذا الذي هو متعلق الجار
والمرور وهو على القول **قوله** بانه ضميره الياء والثاني
يفسر الجملة بعده وهي هذا عدم اشتراط ايصال التمتع
الى الشاكر **قوله** لا يشترط الخ هذا هو الحق وان قال
بمقابلته غير واحد من المحققين وبالجمله فقد اندرج
تحت القول بالاشتراط امران الاستغراق والعهد وكذا
تحت القول بعدمه **قوله** اللغوي منسوب الى اللغه
وهي الفاظ وضعها الواضع يعبر بها كل قوم عن اعتراضهم
قوله يكون الخ هذا متعلق قوله فعلى القول قدم
للاهتمام لا المحصر لانه لو كان المحصر لا يقتضي اختصاص
كونه حمدا وشكر المفعولين يكون ال للاستغراق مع انه
كذلك حتى علي جعلها للعهد كما صرح به بعد **قوله** هذا
اي حمد المصه **قوله** وكذا على العهد اما كونه حمدا فلا انه
ثنا بكلام علي المحمود بحسب صفاة واما كونه شكرا
فلعدم الاشتراط المذكور **قوله** واما على القول مقابل
قوله فعلى القول وذكرنا في هذا التركيب بدو معاد
صحيح لاية فاما الذين في قلوبهم زيغ ومن ابتدأ بالمعادل
قدروا ما الراسخون وكذا هنا اي فاما على القول بانه لا يشتر

الخ واما على القول الخ والاصل عدم التقدير وعلى
 القول متعلق بخذوف اي واما اذا جريا على القول الخ
 فنيه تفصيل بينه بقوله فعلى الاستغراق الخ
قوله ذلك اي وصول النعمة الي الشاكر ولا يخفى
 ان الوصول معني فاستعمال اسم الاشارة فيه
 استغارة مصرحة **قوله** فقط هو معني حسب
 اي من غير زيادة والتعافية زايده لتزيين اللفظ
 وله معان اخر مذكورة في المطولات **قوله** الغير
 صفة النعم ودخول ال على غير غير عزي لان ال
 لا تدخل على ادوات النفي ولو زائدة وهي نكرة
 ولو اضيفت لمعرفة والقول بتعريفها اذا وقعت
 بين ضدين مردود بقوله تعالى صالحا غير اذني
 كنا نعمل **قوله** اليه اي الي الله **قوله** واما على
 العهد مقابل قوله فعلى الاستغراق لا قوله واما
 على القول باشتراط الخ بل تنهيه **قوله** لان كل الخ
 دفع لما يقال كيف يكون شكوا على العهد مع ان النعمة
 ح واسطة الي النبي صلى الله عليه وسلم لا لله والفرق
 ان ذلك منصرف على القول با الاشتراط **قوله** بع الحامه
 الخ اي لا اله الا الله تعالى اختص الله به
 صلى الله عليه وسلم لا احد من غيره المولي المقام
 لما في عبارة من الاله **قوله** من الله اي من جميع مسام

والمراد به من انصف بالاسلام فيتمهل الاناث
 تغليب المذكور على الاناث لشرفهم **قوله** علي خير
 متعلق بخذوف خير الصلاة وعداها بعلي لان
 معناها العطف كما حققه ابن هشام فسقط الاعتراض
 بان تقديرها بعلي للمضرة لانه مبني على ان معناها
 الدعاء على انه لا يلزم من كون الشيء معني شي اخر ان
 يتعدى تقديره ويغير ما يغيره وخير فعل تفصيل
 واسمه اخير وقد صرح به في قوله بلال خير الناس
 وابن الاخير وجعل اخيار قال تعالى وانهم عندنا
 لمن المصطفين الاخيار ويستعمل اسما بمعنى بيك
 بالفارسية كما نص عليه حفيد السعد والخطابي
قوله البرية هي اسم لجميع المخلوقات فجمعها في قول
 التسم والمراد بالبرايا باعتبار انواعها كعالم بفتح اللام
 واصلا بربية من براء المخلوق اوجده ابدلته الهزة
 يا وادعت في الدنيا وهي بمعنى مبرية اي مخلوقة **قوله**
 اي افضلها اي للتفصيل وليست عا طرفة خلافا
 لتكون في مدخولها بدل من خير اعطى بيان وهو
 تفسير بالمعاد فاذ قد يدعي هنا ان افضل اشهر
 من خير **قوله** بتفصيل من الله اليه السيدية مثل
 قول الله فكلوا اخذنا من الله والتفصيل هنا يعقوب
 بمعنى الجعلي والصيرورة اي جعل لا يده ومسيره

افضلها فيه اشارة الى ان الخيرة لا تقتضي التفضيل
بذاته ون جعل الله اياها مفضلة **قوله** والمراد
الشارة الى ان في البرية للعهد الخارجي العلمي
والعهد اضافة العقل وهم الانس والالابكة والجن
فبرية من قبيل العام المراد به المخصوص لان عمرها
لم يكن مراد الا بحسب التناول ولا بحسب الحكم
لان العام المخصوص فاستعملها في اضافة العقل
استعمالا للعام في بعض افراده وهو مجاز ان قصد
ان العام هو هذا الخاص حقيقة ان فخره من
افراد هذا الخاص **قوله** من له فضل معتبر اي
نوع له شرف معتنى به كالعقل فانه بسببه جعل
الله صاحبه مكلفا فحاط به بالامر والنهي الى غير
ذلك وقد روي انه صلى الله عليه وسلم قال اول ما خلق
الله العقل فقال له اقبل فاقتل ثم قال له ادبر
فادبر ثم قال وعزني وجلالي ما خلقت خلقا اكرم
على منك بك اخذوا بك اعطى وبك اثيب وبك
اعانك وعن عائشة انها قالت يا رسول الله
يديننا الله الناس في الدنيا قال بالعقل قالت وفي
الآخرة قال بالعقل قالت الميسر انما يدينوننا بما عملنا
قال صلى الله عليه وسلم لا بعد رسا اعطاهم الله من العقل
فيقدر رسا اعطاهم الله كما يشاء اعمالهم فيقدر ما عملوا

يجزون ذكر ذلك الغزالي **قوله** اذ تفضل الخ على
لمقدراي وانما كان المراد ما ذكر اي ان ال للعهد الخارجي
العلمي دون الاستغراق للعهد الذهني لانه يلزم عليه
تفضيل الكامل على الناقص وذلك نقص اي تنقيص
لذلك الكامل اما الاول فلان ال التي للاستغراق في
قوة قضايا بعدد افرادها دليل انه يصلح ان يحل
محلها كل مكانه يقول النبي افضل من هذا والنبي
افضل من هذا وهلم جرا فاندفع ما يقال ما ذكر
لا يلزم الا لو فضل الكامل على الناقص بخصوصه والغرض
انه فضل على الجميع من كمال ونقص واما الثاني فلان ال التي
للعهد الذهني مدخلها فرد منهم وهو يصدق بافضل
فرد من البرية وذلك تنقيص لا تفضيل وكذا لا يصح
ان تكون الجنس من حيث هو لانه لا وجود له في الخارج
البتة كما عامته مما تقدم وذاته صلى الله عليه وسلم
سابقة في الخارج ولا معنى لتفضيل ما هو ثابت
في الخارج على ما ليس له وجود فيه اذ شرط التفضيل
تحقق كل من المفضل والمفضل عليه في الخارج نحو
زيد افضل من عمرو وانتقاوها فيه نحو الرجل
خير من المرأة اي هذه الحقيقة خيرة من هذه الحقيقة
قوله الا نرا المهيمنة على الاستغراق التبريري
والمضربة هنا استغراق من فضل السلطان على

الربال للعقوبة بسبب تفصيله الشريف على الوضع
 في الظاهر وتري بضم التاء معنى تظن وبعثتها بمعنى
 تعرف **قوله** وندد را تايل الدريغج الدال المهملة
 وتشديدا لرامعناه اللين وهذه الجملة مركبة من مبتدأ
 هو دور وخبر هو ندد مقدم عليه واصلتها الاخبار بان
 در الممدوح اي اللين الذي شربه وترى به وقويت
 به بنية مملوك لله وهذا المعنى له لوازم تنشأ عنه
 كالشجاعة والفروسية وقوة الغلظة والذكاء وقوة
 الفصاحة والبلاغة اللازم لذلك المنعجب منه وهو
 المراد بهذا التركيب فحيث ذكرت هذه الجملة فالنقد
 بهذا المنعجب اما من الفروسية خوذه درك فارسا
 او العلم خوذه درك عالما وجودة الشعر واستقامته
 المعنى خوذه درك شاعرا وهذا هو مراد الله **قوله**
 اذا انت الخ البيتان من الطويل واجزاوه فعولن
 مفاعيل اربع مرات الا ان البيت الاول كامل الضرب
 وهو من النقص بالصاد المشبعة وزنه مفاعيل
 بالتثنية وحذف الياء بخلاف البيت الثاني فمفتول
 المعروف وهو من الصاد في نقص مع الهاء المقصورة
 المشبعة في ثوره وزنه مفاعيل بالتثنية والضرب
 ايضا مشمول من النقص وعبر بادا لتكون تفصيل
 انكامل على الناقص محقق الحصول كثير الوقوع بخلاف

يبدل بالبنو بين وعبر
 رخصة وهو تباينة وو
 صح

ان فانها

ان فانها الشك في الوقوع النادر الحصول وبالجملنة
 فالعرف من سياق ذلك الاستدلال على بيان الحكم
 من ان كون الممدوح من النقص بتفصيل الكامل على
 الناقص لا امر مقطوع بصحته وهو نقص قدر السيف
 بتفصيله على العصى **قوله** ذا بياهة اي رفعة
 وعلوشان وقطنة **قوله** كان الممدوح من النقص اي
 كان الممدوح كايضا من افراد النقص اي الهجولانه الذي
 يقابل يقابل الممدوح فالمدح اسم كان الناقص ومن
 النقص متعلق بخذوف خبرها **قوله** المرتر الهيزة
 للاستفهام التقريري والتقريري على مخاطب علي
 امر معلوم له ليقر به والمقر به هنا هو روية المخاطب
 نقص قدر السيف بتفصيله على العصى وتطيره
 الم ششرح لك صدر كذا الا انه خلاف الغالب من
 ان المقربة ما يلي الهيزة كقول النبي صلى الله عليه
 وسلم اينقص الرطب اذا يبس قالوا نعم قال فلا اذن
 وتر معنى تعلم لا معنى ثم صراذ لا معنى له هنا ولا
 معنى تظن لا فة لا يفيد المقصود من كون ذلك امرا
 محققا والمخاطب كل من يتا في هذه العلم نظيره ولو
 تري اذا رتقوا على النار واستعمال خبر المخاطب
 الموضوع للمعين في كل من يتا في هذه العلم فبان مرسى
 علاقه الاطلاقة **قوله** ينقص بفتح من باب نجر

اليا

وهو الا فصح ويستعمل لازما كما هنا ومنه ما يخو
لم ينفصوكم شيئا **قوله** قدره المراد منه هذا الشرط
لا بيان كميته من طول وعرض اذ لا الهام له بهذا
المقام **قوله** اذا قيل طرق زمان فاصبه محلا فينقص
فهو متعلق به مضائق لجملة قيل وليست شرطية
بل توقيتية مثل قول الله وقالوا لاخر انهم
اذا ضربوا في الارض وجملة هذا السيف
الي اخر البيت تايب فاعل قيل والمعنى اذا
قيل هذا الكلام نحو واذا قيل ان وعد الله
حق والساعة لا ريب فيها **قوله** هذا السيف
الظاهر ان اسم الاشارة لكل سيف اذ لو اراد
سيف مخصوص لم يلزم منه تنقيص وتر كل
سيف وعلى الحكمة في افراد السيف الاشارة
الى ان الفرد الشخصي خير من من افراد العصى
قوله العصي بكسر العين والصاد المهملة
وستون ايا مخنفة لضرورة الوزن والافى
مشادة قال تعالى فالتوا حبالهم وعصيهم
وهو جمع عصي للكثرة **قوله** وعلى اله التي
يعلم ان انزكها هم اشتراك النبي واتباعه
في صلاة واحدة كما اشتراك جميع تحت يده فظلمهم
وهو لا يناسب قوله الاشارة الى استقلال كل

بصلاته

بصلاته مطلوبة له نظير قوله تعالى والله العزة والرسول
والنومنين حيث كرر اللام اشارة الى استقلال كل
بعزة قليق به **قوله** والمراد الخدفع لما يتبادر من
التفسير من العموم لكل من المنا في له وصف الال بذكر
النفوس الزكية فيما بعد وحاصل الدفع ان المراد
بالاتباع من كان على سنته وطريقته على ما يستبر
اليه قوله تعالى يا نوح انه ليس من اهل ذلك انه
عمل غير صالح بنا على ان كلامه الاول والاهل ياتي
معنى الاخر فاريد باللفظ بعض افراد معناه لان
معناه كما ذكر مطلق الا اتباع وهو من اراده مومنا
بين هاشم والمطلب ومن اراده الا اتباع بالعمل الصالح
ومن اراده غير ذلك فهو من قبيل العام المراد به
المخصوص ولا يصح ان يكون من قبيل التورية والايهام
لانه يشترط في المعنيين في التورية الاصطلاحية
البدعية ان يكون اللفظ موضوعا عن المعنيين لكل
وضع حقيقة بحسب الاشتراك والقرب والبعد
بكثرة استعمال اللفظ في المعنى وتلكه فما اشتركت
اللفظ فيه فقريب وما لا تبعيد وما هنا ليس كذلك
اذ ليس ثم اللفظ الذي معنى واحد وهو مطلق الا اتباع
كما علمت ان الا اتباع بالعمل الصالح وهو متبادر من هاشم
والمطابق والاتباع بالعمل الصالح فلا نسبة ان الا اتباع

ووجه القول في
هذا هو ان اللفظ
الذي هو مطلق الا
اتباع هو الذي
يكون في معنى واحد
وهو العمل الصالح
فلا نسبة ان الا
اتباع

بالعمل الصالح معنى بعبارة المنطق الال كلف وقد حسن ان
يراد به في مقام الدعا كل تقى نعم يصح ان يكون عن تغيير
الابرام اللغوي وهو اتباع الشئ في الوهم اي في الذهن
والواقع فيه هنا هو انه كما ان عطفه على الله عليه
والم يقع في الوهم انهم اقارب اذ علمت ذلك علمت ما في
كلام العصام والحفيد فتأمل فيه بالنظر المسديد
قوله بالعمل الخ العمل حركة اعضاء البدن الخ
ويشمل حركة اللسان القولية فهو اخص من العمل
لانه حركة الجسم مطلقا فيشمل حركة القلب اما
الصنع فاخص من العمل للاحتياج فيه الى مزاولة
الالات كالخياطة وينبغي هل قوله بالعمل الصالح
عليه اتباعه في ذلك العمل ظاهر او باطنا بان يعتقد
حقيقة ما يعمل به مع غاية الامثال والا كان مناقضا
وقد قال الله تعالى ان المنافقين في الدرك الاسفل
من النار فيكون قد استعمل الشئ العمل فيما يعبر
بما زار من سلا لعل الاطلاق **قوله** كما هو
المتبادر كما في تقليديه وما معنى الشئ والشئ معنى الشئ
المفاد من قوله فلان تابع للنبي اي لاجل المعنى الذي هو
متبادر الى الذهن من غير اعيان نظرية لا يصرف عنه
الابدليل مثل قول الله واذكروه كما هو كما لا يشك ان
الكاف للاستعلاء اي والمراد الخ ارادة جارية كائنة على

ما هو المتبادر الخ **قوله** وليس المراد الخ اي والا
لشمل الكاف مع انه ليس من الا اتباع **قوله** في الزمن
مراد في الوقت ومعناها عند اهل السنة المتجدد العلوم
المقارن للمتجدد الموهوم وعند غيرهم حركة الفلك
او مقدار حركة **قوله** والصحابة الخ اشارة الى
السبب الباعث لتفسير الال بالاتباع **قوله**
استد الناس اتباعا اي تكونهم خيرا لانه كما قال
صلى الله عليه وسلم خيرا لقرون قريتي ثم الذين يلونهم
ثم الذين يلونهم **قوله** فهم تفرع على تفسير الاول
بالاتباع ويريد من الورد بمعنى الاعتراض لا بمعنى
الوصف نحو وكما ورد ما مدين ولا بمعنى الورد
على الشئ كوردت على كذا واصلة بورد ونفت
الواردين فتحة وكسر فخذ فتا فزارا من عدوتها
قوله ذوي الخ نعت الاله اهل اي اهل
الصحابة رضوان الله عليهم **قوله** ذوي الخ
نعت الال من نعت المفرد لفظا بالجمع لفظا
ومعنى نظر الى القدرة بحسب المعنى نظير هل
انا الله حد يشد حقيق ابراهيم المكرم **قوله**
النفوس الحقيقية ان النفس والفعل واحد
بالذات والاختلاف بالاعتبار فيها جوهر لطيف
مشتبك بالبدن اشتباك اما بالعود والاختص

ثم ان تغلق بالكلمات نسبي عقلا وان تغلق بالشروط
يسمى نفسا فان قلت الاولى مدح الال بركا
العقول نظرا الى متعلقها الاستشراق فالجواب
انه لو وضع ما ذكر لم يعلم منه زكا نفوسهم فلا يتناسب
مقام المدح فلذا اوصفهم بذلك ويعلم منه زكا
عقولهم بالاولى واذا تأملت ذلك علمت ما في كلام
العصام والحفيد فتأمل فيه بعين البصيرة بسلا
تقليد **قوله** التامية من النور وهو الزيادة
والهدى للطريق المستقيم والمراد به العمل الصالح
فالمعنى ذوى النفوس الزائدة في العمل الصالح
قوله الفلاح هو الظفر بالمتصود فهو عطف
لازم او مسبب ولا يخفى ان العمل الصالح ليس الا
سببا جعليا شرعيا لا حقيقيا والا فالسبب الحقيقي
مستشبه الله تعالى اذ لم من عامل صالح **قوله**
او الطاهرة من الطهارة وهي الخلو من
الادناس مطلقا والمراد هنا الخلو من الادناس
المعنوية بشرية او غيره اذ هو الا لهم بهذا المقام
ثم تغيب الزكية بكل من هذين تفسير بالحقيقة النورية
كما علمت وهو الاسناد في بيان مفردات تراكيب
الخطب ولذا جعل الشرح عن تفسير العصام قوله
تفسيرا باللازم وهو غير مناسب في امثال هذا

المقام

المقام وهو ان اختلفا بحسب المفهوم كما علمت ففهما
متخذان بحسب الماصدق اذ يصدر عن كل نفس
زايدة في العمل الصالح انها خالصة من الادناس وكذا
العكس **قوله** اجات جمع بحث وهو بالمثلثة لغة
الحفر ومنه قول الله عزابا يبحث في الارض و
امطلاحا قال شيخ الاسلام في شرح الادب اثبات
النسبة بين الشيعين بالاستدلال انزوي وفيه نظر
لانه لا يصدر عن على المنع المجرد اللهم الا ان يلتزم
ذلك فتأمل وقيل حمل المحمولات على الموضوعات
وقيل غوص الذهن في المعلوم لا نتاج الحج على المقوم
والمعاني متقاربة فتأمل **قوله** سمحنا في القاموس
سمح ككرم سماحا وسماحة وسموحا وسموحة وسمحا
وسماحا جاد وكرم **قوله** في الشرح حال من الضمير
المجروح العايد للاجاث فالظرفية فيه من ظرفية
الاجزا في كلام وهو ظرف لغو متعلق بسمحننا والاول
اولى لان الشرح مسموح به لانه اذا سماحة في
تحله وهي الاوراق **قوله** هذا اي في ديباجة
المص والتفصيل ليس للاحتراز حتى يقال غير
ما هنا مما في او ادلى الكتب كذلك لا فارق بل لبيان
الواقع لانه يصدر بيان الكلام المقص والتقدير اذ كان
كذلك لم يكت له مفهوم **قوله** مجرد التاكيد من اضافة

الصفة الى الموصوف اي التاكيد المجرد والمراد تأكيد مضمون
الجزء المرتب على وجود الشرط فانك اذا اردت التخصيص
على ذهاب زيد وانه منه عزيمه ولا يحصى عنه قلت
اما زيد فذهب فافادت اما التاكيد لنسبة الذهاب
الي زيد فكذا هنا اكد القول بان معاني الاستعارات
الحق المرتب على وجود شيء بعد انشا المتقدم اذا اصل
مهما يكن من شيء بعد فاقول الحق فان قلت معنى الحرف
جزئي كما حققه السيد والتاكيد المجرد معنى كلي فليفت
يوضع له اما فالجواب **انه** يحتمل ان يكون ذلك
بنا على مذهب السعد من ان معاني الحروف كلية او انه
غير عن معنى الحرف متعلق بمعناه كما سيأتي في كلام المثلث
او ان ال في التاكيد للعهد العلمي الخارجي والمعهود
التاكيد الجبري **قوله** لا للتاكيد لا عاطفة للجار والمجرور
بعد ها على الجار والمجرور قبلها وفايدة العطف بها ان لا يفسد
ما قبلها على ما بعد ها والتغاير هنا حاصل فان قلت
المقام للاضمار فالانصب لانه مع التخصيص فلم اظهر
فالجواب **لرفع** توهم عوده الى التاكيد مع قيده
وهو كونه مجردا وذكرك فاسد لان التاكيد المجرد لا
يحتاج الى التخصيص فان قلت هذا بعينه واراد حتى
مع الاظهار لان المعرفة اذا عرفت معرفة كانت
عين الاولي فالجواب **ان** ذلك اغلبي لا مطرد

قوله مع التخصيص لم يقل مع غيره اشارة الى ان
المراد غير مخصوص وهو نفي التاكيد المعطاه للتخصيص
لا جميع الاغيار حتى يشمل نفي الشرطية مع ان لا تغايرتها
فالخصر المستفاد منه اضافي لا حقيقي فان قلت
التاكيد ايضا لا يغايرها اذ هي موضوعه كنه واما كونه
مجردا او مع التخصيص فشيء آخر فلم نقرر له دونها
فالجواب لحقا به اذ كونها للشرط من الامور المشهورة المتقدمة
في خواطر مستعملها **قوله** وان التزم الحق الجملة الحالية
قوله بعضهم هذا هو الكاين في قول العصام ومن
نظر نظره على الثاني فقد صار عانيا المستكلفات لا يجد
لها عاينا **قوله** في جميع استعمالاتها اي سوا كانت
في اوائل الكتب او في غيرها **قوله** لان فيه الحق تعليل
لنفي ووجه التكلف احواله لتقدير محتمل وقريبة لا ما
ومعادل المفصل ولا دليل عليه بل لا يحظر بد من التقابل
اما زيد فتايم بشي من ذلك وقال صاحب التلخيص
لا تكلف فان المتكلم يلاحظ اشياء فيجذف ما لا يهم ويذكر
ما يهم فعلى ما قاله يكون يكون في ذهن المتكلم عدة امور
معنى النقص ومعنى النقص ومعنى النقص ومعنى الاستعارات
فالخيار معنى الاستعارات لانها اهم عند من يحتاج
على ما زاد الى حذف التقابل تقديره واما معنى الغلبة
مثلا فلا اكلم عليه وقد يقال هذه الملاحظة هي نفس

التكليف ثم التعليل المذكور لما يقضى بمرجوحية الثاني
لا يمنع اذ ثبوت التكليف لا يمنع الصحة غايته ان الاول
اولي لسلامته منه الا ان يكون من باب ان الاعتبار
المرجوح منكر عند ذوي العقول الراجحة **قوله**
فان معاني الخ في جواب اما بتقدير القول او الاخبار
اي فاقول واخبر ان الخ خلافا للزبيري حيث جعل
الجواب اردت وقوله ان الخ علة الجواب فقدمه على معلول
لانه المتبادر من العبارة الموافق لما في الخارج فان ذكرها
في الكتب مفصلة عسيرة الضبط متقدم على ذكرها
سهلة الضبط والاوي كون الترتيب على طبق ما في
الخارج واعتبار التقديم والتأخير انما يرتكب لضرورة
كفساد المعنى ولا فساد هنا كما علمت وانما احتج
لتقدير القول او الاخبار ليكون الجواب مستقبلا
يصح تشبيهه عن الشرط فان دفع ما يقال كون معاني
الاستعارات قد ذكرت الخ امر ثابت في نفسه حصل من
المتن ثنا ولم يحصل فلا يصح تعليلها على الشا المذكور
قوله اي الاستعارة الخ اشارة الى ان اشارة
للمعنى العلمى الخارجى **قوله** الغير التخيلية علم
اشارة الى ان الحقيقة ان النظر بحية تكون تخيلية ولي
كذلك عند الجمهور لان التخيلية عندهم اثبات لزم
به للمتشبه والنظر بحية كلف المتشبه به المستعار للمتشبه

مخرج

مصر حابه في عرض الكلام فيها متناهيان الا ان يكون
التقدير لبيان الواقع لا مفهوم له او انه مشى على ما ذهب
اليه السكالي فان الاظفار عنده في خواطراف المنية
تشبهت بفلان مستعملة في معنى وهي تشبه بالمعنى
الحقيقي **قوله** والاستعارة المكنية كدر لفظ
الاستعارة اشارة لرد ما اعترض به المقدم بلطف
الحق من ان المعاني للفظ الاستعارة لا للاستعارات
ولا وجه للجمع وحاصله لا نسلم ان المعاني للفظ
الاستعارة بل لكل استعارة معنى يخصها وهو
الذي يقتضيه مقابلة الجمع بالجمع غايته ان المقصود
اختصر فحذف الاعمجاز وجمع الاوائل حيث لم يقل
فان معاني الاستعارة النظر بحية الغير التخيلية
الخ لا يقال النظر في الاعلام ممنوع لانا لا نسلم
انها اعلام بل اسما جناس وكين سلمناه فحلله
ما لم يشتر كعصام الدين وسعد الدين حيث قيل
فيه كعصام والسعد **قوله** والاستعارة التخيلية
لم يقل النظر بحية التخيلية لانها لا تكون كذلك
على مذهب الجمهور وهي وان كانت كذلك على مذهب
السكالي فاستغنى عن ذكر التخيلية لانها لا تخاطب
عنده **قوله** اي انفسا منها فتر اية الحذر
من قوله الا في انفسا منها فتر ايتها الان جمة التعلق

قلت

ما

مختلفة فتعلق الاقسام بها فتعلق ايضا وتعلق
الغرائب فتعلق ترتيب **قوله** قد ذكرت فيه امور الاول
ان استعادة تحقق الذكر فيها مضي علمت من التعبير
بالمفعول الماضي فلا حاجة لتعد الثاني ان ظاهر
السياق يقتضي تشبيه الضمير فالاسباب ذكرها
او ذكرنا اي معاني الاستعارات وما يتعلق بها
الثالث ان الذكر لا يكون في الكتب لانه النطق
باللسان بل الذي يكون فيها النقوش الرابع ان
ذكر الزبر فيما بعد وجعله مقابلا لكتب المتقدمين
وعاينهم ان المراد بالكتب هنا خصوص كتب
المتقدمين فرعا يقع في الوهم ان المتأخرين تكلموا
ضبطها لشدة اعتنائهم بما ذكره المتقدمون فلا
حاجة لتصنيف هذه الرسالة واجيب عن الاول
بان الاتيان بقدر لتأكيد تحقق الذكر فيما مضى ومثله
في البليغ قال تعالى قد افلح المؤمنون قد افلح من
زكاهما وعن الثاني بانه نظرا في تكثير الافراد المرافقة
لما في الواقع لان ما يتعلق بها تحتها اثنان الاقسام
والغرائب وعن الثالث بانه يجوز بذكرت عن
نقشت من ذكر اللادرم وارادة المزموم لان من انشأ
شيئا لم يزمه لذكره عادة فان قلت انشأ لا يكون الا في
الكتب بل في الصحف المبردة فالجواب انه مجاز ايضا

علاقة

علاقة الاول وبالمجولة فاشتمل كلامه على ثلاث مجازات
احدها مرسل تنبعي في ذكره والثاني في ضميره العايد
الي معاني الاستعارات وما يتعلق بها لانه مكتوبة
لا مذكورة والثالث مجاز الاول في الكتب وان اعترضت
المجاز بين المصدرين اعني الذكر والكتابة كانت المجازات
اربعة ويحتمل انه ضمن ذكر معنى ومنع وعليه فلا يكون
في التركيب المجاز الاول بنا على ان المتضمن من قسم الحقيقة
وفيه خلاف وعن الرابع بان في الكتب الاستغراق لا للوهم
فما به ما يشمل كتب المتقدمين وكتب المتأخرين **قوله** مفصلة
حاله من فاعل ذكرت **قوله** اي مشتبه مفرقة للجمع بينهما
للتأكيد إشارة الى ان مفصلة من الانفصال وهو الا
نقطاع لا انقطاع الاستعارات عن بعضها بذكرها
في كتب مفرقة الا نري الى الاستعارة بالكناية فانه
ذكرها صاحب الكشف في ضمن تفسيره لا من
التفصيل الذي هو التبيين والايضاح واخذه
منه قوله بعد عسيرة الضبط **قوله** عسيرة الضبط
اي الجمع وهو حال ما من فاعل ذكرت فهي مترادفة
او مفصلة فهي متداخلة فمن هي سببيه بحسب
الاصل لرفعها الظاهر مفرقة بحسب الان لرفعها
الظهير ان هي لا تنفصل في ذكر بيانه ان الاصل عسيرة
ضبطها فنزل الاستعداد عن الضبط الى الضمير العايد

الى معاني الاستعارات وما يتعلق بها وانت الخالي لتطابق
 مرفوعها ثم اضيفت الى مرفوعها بحسب الاصل فتقبل
 عسيرة الضبط فان قلت الاضافة مبطله للحالية لان
 بيان شرط الحال ان تكون نكرة فالجواب ان عسيرة صفة
 مشبهة وهي اضافة لفظية لا تغيد تعريفا **قوله** اي غير
 مفرقة دفع بها توهم ان جملة من الاجمال المتعارف عند
 الاصولي بانه الغير المتضح الدلالة والالم يكن لتفسير
 الرسالة فائدة فان التعريف مع تبين كل شئ في جملة خير
 من الاجمال لعدم افادته ثم في قوله جملة مضبوطة
 مجاز الاول ان كانت اديبا جمة متقدمة على التاليف
 اذ جال الارادة لم يجعل الجمع والضبط بخلافه اذا كانت
 متاخره فلا يجوز اصلا **قوله** اي سهولة الضبط على الكلام
 المص عليه ليحسن التقابل بين كلاميه وهو الذي
 حققه العصام لكن ذكر في الاصل انه ليس بشئ لان
 الواقع انه ضبطا بالفعل لانه سهل ضبطا من غير
 ان يضبطا نعم ان جعلت الاضافة في سهولة الضبط
 من اضافة الصفة الى الموصوف كان فيه الاشارة الى
 التكتبان اللطيفة اي حسن المقابلة والمعنوية وهي
 افادة ان تلك الضبط على وجه سهل لا يصعب **قوله**
 على وجه متعلق بذكرها وهو صفة صمد وحروف
 اي ذكرها على وجه ولا يصح تعليقه بجملة مضبوطة لعدم

لا يمتنه

لا يمتنه للمعنى اذ لو كانت كذلك في كتب المتقربين لم يكن للمعنى
 مزية عليهم بل الجمع والضبط السهل من خوايده ومع ذلك لم
 يخالف طريقهم وتقريرهم للاستعارات لان من ابدع
 شيئا لا سلف له فيه لا يتبع قوله ولا يقبل فالوجه في
 كلامه معناه الطريق **قوله** اي دل الخ تفسير مراد لا
 تفسير بالحقيقة بدليل شبه الخ وعدها بعلي وان كان معني
 المنطق المتعدي بالمالا انه لا يلزم من كون الفعل معني
 فعل اخر ان يتعدي تعديته ويعيد ما يعيده **قوله**
 واضحة اخذه من التعبير عن الدلالة بالنطق **قوله** شبه
 الدلالة الخ اشارة الى تقرير الاستعارة التفسيرية
 التبعية الحقيقية في نطق وتامها ويورد استعارة لفظ
 النطق للدلالة واستحقاق الفعل منه والقربية الفاعل
 اعني الكتب لكن هذا ان اريد ان اطلاق النطق على
 الدلالة باعتبار التشبيه اما ان كان باعتبار ان الدلالة
 لازمة للنطق فهو مجاز مرسل ويحتمل انه من المجاز
 في الاسناد حيث اسند ما حقه ان يسند للاشنان
 للكتب هذا ان اعتبر الجوز في النطق ويجوز
 اعتباره في الكتب حيث تشبه باناس ذوي نطق
 على سبيل الاستعارة بالكناية على اختلاف
 المذاهب في تقريرها ونطق تحصيل على اختلاف المذاهب
 ايضا **قوله** في ايضاح الخ اشارة الى الجامع وهي

في المشبه به اقوى منه في المشبه ولذا جعل الفقهاء الكتابة
من قبيل الكناية للحقاد لاكتنا **قوله** وانما له عطف لازم
او مسبب والمراد بالذهن العقل لا القوة الواهية
اذ لا يثبت الا الحكم **قوله** ودل الاختار في جانب المنزلة
التعبير بالنطق وفي جانب المتأخرين التعبير بالدلالة
استدارة الى السبب الحامل على التأليف وذكر ان عادة
المتقدمين التعبير بالعبارة الطويلة الواضحة وهو
يؤدي الى الاملال وسكان المتأخرين الاختصار في
العبارة وهو قد يؤدي الى نوع خفا كما ذكرنا باعثة
على تأليف خال منها وخير الامور الوسط حيث ذكر
معاني الاستعارات وما يتعلق بها مختصرة موضحة
قوله جميع زبور يفتح الزاء وخمها فقد قرأ حمزة
واثنياد اورد زبور بالضم **قوله** والاول انسب اي
لنظا ومعنى لان حذر المفعول يؤذن بالعموم اما لفظا
فلان الوزن فيهما واحد وهو فعل بضم الفاء والعين واما
معنى فلان كلامهما بمعنى اسم المفعول اذ زبور بمعنى
مربور وكتب بمعنى مكتوب فانه قلت انسب بكلاما
ان يجمع لكونه لم يكتب بمعنى مكتوب فانه قلت انسب بكلاما
الحوادث التي لا يراد بها عطف بل هي الاضافة
المتقدمة في المتأخرين وهو في **قوله** والثاني
انهم فيه نظر فان الكلام اسم لا لفظ والكتاب اسم للمجموع

الكتاب

التنوش والصحف فيها متباينان اللهم الا ان تكون الاعمية
باعتبار الكلام الذي هو معنى زبور بالسرفا الساكن على التثنية
ولما لم يكتب مما قلتي عنهم فنظمت اي الفت فهو استعارة
تبعية عن جمع اللاتي في السلك وقضية كلام القاموس
ان استعمال النظم في التأليف حقيقة لانه قال النظم
التأليف وضم شئ الى اخر انتهى واما النظم في الاصطلاح
فهو تأليف الكلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالة
على حسب ما يقتضيه العقل لا توافيقا في النطق وضم
بعضها الى بعض كيف ما اتفق **قوله** وهي الدرة الهية اي
حسب الاصل والان ان جعلت اضافة ترايد لعوايد
من اضافة المشبه به الى المشبه وحسب الاصل فقط
ان جعل عوايد بدلا من ترايد لانه يكون المراد منها الان
المسايل المنفردة عن التظاير في الدقة ونحوها **قوله**
الشمسية اي ذات الثمن الكثير **قوله** المحفوظة صفة
بما شقة لا لازمه **قوله** في طرف بالمعجزة واحدا لطرف
وبالمهملة واحدا لاطراف والاول انسب بالدرة **قوله**
عوايد قيل لوقاك بدله عوايد لكان انسب اذ يكون
بين اللفظين النوع السمي بالجناس المتعارف وهو توافق
اللفظين في عدة الحروف وحياتها وتثنيهما مع اختلافهما
في مقاربات لغيره في المخرج ورد بان هذه مكتبة
لنظية وشم نكتة معنوية وهي انة لو عبر في ذلك لم يستغف

قوله

قوله المضاارع عوايد
اللاحق في شيعتنا يوسف
العوادي

Copyrighted material

نحو الفرايد اليه من الغرم وهي احرب بالمرعاة وله
 ان يقول استغادة سا ذكرها فصلة حتى على التعبير
 بالفرايد لان النايذة ما كتبت منه من علم او مال ولا
 محالة في اكتساب الفرايد من العلماء فهو جعلت
 من ابتدائه وهو ظاهر لانها تعيد بحسب الذوق
 السليم ان منشآت تلك الفرايد من شئ كان موجودا
 لا من مخترعة او بياينة لان مادة الاكتساب
 تقديره فتأمل في المقام لتعلم ما في كلام الحفيد وغيره
 وعليك السلام **قوله** كالحين الما اراد به المذكور
 في قول الشاعر
 والريح تغرب بالفصوف وقبري ذهب لاصيل على الحين الما
 وهو بضم اللام المفتحة والفقد التشبيه بها بجامع الضم
 والضيا والفتوى بانه بفتح اللام وكسر الحين بمعنى الورق
 الساقط من الشجر مردود **قوله** مضاف اليه ما قبله الخ
 صدر به اشارة الى اختياره لافادة ان تلك الفرايد
 ليست مطلقا عوايد بل عوايد شريفة فذخاير كلامهم
 بخلافه على الثاني لان المبدل منه في نية المخرج ولان
 المبدل على وجه تكرار العامل **قوله** اوليس بمضاف الى
 قوله يكون فرايد استغادة وقيل بحجة تحقيقه ما
 المسائل انهم كان مستغادة منها ومقتضى بل في معنى
 المسائل وفهميت وفيه فاعقود تيسر للاستغارة

في قوله

والثمنية ما تقدم وما تاخر والحال ولا يرد ان فيها الجمع بين
 الطرفين لانه ليس المشبه لفظ العوايد بل المسائل والعوايد
 اعم منها ومن الجواهر الحقيقية لشمول عوايد خوالها وما
 ذكره الحفيد من ان فيها استغارة بالكناية وقوله في تقريرها
 شيرت المسائل بالجواهر الثمنية واثبات النظم لها تخيل
 وذكر العنود ترشيح لها غير صحيح اذ لا يخفى على من له ادنى
 المام بالقرن ان ذلك انما يناسب التفسير بحية فتأمل **قوله**
 بل يدك من فرايد قضيتته انه لا يكون عطف بيان لان من
 طرق الحصر العطف يدل اذا سبق بنفى كما هنا وقد ذكره
 احتمالا في الاصل والحق ما يؤخذ من عبارة هنا لما ذكره
 اهل العربية من ان بشرط عطف البيان ان يكون جامدا
 جمودا محضا اذ به يتميز هذا العطف وعوايد مشتق من
 العود فتأمل **قوله** لتحقيق معاني الخ متعلق بنظم
 على انه مفعوله بواسطة اللام وهي فيه للتفصيل
 والاضافة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل
 اي لاجل تحقيق معاني الاستعارات الخ والمراد بتحقيقها
 ذكرها على الوجه الحق لا اشارة بادل والذكر على الوجه
 الحق لا يلزم ان يكون لمصنوع خلافا فسطح ما قيل من انه
 لم يعد خلافا في التفسير بحية حتى يحتاج لتحقيق ذات
 قوله المقام للاعتناء بتقديم المخرج فلا يشبه لها غيرها
 فلم يظهر فالجواب **قوله** المفعول والملا به يحتاج

وما قيل من ان الالفاظ الشرح اجمال **قوله** السابق وما
يتعلق بها غير صحيح لان شرحه حصل بقوله بعد واقسام
وقرائنها **قوله** المذكورة وفي نسخة المذكوران وكلاهما
في غاية الحسن لان محلي كون الافصح في جمع القلة مطلقا
سواء ما يعقل او لا لا يعقل المطابقة اذا لم تدخل عليه
ال والا فيصير صالحا لجمع الكثرة كجمع القلة فيوصف
بالافصح نظرا لا اعتبارا به جمع كثره ارجع قلة **قوله** الى ابي
خواسا في قتل زيد عمرا اذا ضربته ضربا شديدا
قوله وتبعية نحو قتل زيد عمرا اذا ضربته ضربا شديدا
قوله والى تمثيلية نحو اني اراك تقدم رجلا وتوخر
اخرى للمزدد في امر يريد الاقدام عليه مرة والاحجام
عنه مرة اخرى **قوله** وغير تمثيلية الانسب حذفه
لان شرط الاقسام ان تكون متباعدة لا متداخلة وغير
التمثيلية صادقة بما عداها من اقسام الاستعارة
المذكورة اللهم ان يكون لمقابلته التمثيلية وفيه انه
لو كان كذلك لقال فيما بعد وغير مطلق لمقابلته المطلق
اذ لا فارق وبالمجمل فالانسب في بيان التقسيم هكذا
تقسم الى تمثيلية وغير تمثيلية وغير التمثيلية الى
الاصولية وتبعية ومترتبة ومجردة ومطلقة **قوله**
والى سرية نحو راية اسد يرمى له ليل **قوله**
مجردة نحو راية اسد يرمى شاكى السلاج وافاد مع

كلامه اندراج كل من الترتيب والتجريد في الاقسام
تسقط ما قيل في هذا المقام من ان المقصود لم يتجوز
لها في العنوان مع انه ذكرهما في غير موضع فيهما
باني فان قلت ياتي دخولهما في الاقسام ذكره
القرآن في العنوان لانها مندرجة ايضا في تحت
معاني الاستعارة اذ لا تتم بدورها فانص عليها
في العنوان صرحا دون الترتيب والتجريد تختم
وترجيح بدون مرجح فالجواب ان المرجح هو ان
العنوان شانه ان يقدد فيه المقاصد ولو في الجملة
وكل من الترتيب والتجريد ليس مما يتوقف عليه
تحقيق الاستعارة بخلاف الترتيب نعم يقال كان ينبغي
حيفا ان ينص في العنوان على العلاقات ايضا اذ هي
كالقرآن في انها لا تحقق الاستعارة بدورها فامل **قوله**
ومطلقة نحو راية اسد يرمى **قوله** والتوضيحية التخييلية
لوقال كما قال سابقا والتخييلية بدون التوضيحية لكان
انسب اذ يكون عاما صادقا بجميع المذاهب لان التخييلية
وان كانت توضيحية في بعض الواد عند صاحب الكتاب
ودايم عند السكاكي فلا تكون عند الجمهور ولعله يشير الى
انه جار على غير مذهب الجمهور ولانه يجوز في كتابه ان
اولا **قوله** فيما بعد والتوضيحية التخييلية تنقسم الى
قوله الى اصولية نحو راية اسد في ابيشيت البنية

هو لعله فيها بعد
الاولا التوضيحية فيها فذا
والتوضيحية الغير
التخييلية في التوضيحية

اظفارها **قوله** وتبعية خريقتون من قول الله يفتقروا
 عهدا لله عند غير ما حب الكشاف اذ يسميها تحقيقية **قوله**
 والي مرشحة خواطار المنية نشبت بفلان اذ جعل التشبي
 ترشيحا للاظفار **قوله** ومجردة يمكن المثال لها بنحو استنبط
 المنية اظفارها باهواض زيدا اذ جعل الاهواض تجريدا
 للاظفار فتأمل **قوله** ومطلقة نحو ما تقدم من اظفار المنية
 وبقي انه لم يتغير من لانفسا منها الي التمثيلية كالتي قبلها
 ولم ارم من صرح به والظاهر انه لا مانع منه ويمكن التمثيل
 بنحو اني ارا الحال تقدم رجلا ونوحا خريقتا على عذوب
 السكاكي فانه لما شبه الحال بالسان وادعي انه عيبه
 اختزع الوهم صودة وهمية للحال وهي تقديم رجلا
 وتأخيرها فكانه اختزع هيبته وهمية من التقديم
 والتأخير الوهميين وشبهت بهيئته التقديم والتأخير
 الحسين بجامع مطلق التردد بين تقديم وتأخير
 واستغير لها اللفظ الموضوع للحسين وهو تقدم رجلا
 ونوحا خريقتا مل **قوله** والممكنة تنقسم الى اخرة
 اشارة للرد على المولى العظام حيث حقق انه ليس
 بالاستغارة بالكفاية اقسام ولا حاجة بعد ذلك الى
 ما يطعن به في كلامه في هذا الموضع **قوله**
 والي مرشحة بنحو ذكره في المثال فالحال المستفاد
 بالكنائية واللفظ في تخيل لانه اخبرها اختصاها

والنطق

والنطق ترشيح **قوله** ومجردة يمكن المثال لها بمثل
 نطق الحال الواضحة بكذا فان الموضوع من لوازم الحال
 اذ لا يقال اسد واضح كامل **قوله** ومطلقة نحو لسان
 الحال وبقي ان من اقسام الممكنة الاصلية نحو المنية نحو
 من اظفار المنية لجريانها في اسم الجنس والتبعية ومثل
 الغدير يا عجبني اراقه الضارب دم زيد شبه الضارب
 في شدة التأثير بالقتال على احد المذاهب والاراقة
 تخيل على احد المذاهب ايضا والمركبة كقول الله اثن
 حق عليه كلمة العذاب اذ انت تتقدم من في النار شبه
 استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا بدخولهم النار وهم
 في الآخرة والقرينة افانت تنقذ لان الانقاذ من الشيء
 يقتضي الوقوع فيه وان لم تسمى تمثيلية على التحقيق لان
 شرطها ان يكون كل من المشبه والمشبه به وكذا الجامع
 هيئته منتزعة من متعدد وذلك منتزعة في الالة وان
 كان اللفظ مركبا ومن سماها تمثيلية قال شبرت الهيئ
 المنتزعة من استحق العذاب في الدنيا بالهيئة المنتزعة
 بمز دخل النار بالفعل في الآخرة بجامع المراتب على كل من
 الاضرار ثم ذكر اللفظ الدال على المشبه وطوي اللفظ الدال
 على المشبه به ورمز اليه على طريق التخييل بقرينة افانت
 تنقذ في المثال لانه من ملامح المشبه به لعله
 انما لم يتغير في ذلك اقتضاها منه في الجمع عليه والظاهر

انه لا يثبت على الخلق في ذكرثرة الا تسهيل الضبط
وتقليل الانقسام فتأمل **قوله** وسياتي امثلة ذلك اقر
اسم الاشارة باعتبار تاويله بالمذكور ومثله واقع
في البليغ والمراد امثلة مجموع ذلك لاكل فرد منه كما
لا يخفى على المتتبع كلامه **قوله** وقرائنها الى قوله فان
الي اخره قضيت انه حقق جميع القرائن وليس كذلك
اذ لم يحقق الاقربية المكسبة ودفعه ظاهر من تفسير
التحقيق بما تقدم فتعطف اليه لتعلم رد ما ذكره
المعتمد بلطف الحق عليه **قوله** في ثلاثة عقود جمع
عقد وهو بالكسر القلادة التي تجعل في العنق وبالفتح
ضد الحل وبالضم الشئ المعقود نظير حصن فانه
بالكسر الجنب وبالفتح ضم المحفون وبالضم الشئ المحفون
ثم الظرفية هنا صحيحة من ظرفية المدلول اعني المسائل
في الدال اعني الابواب لان العقود مستقارة لها بنا
على المشهور من ان الالفاظ قوالب قولها للمعاني ثم
لا يجازان تكون حقيقية لفقد تحيز الظروف واختلاف
الظروف عليه كاحتواء الكوز على الماء فتعريف ان تكون
مجازية ثم لا يجازان يكون المجاز عقليا لعدم التجوز
في الاستناد فتعريف ان يكون لغويا ثم لا يجازان يكون
مرسل لعدم صلاحه لثبوت من علقه التي منبها
عليها ولا ان ليس هناك امثلة استخدمت لفظة في بدلالة

فتعريف



فتعريف ان يكون بالاستقارة ثم هي اما ممكنة وتقدرها
ان يقال شربت المسائل بالمطروف كالمجامع التمكن
على احد المذاهب وشربت العقود التي هي عبارة عن
الابواب بالظرف كالكوز بجامع التمكن ايضا بالعقود
التي هي عبارة عن الابواب هنا متمكنة من دلالتها على
المعاني لتمكن الظرف من المطروف وفي تحصيل الاستقارئين
وحينئذ يكون في العقود استقارائنا حيث شربت
الالفاظ التي هي عبارة عن الابواب بها ثم شربت تلك
الالفاظ التي عبرنا بالعقود عنها بالظرف كالكوز وبالاختار
الاول تكون نصريكية وبالاختار الثاني تكون ممكنة
نظير فاذا قربا الله لباس الجوع والخوف فان قلت قضيت
جعل لفظة في تحييل ان تكون الاستقارة فيه تبعية
لانها استقارة في الحرف فيحتاج الى حريان التشبيه بين
المتعلقين ليسري منه الى الجزي وبيان ذلك فيما نحن
فيه اصعب من خرط القتاد فالجواب ان ذلك بنا
على مذهب الجمهور من ان التجوز في الاثبات واللفظ
ياق على حقيقته واما استقارة نصريكية وتقدرها
ان يقال شبه الارباط بين الدال كالعقود والمدلول
كالمسائل بالارباط بين الظرف والمطروف بجامع التمكن
والشمول واستعير لفظة في الارباط الجزي ان لم يكن
له حرف دال عاينه تبعاً للتشبيه على رأي المعاصم

كما استقارة لانه ليكون لهم عدوا وحزنا الترتيب العدواني
والحزن الجزري اذ ليس لهذا الترتيب حرفا كما ترى واما
تمثيلية وتفسيرها ان يقال شبه هيبة الدال والمدلول
بهيبة الطرف والمظروف والجامع هيبة متروكة من مشابه
بينهما تكن وتقول اعم من ان يكون دالا ومدلول
او ظرفا ومظروفا واستعير اللفظ في الهيبة المشبهة والتقريب
على كل معنوية وهي استحالة كون اللفظ ظرفا لعدم
الاحتواء الحقيقي فان قلت كيف جواز التمثيلية مع ان
اللفظ المستعار الذي هو في مفرد ويشترط فيها ان يكون
هزة مركبا فالجواب ان ذلك بنا على مذهب السعد وهو
لا يشترط كونه فيها مركبا ونفى ان المجاز والحقيقة من
عوارض الالفاظ والظرفية معني فكيف وضعها
بالمجازية فالجواب ان وصفا بذكر باعتبار ان اللفظ
الدال عليها مجازي فالوصفية تبعية لا استقلاله
فقال المقام وعليك السلام **قوله** فيه مجاز الاول
الى قوله وقد شبه بها الالفاظ الخ افاد كلاما من القوة
متجاوزا عن الخيوط وان الخيوط مجوز بها عن
الالفاظ فهو مجاز غاية ان الاول مرسل والثاني
بالاستعارة وهو لا يخبر فيه **قوله** ثم ان المصداق
اشارة الى الرد على المعتصم بلفظ الحق حيث ادعى
حقيقته هذا وفساد ما بعد فضلا فان حفظه الله

قوله هو في رتبة الهيبة الطيبة

عن

انه ليس

انه ليس واحدا منها حقا **قوله** فضلا ذكر العلامة التاسمي
في اياته فضلا عن ابن هشام ان شرطها ان تقع متوسطا
بين نفي الادنى او لا ثم الا على ثانيا تبينها بنفي الادنى على
نفي الا على نحو قوله لان لا يملك دهرها فضلا عن دينار
ووقوفها هنا بعد النفي ظاهر وكذا علوما بعد ما ودق
ما قبلها لان ما قبلها نفي اقتضى ان لكل قسم عقلا وما
بعدها نفي ذلك مع شيء اخر وهو نفي اقتضا كلامه
الترتيب فتأمل **قوله** وليس كلامه يقتضي لذلك
اما عدم اقتضائه للترتيب فظاهر لان الواو لا
تقتضي ترتيبا ولا تعقيبا واما عدم اقتضائه ان لكل
من الثلاثة المتقدمة عقدا فالتعريفية مجال لانه
من قبيل مقابلة الجمع بالجمع وهي تقتضي التسمية احاد
الكلم الا ان يريد وليس كلامه يقتضي لذلك صريحا
وان محل القاعدة ان لم تقم قرينة على المراد لانها
اعلمية لا كلية قال في الامل والمشاهدة شاهد
صدق على ذلك وكفي بها قرينة على المراد والشان ان
تظهر ما في الواقع ثم تنزل عليه الالفاظ كما هو دأب
المحققين لا العكس بان تحمل الالفاظ على ظاهرها
مع قطع النظر عن القواعد ثم تنظر الى الواقع كما هو
شأن المفسرين الذين لا تحقيق عنده تسقط
اعتراض الشرح على المصداق انتهى **قوله** بل ارد ان الثلاثة

الخا ي ان المجموع لا يخرج عن المجموع وان اختلف الترتيب
وحصل تداخل **فوله** ولا شك ان الامر كذلك لا محيص
في ان النسبة الواقعة الخارجية مطابقة للنسبة الكلامية
المستفادة مما ذكر **فوله** العقد الاول الاولي حذف
العقد هنا وفيما ياتي للعلم به مما تقدم ويقال فيه
ما قيل في نظيره من انه صرح به فيما ياتي لبعد
العهد وهنا المشاكلة ما ياتي لتجري الكلام على نسق
واحد هذا واعلم انه لا بد قبل الشروع في الفن
ان تعرف مباديه والا فلا تكون على بصيرة فيه
فخذ هذا الفن الذي نحن بصدده علم باصول
يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضع
في الدلالة عليه مع رعاية مقتضيات الاحوال ككرم
زيد يعبر عنه بالحقيقة من غير تشبيه خور زيد كرم
او جواد وبالتشبيه خور زيد حاتم وبالمجاز خور زيد
حاتم عند السعد وبالكناية خور زيد كثير المراد
وموضوعة اللفظ العربي من حيث ايراد المعنى
الواحد به مع طرق مختلفة الوضع وواضحة ارباب
المعاني المنتبهون كلام البلغاء وغاية الوصول اليها
تصديق النبي صلى الله عليه وسلم اذ به يعرف بلاغة
القرآن الخارجية عن طوق البشر من حيث اشتماله على
الحقيقة والمجاز والكناية والتشبيه بالمدح والبيان

وهذا

وهذا يستلزم ان القرآن حق وصدق المستلزم
اصدق من جاء به من عند الله وحكم جواز الاستشفا
به واستمداده من الكتاب والسنة ونزاع كيب البلغاء
واسمه البيان **فوله** في انواع المجاز الطرفية هنا
من طرفية اللفظ في المعنى والمشتور عكسه كما علمته
مما مر فلا بد من تقدير مضاف ليخرج على المشهور
وفيه انه يلزم ح طرفية الشئ في نفسه وهو اشنع مما
قبل اللهم ان يقال من طرفية الخاص في العام او الجزى
في الكلى يجعل المبين شاملا لا لفظ المص وغيرهما والفق
اسم للالفاظ المخصوصة على انه لا حاجة لذكر كل
لان الحق ان المعاني قوالب للالفاظ وان لم يكن مشهورا
كما حققه السعد لما ان المتكلم يستخضر المعنى اولا وهو
شأن الطرفي ثم ياتي باللفظ على طبقه وهو شأن
المطروق ولا يرد ان تعقل المعنى بدون اللفظ مخيلة
مستحيل فلا يظهر ما ذكره الا نأقول كلامنا في
الالفاظ المحقة المسبوعة المشتملة على المقاطع
ان اطلاق الالفاظ على الخيلة على سبيل التمثيل
وقد علمت ما سبق ما يجمع بين كلامي العلامتين
السعد ما نسب بان الالفاظ قوالب للمعاني
بالنسبة للسامع والمعاني قوالب للالفاظ بالنسبة
للمتكلم فلم تنوار على محل واحد فلا خلاف عند المحققين

وكون الظرفية حقيقية او مجازية وعلى انها مجازية
 فمن اي قبيل منه تقدم فلا عود ولا إعادة قال في الجواز
 للجمهور والمجوز المجاز بالاستعارة فوافق ما هنا ما تقدم
 في قوله التحقيق معاني الاستعارات ولا يضرنا انه
 نرجم لشي وزاد عليه فستطاع ذكره الناصب العصام
 في هذا المقام **قوله** اي اقسامه اشارة الى دفع
 ما يتوهم من ارادة الانواع المنطقية لانه يلزم ان يكون
 المجاز جنسا في قوله انواع المجاز ويلزم ان يكون قبيح
 بعض الذاتيات عن البعض بالافصول لا بالخواص
 وهذا يتوقف على تمييز الذاتيات من العرضيات
 وتمييز ذلك فيما نحن فيه اصعب من خبط القنادل ان
 التمييز انما يكون في الماهيات الحقيقية الموجودة
 في افرادها وما نحن فيه محض اعتبار اذ ذهنيه وهو
 تابع في ذلك لحفيد العصام التابع للثبوت اذ في ولكن
 رده السيد لسند بما حاصله ان النوع الحقيقي لا يتحقق
 بالماهيات الحقيقية كالانسان والفرس بل يوجد
 ايضا في الانواع الاعتبارية بان يعتبر بعضها جنسا
 وبعضها فصلا مثلا الصلاة وضعتها الشارع لا قول
 والا فمع ان الحق فاعلم ان قول والافعال جنسا
 والا فتحتاج بالتكثير والختم بالنسب فاعلم ان اعتبار
 ذلك في الماهيات الاعتبارية اسم على من اعتباره

في

في الماهيات الحقيقية روح فلا خبير في ارادة الانواع
 المنطقية هنا اذ لا محالة ان تحت كل من هذه المذكورات
 افراد كثيرة **قوله** كالمجاز المرسل الى اشارة الى
 انه ليس المراد الاقسام الاولى كما قد يتوهم اي
 كالمجاز العقلي والمجاز اللفوي والمجاز بالحذف بناء على
 انه ليس من قسم المجاز المرسل بل قسم مستقل كما حققه
 الحنيد وستعلم وما وقع في الاصل من ان الاقسام
 الاولى كالمجاز الاول ومجاز الكلية والمجازية ومجاز
 السببية والمفرد والمركب ومجاز الاستعارة ونحوها
 للظرفية محال اذ هذه اقسام ثانوية فليتنظر ما
 وجهه تامل **قوله** والاستعارة المفردة التي هي
 لتقابلة المركبة وفيه ما تقدم فلا تغفل **قوله**
 والافاقية الخ مستانف استثنيا في بيان الوقوع
 جواب سوال مقرر خامس ان المتبادر من الافاقية
 الاستعارة مع انه لم يذكر في هذا العقد جميع انواع
 المجاز فيلزم ان تكون الترجمة اعم من المتوهم
 وذكر في **قوله** الجنس اي في ضمن بعض معين
 وهو الذي عناه وقصدته في الحقيقة للعقل العيني
 والمجوز الاقسام المذكورة على انه يصح في الافاقية
 باقية على ما هو المتبادر من الاستعارة بان
 يراد المقدر الاول في انواع المجاز صريحا واشارة

وتلويحاً لا يقتضيه ويشمل المكسبة لا ندرج جميع الاستقار
 في قوله اعني الكلمة **قوله** اذ لم يذكر فيه المكنية
 ظاهرة لا صريحة ولا تلويحاً لان معناه على ان الاضافة
 للجنس وقد علمت ما فيه نعم ان كان مذهب المصنف ان المكسبة
 التشبيه المضمرة في النفس تعين حمل الاضافة على الجنس
 وعموم نفي الذكر الصريح والتلويح لكنه بعيد جداً
قوله وفيه ست فرايد من طريقه المدلول في الدال
 او الاجزائي كلها فاندفع ما قد يرد من انه من طريقه الشيء
 في نفسه **قوله** الفريدة الاولى الخ ذكر غير واحد
 من الشارحين والمحشين ان الفريدة مبتدأ اول
 والاخرى صفة والمجاز مبتدأ ثاني والمفرد صفة وان
 كانت علاقة الخ الجملة الشرطية خبر المبتدأ الثاني
 والرابط ضمير علاقته وكذا واعني الكلمة الخ اعتراض
 بين المبتدأ الثاني وخبره قصد به بيان حقيقة الجاز
 المفرد والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول ولا يحتاج
 الى رابط لانها عينه في المعنى وهو خبر مناسب في امثال
 هذا المقام كما ذكره السمرقندي في شرحه للرسالة
 العفدية ووجه ما ذكره بعض اشياخنا من
 ان ما بعد التراجيح أحكام مفردة في انفسها فلا
 يناسب جعلها خبراً عنها بل بعدتها وما ذكره السمرقندي
 من توهمه في غير ظاهر لانه انما يقتضي الفساد لا عدم

الناسية

الناسية مع ما فيه من المناقشة فارجع اليه ان اردت
 فالاولى جعل الفريدة مبتدأ والخبر محذوف او خبر
 مبتدأ محذوف اي الفريدة الاولى هذا الذي نشرح
 فيه وهذا الذي نشرح الفريدة الاولى **قوله** وغيرها
 وهو الجاز المرسل **قوله** هو في الاصل مصدر محملي إشارة
 الى ان اصله مجوز على وزن منعل ثلث فتحة القواو
 للجيم ثم قلبت القواو الفاء لثبوتها بحسب الاصل والفتح
 ما قبلها الآن كتمام لان المشتقات تتبع الماضي وهو
 جاز فلذلك اعلوا المجرز والمفعول يستعمل حقيقة في
 المصدر والحكان والزمان تقول فقدت مقعد زيد
 تزيد فقوده او مكان فقوده او زمانه **قوله**
 من جاز اي مشتق من مصدر الفعل المجرد وهو جاز
 لا المزيد وهو جاز **قوله** اذا نقراه اي يقال ذلك
 اذا نقراه والظاهر رجوعه لجاز وحده فتأمل
قوله نقل اي من اسم الحدث والظاهر ان النقل
 على سبيل الحقيقة العرفية وتناقل الى الكلمة الجائزة
 اي الكلمة المنقولة بمعناه وهي المنسجمة في غير معناه
 الاصل لانها متصفة بالجواز اما على معنى انها
 جائزة مكانها الاصل فيكون متصفة بمعناه
 على انه وحده انما على فهو مصدر اطلق على الفعل
 او على معنى انها مجوز اي جاز وانها مكانها الاصل

قوله

وعدها اياه فتكون متصفة بمعناه على انه وصف
المفعول فهو مصدر اطلق على المفعول وكان الحامل له
على ذلك وجه تسمية الكلمة بالمجاز وحصول التقابل
بينه وبين الحقيقة وذلك ان التسمية بالحقيقة لما كان
باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلى لزم في مقابلتها ان
لا تكون تسمية بالمجاز باعتبار رتبا وزنه مكانه الاصلى
قوله اي المتعددية انت جيران اسناد التقدي
الى الكلمة مجاز علقى لان المعدي لها في الحقيقة المتكلم بها
وهو المقوم فلا مغايرة بين كون المصدر بمعنى اسم الفاعل
وكونه بمعنى اسم المفعول بالنظر للمعنى ويمكن ان يقال
اسناد التقدي الى الكلمة حقيقة من حيث قيامه بها
مجاز من حيث وقوعه عليها فحصل التقاير بينهما نظرا
لاعتباري القيام والوقوع وتظيره ما قيل في نحو مرض
زيد وما نخرج من ان اسناد المرض للاول والموت
للتاني حقيقة من حيث القيام بهما مجاز من حيث
الوقوع عليهما فتأمل **قوله** مكانها الاصلى لا تفهم ان
المراد بالمكان الاصلى خصوص الحقيقة والا اشكل
بامرين احدهما المجاز المذموم في المجاز المنقول عن
الحقيقة كما قيل به في المجاز المذموم الا ليس المجاز
المنقول منه مكانا اصليا بالنسبة للمعنى والثاني المجاز
الذي لا حقيقة له كقوله زيدا زيدا

الثانية

لان الحق ان المجاز لا يستلزم الحقيقة وان كان الغالب ان يكون
عن الحقيقة فتعين ان يراد بالمكان الاصلى واستعمل فيه
بالامانة الى غيرها اعم من ان يكون على وجه الاصلية
والحقيقة او على وجه الاضافة والنسبة اعم من ان
تستعمل فيما وضعت له ثم تنقل عنه وتستعمل في غير
ما وضعت له او تستعمل في غير ما وضعت له من غير
ان تستعمل في ما وضعت له تأمل **قوله** على معنى
الحق الظاهر ان على معنى بالنسبة واطرافه معنى لما
بعده بياضية وبادها للتعددية بمعنى حمزه النقل ارشادا
له عطف وعدوها للتقديري بمعنى هو انهم اجازوها
مثل ذهب الله بنورهم اي اذهب تأمل **قوله** كذا في
اسرار البلاغة اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني
والكاف بمعنى على اي علمها ذكره في اسرار البلاغة
او ان التقاير حاصل ما تشخص وهو كان في مثله فانزع
ما يقال ما هنا عين في اسرار البلاغة فليزم تشبيه
الشيء بنفسه ومثله كثير في تركيب البلاغة **قوله**
فيكون الحق تبريع على مجموع المتقارطين بما هو
ظاهر وذكر الخطيب اي المرشحي القزويني صاحب
التحقيق والايضاخ ان الظاهر الحق الذي يكون
منقول لا من وطلق اسم كان لا منه مصدر كذهب
اليه الا وان وقوله لا اسنادا الى الاول غير

ظاهراً ولذا قال في الايضاح بعد نقله عبارة الشيخ وفيه
نظراً يعلم منه ان التصديقه التوارك على الشيخ لا مجرد كونه
قول آخر والحاصل ان الخطيب نظر لتكون مجاز اسم مكان
اسما للعين لا للحدث فنقل الى الكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له للعلاقة والتربية المانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي لانها طريق لفهم معناها الذي نقلت اليه
ولم يعتبر كونها جايضة ولا مجوزاً بل محلاً للجواز ولما
كان هذا ظاهراً فقل من ان استعمال المصدر بمعنى
اسم الفاعل او اسم المفعول انما سمع في غير الميمى ولا يلزم
من صحته في غير الميمى صحته في الميمى وليس بشئ الا ان
المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها
من العرب لا سماع شخصها فيكون في صحة استعمال اسم
المسبب في المسبب مثلاً علمنا بانهم اعتبروا السبية
علاقة يصح معها المجاز فكذلك ما نحن فيه فالاولى ما قيل
في توجيه ظهوره من ان استعماله مفعول في المكان اكثر
من استعماله في المصدر على ان مجى المصدر بمعنى الفاعل
او المفعول قلنا كما نحن عليه العلامة القاسمي فان
قلت ما ذكره الشيخ لا ينافي ان ينقل من المكان الى
الفاعل او المفعول لوجود التماسك بالرفع واللين
اذ لا ان يقول انه من المكان بمعنى سلمه ووقع
جوازه فيه فنقل ما ذكره لا ينافي في الجواز

انما نقل

ان نقل اسم المكان الى ما يؤول بالمكانات او يولي غير بعيد
ويجوز فيه المكانية اشب و ذلك حاصل في الكلمة
نفسها لا انها محل لفهم معناها بخلافه في اسم الفاعل
او المفعول لعدم اعتبار المحلية فيها بل الحدث الذي
هو الجواز اما على سبيل القيام او الوقوع فلذا كان
ما ذكره الخطيب ظاهراً وانما قيل بجواز فيه المكانية
لان الكلمة لفظ وهو عرض لا رسوخ له نعم يقوون حسن
التقابل بين الحقيقة والمجاز الذي لاحظه الشيخ عبد القاهر
المرجاني فتدبر وتغنى هل يصح ان يكون منقولاً من مفعول
اسم زمان وفي كلام بعضهم واما المجاز المستعمل في الزمان
فانه ليس بينه وبين المجاز علاقة معتبرة فلا يصح ان
يكون ما حوذاً منه انما يصح فواصل **قوله** اي نسلكه
اي لا بمعنى تعداه والمراد سلك فيه ووقع جوازه فيه
ولو كان ملزوماً للنجاز فهو من الحذف والايضاك
ليست صدر الكلام بحجزة لان السلوك ليس ظرفاً
بل معنى اذ هو فعل الفاعل فافهم **قوله** فان المجاز
طريق الى حضور معناه اي معنى المجاز كالشجاعة مثلاً
فان اطلاق الاسد على زيد يوصفك اي وصفه بالشجاعة
فان قلت ان كان الميمى في الكلمة على ما استظهر
الخطيب انما جعلت طريق لفهم معناها فافهم ايضا
طريق لفهم معناه اذ ان المجاز اعم من المجاز

علي اعتبار اسرار البلاغة اذ لم يتجا وزيا الحقيقة
عن اصلها فيلوح من هذا رجحان الاعتبار الاول وان
كان الاحتمال قريب المناسبة فالجواب ان قوله فان
المجاز الخ بيان للمناسبة في التسمية لترجيح الاسم
على غير حالة ومنعه للمعنى وبيان انه اولى به
لا يصح للتسمية حتى يلزم المراد كما حرره في المطول
الا ترى انك اذا سميت شيئا بصفة مخصوصة باحتمال وجود
الصفة فيه لم يلزم تسمية غيره به وان وجدت فيه
الصفة لان التسمية الخاصة لا تتعدى وان كانت لا تتفق
بالتفصيل فيسمى اعم ولو عدت الصفة فافهم
قوله المفرد قد مره على المركب لانه كما لم يذكر منه
والجزء مقدم على الكل طبعاً وليقدم وضعاً المناسبات
الموضع المطبق وانما قلنا كما لجزء لان اجزاء المركب ليس
بلازم ان تكون باسرها مجازات بل قد تكون حقائق
وقد تكون مخولفات كما هو معلوم عند اهل البيان
قوله فيريد به الخ دفع لما يقال لم يقيد المجاز بالمفرد
مع عدم تقييد القوم به وتقريرهم المجاز بالكلمة
الخ **قوله** لان حقيقة الزاوي وعند عدم التقييد
بالمفرد ربما يتوهم ان التفسير في لفظ لا يلزم مع
الحقائيق الخ وهو مجاز فان قلت لا يلزم لان ذكر
الكلمة في التفسير يقتضي ان المراد المفرد فلا حاجة

للتقييد

للتقييد فالجواب ان القوم مع تقريرهم المجاز ذكر قسوه
الي تمثيل وغيره والتمثيل لا يكون الا مركباً ودر يقتضي
حمل الكلمة في التفسير على ما يعم الكلام فيعود الخ زور
بعينه مع ارتكاب التجز في الكلمة والتعريف يجب
ان نقض ان عن المجاز فلهذا احتاج للتقييد فاعلموا
ذكر وصولنا للتقرير عن المجاز فلهذا **قوله** فلا يمكن الخ
الا مكان في كلامه اما ان يراد به الامكان العام وهو
سلب الضرورة عن الطرفين المخالف او الامكان الخاص
وهو سلب الضرورة عن الطرفين الموافق والمخالف
فان اراد الاول فالمعنى عليه لا يجمع بين حقيقتين
متباينتين في تعريف واحد بحيث تحصل معرفة
حقيقة كل منها بخصوصها ممكن بالامكان العام بمعنى
ان الجمع على هذا الوجه ليس بضروري اي واجب
بل مستحيل او جائز والواقع انه مستحيل لا يقال
الطرف المخالف يكون من جانب العدم كزيد موجود
بالامكان العام بمعنى ان عدم وجوده ليس بضروري
بل مستحيل او جائز والواقع انه جائز وهما من جانب
الوجود لا نأقول ليس ذلك بل لازم كما انصت لمخبري
في اكتبه على الغاية بل هو من جانب الوجود ان كان
المشكوك به جانب الوجود ومن جانب الوجود ان كان
المشكوك به جانب العدم وان اراد الثاني فالمعنى عليه لا يجمع

علي هذا الوجه ممكن بالامكان الخاص بمعنى ان الجمع ليس
 بضروري بل اما مستحيل او جائز وعدمه كذلك اي ليس
 بضروري بل اما مستحيل او جائز وفي الواقع الجمع مستحيل نظرا
 للطرف الاول وعدمه جائز نظر الثاني لانه ليس بلامزم وجود
 الجمع بالكلية نعم العام اظهر في هذا المقام فتأمل وعليه الكلام
قوله بحيث تحصل هذه هو محط الفائدة وبالجمله
 فحاصله ان الجمع بين الحقيقيين المتباينين في تعريف واحد اذا
 يكون مستحيلا اذا كان بهذه الحشية اما بدورها فجايز لجمع
 الانسان والفرس في تعريف الحيوان بانه لفظ التام الحساس
 المتحرك بالارادة فهي حشوية تعينده وتجعل للتفصيل علم
 فالمعنى اتفق جمع الحقيقيين المتباينين في تعريف واحد
 لاجل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها فقدر **قوله**
 اعني الكلمة الاصل اعني به الكلمة التي فخذ في صلة اعني
 للعلم بها والمراد بالكلمة ما يشمل الاسم كاسد في رتبة اسلا
 في الحرام والفعل كنطق في نطق الحال والحرف كفي في
 ولا صلبناهم في جذوع النخل كما اصطاح عليه النحاة
قوله بعد وضع الخ بعام منه وجه خروج المهملة بالفتحة
 الاولى **قوله** فانها ليست بمجاز كما انها ليست بحقيقة
 اي كقوله لا يستعمل الذي هو ركن في كل منهما **قوله** في بيان
 كل الخ فبعد بفتح يه كل دفع ما يرد عن تعريف من انه غير
 مانع لعدمه على المشترك الذي استعمل في معناه الثاني

اذا كان

اذا كان وضعه في الاصطلاح واحدا اذ هو كلمة استعملت
 في غير ما وضعت له او لا وحاصل الدفع الذي اشار اليه
 ان المراد استعملت في غير كل ما وضعت له وضعها حقيقيا
 والمشارك بهذا الاعتبار لم يستعمل في غير كل ما وضع له
 وضعها حقيقيا بل استعمل في بعض ما وضع له وضعها
 حقيقيا فان قلت ان من القواعد المقررة عند علماء
 البيان ان اداة السلب اذا قرئت على اداة العموم
 كان ذلك من قبيل سلب العموم ونفي الشمول مثل ليس
 كل انسان قائم اي بل بعض الانسان قائم وذلك يقتضي
 دخول المشترك اذا استعمل في احد معنييه لانه يعبر
 عليه اذ استعمل في غير كل ما وضع له اي بل في بعضه
 فالمحذور محاله فالجواب ان القاعدة اعملية لا كلية
 بدليل والله لا يجب كل مختلف فخور والله لا يجب كل كفار
 انهم ولو كانت كلية لا يقتضي انه يجب البعض وهو
 وهو باطل لا محالة وايضا فقد قابلو الجواز بالحقيقة
 وعرفوها بانها الكلمة المستعملة فيها ومنعت له الخ
 وهو صادق بالاستعمال في كل ما وضعت له بالاستعمال
 في بعض ما وضعت له فليز في مقابلتها في الاستعمال
 في غير كل فرد ما وضع له فافهم فان قلت ذلك مستلزم
 من عبارة المقصود بدون تفصيل لان ما وضعت في سياق النفي
 فهي للعموم اولها فوصوله اسمي وهو من صيغ العموم

الا ان يكون مقصد بتقديره كل تأكيد ذلك المعنى وايضا
 فتأمل **قوله** ما وضعته هي له اعلم ان الوضع اذا اطلقا
 انصرف الى الوضع بالتحقيق وهو الذي لا تاويل فيه
 فلا يبعد ان التعريف لا يصدق على بعض افراده وهو
 الاستغارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل ان
 المستعملة فيه فرد من افراد المشبه به ثم المراد بالوضع
 ما يشتمل النوعي والشخصي اذ لو قيد بالشخصي لم يصدق
 الحد على التجوز في المشتقات اذ لا يصدق عليه انه
 استعمل في غير الموضوع له الشخصي لها ضرورة ان اسم
 الفاعل مثلا انما وضع لكل شخص من الفاظه التي يبيع
 اخذها من الفعل وكذا اذا قيد بالوضع النوعي لم يدخل
 نحو الاسد مجازا اذ لا يصدق عليه انه استعمل في غير
 الموضوع له النوعي وبرز الشبه الغمير اشارة الى
 ان وضعت صفة او صلة جرت على غير من هي له لان
 ما عبارة عن المعنى والوضع ليس من صفاته بل من
 صفات اللفظ لان المعنى موضوع له لا موضوع والصفة
 او الصلة اذا كانت كذلك وجب ابراز الغمير والاعتناء
 عن المصداق بترك الا برار لا من اللبس بناء على انه
 الكون على ان السيد المرحا في صرح بان اللبس في
 الاوصاف المشتقة اما الافعال فعند من اللبس فيها
 لا يجب الا برار بالاتفاق من التفسير والكوني كذا ذكر

عالم ان الربك موضوع في النوع
 نوعي واما الافعال فان كانت
 مدة موضوعها بالوضع الشخصي
 كانت مستعملة في موضوعه
 لموضع النوعي فتأنيث في المشتق
 التأنيث في تأنيث فادق بل من قام
 الشخص في تأنيث فهو موضوع في
 وضع النوعي واما الخوف في
 في عين العبد والسيد فالعبد
 في انما هو موضوع كلياته وفتن
 في جزئيات استعمل في كلياته
 في موضوعه وفتن كلياته لا يفتن
 كلياته في انما هو موضوع والرب
 في انما كلياته وفتن استعمل في

بعض



بعض الاشياخ **قوله** مرجلة المرحا حصل الفرق ان المترجل
 ما لم يتقدم له وضع والمنقول ما وضع لمعني ثم نقل عنه
 لمعني اخر مع هجران المعنى الاصلي بحيث صار لا يفهم
 الا ذلك الحاصل بسبب كثرة الاستعمال فيه سوا كان
 لمناسبة الثاني للاول او لغير مناسبة وقيل ما نقل
 لمناسبة مع هجران المعنى الاصلي والمشارك ما وضع
 لمعني بعد وضعه لآخر مع الشعور بالوضع الاول فلا
 بد فيه من عدم التناسي سوا كان لمناسبة او لا مناسبة
 وقيل الشعور بشرط في المنقول وليس بشرط في المشترك
 وعليه فالمنقول احسن من المشترك لكن المعروف
 ما سبق **قوله** كسعاد وادداي بنا على ان الاعلام
 من الحقيقة وقيل انها ليست من الحقيقة والمجاز
 واعلم ان الارجال والنقل كما يكونان في الاعلام
 يكونان في اسما الاحناس كما ذكره ابن يعقوب في شرحه
 للتأخير وان خصهما ببعض شراح الخلاصة بالاعلام
 فلو قال كسعاد واسد نظر المعناه الاول وهو
 الحيوان المفترس لكان في مقدر الامثلة اشارة
 الى ذلك لكان انشيب فتأمل **قوله** او منقولة اعلم
 ان المنقول انما يكون حقيقي اذ الاستعمل في معناه
 المنقول اليه باعتبار وضعه له في نفسه مع قطع
 النظر عن وضعه الاخر اما ان اعتبر استعماله فيه

قوله وادداي قلنا ان الاعلام
 لان معناه الاصلي مشتق من الود
 وفيه لعل من قوله من هو موضوع
 واجيب باننا نريد به معناه الاول
 فيكون من جملة المعاني الاول
 نظر المعناه الثاني كما ان اسد
 من جملة نظر المعناه الاول منقول
 فلو قال كسعاد واسد نظر المعناه الاول
 الحيوان المفترس لكان في مقدر الامثلة
 اشارة الى ذلك لكان انشيب فتأمل
 قوله او منقولة اعلم ان المنقول
 انما يكون حقيقي اذ الاستعمل في معناه
 المنقول اليه باعتبار وضعه له في نفسه
 مع قطع النظر عن وضعه الاخر اما ان
 اعتبر استعماله فيه

بالنظر الى وضعه للمعنى الاخر فليس من الحقيقة
لكونه غير موضوع بهذا الاعتبار وهو معنى قولهم
نقل لنقل من معنى موضوع له لمعنى يستعمل فيه ان كان
مع هجران المعنى الاصلى بحيث صار لا يفهم الا ذلك
الحاصل حقيقة وان كان لا مع هجرانه فجاز ان لو حطت
علاقة بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول اليه
والا فلا يكون مجازا ايضا **قوله** واسد اي اذا جعل
علما والا فقد علمت انه اسم جنس مرئجل بحسب
اصل وضعه وبقي المشتقان فليست مرئجلة محضة
للقدم وضع موادها ولا منقولة محضة لعدم
وضعها بنفسها قبل ما اشتقت منه وهي من
الحقيقة وان لم يتعرض لها الشئ في الاخراج كما
ذكر في حواشي المطوي **قوله** كعين اوسوا
استعملت في احد معانيها او في معانيها بتمامها
لاننا يصدر في عليها انها لم تستعمل في غير ما وضعت
له بل المشترك المستعمل في جميع معانيه مجاز
لانه لم يوضع لجميعها بل لكل واحد على حدة
قوله اذا المراد انه نفس عليه لا اخراج المشترك
اذا استعمل في احد معانيه كما يفيد قوله
المنكرة في سياق النفي لان المنقلب الاول

يدخله

يدخله **قوله** وزاد غير المعنى اي صرحا كصاحب
التلخيص او ضمنا كصاحب المفتاح فانه ذكر ما يقتضي
اعتباره في التعريف **قوله** قيد في اصطلاح الاشارة
بيانية ثم هو جيند متعلق بوضعت بنا على ما ذكره
السعد في مختصره او بغير بنا على ما ذكره العصام
في الطول ولا يرد ان الجار لا يتعلق بالاسم الجامد
وهو غير هنا لانه في قوة المشتق لا شئ له على
المغايرة اذ هو بمعنى مغاير نعم يلزم على الاول قصر
التعريف على المتكلم بان الاوضاع اصطلاحية والراجح
ان اللفظة توقيفية لا اصطلاحية قالوا في ما زاده
في الاصل من انه متعلق بالمستعملة بعد تقيدها
بقوله في غير ما وضعت له باعتبار اصطلاح الخطاب
ويكون المراد بنسبة الكلمة لاصطلاح الخطاب كون
المشكك بها كانت في لغته وظهرت على لسانه سواء
كان هو الواضع لها او كان الواضع لها غيره وهو
الراجح **قوله** اي مخاطب المستعمل قضيته ان
المصدر باقيا على مصدرية وال عوض من المضان
اليه بنا على رأي الكوفي رتبة ان الاصطلاح ليس
للمخاطب بل لا صوابه قالوا في كون المصدر بمعنى
اسم الفاعل اي المخاطب او مراد بالمخاطب اثره وهو
الكلام المخاطب به ويكون نسبة الاصل اليه لانه

سبب ظهوره اذ لا يعلم بدونه فان قلت يرد على التقديرين
 ما اذا استعمل شخص كلمة في غير معناها الاصل من
 غير من مخاطبه لانها لا تكون مجازا اما على الاولى فلا
 اسم الفاعل يقتضي مخاطبا لا انه الملقى للكلام نحو الغير
 واما على الثاني فلا في مخاطبة مناعله وهي تقتضي
 المحمول من الجانبين فالجواب بان كتاب التجريد بان
 يرد بالمخاطبة المستعمل من حيث هو لا يقيد الا لقا
 نحو الغير وبالكلام الكلام من حيث هو لا يقيد ان يكون
 مخاطبة فان قلت ذلك من قبيل المجاز والتعارف
 فبان عنه ما امكن فالجواب ان محله ما لم يقيم قربة
 على ارادته وهي هنا ذكر الاصطلاح لان من المعلوم
 انه لا يكون الا للمستعملين فتأمل **قوله** ليخرج الخبر
 الكافي في بيان فائدة القيد بمجرّد الاخراج لما ذكر من حد
 المجاز والزم ذكره السيد في شرح المفتاح وكذا السعد
 في مطوله ان فائدة القيد ادخال لفظ الصلاة المستعمل
 بحسب اللغة في الاركان المخصوصة وادخال عكسه اي لفظ
 الصلاة المستعمل بحسب الشرع في الدعاء زاد في المختصر
 انه لا يخرج المستعمل بحسب الشرع في الاركان المخصوصة
 فحصل فائدة القيد فيه الادخال والخراج جميعا وضيع
 التسمية الاولى من طبعها لما ذكره المصنف بلطف الحق
 في الاول واشارته بالستطر في شروحه بهذا المعنى

تمت

من انه يصدق على الصلاة المستعمل بحسب اللغة
 في الاركان المخصوصة وكذا عكسها انما مستعمل في
 غير ما وضعت له كما يصدق عليها انما مستعمل فيها
 وضعت له كما ذكره داخل قبل ملاحظة هذا القيد
 ويكفي الصدق ولو من بعض الوجوه فالحق انه لاخراج
 كما حققه هذا الامام **قوله** ما يكون اي يوجد **قوله**
 من الحقيقة متعلق بكون **قوله** كلفظة الصلاة
 المستعملة بحسب الشرع الخ انظر لم تقدم هذا على
 ما بعده مع انه ان روعي المعنى المستعمل فيه فالمعنى
 اللغوي اصل بالقياس الى الشرعي وان روعي الا
 اصطلاح فاصطلاح اللغة مقدم على اصطلاح الشرع
 فالانساب تاخيره ولعله قدمه اهتما بما يشافه **قوله**
 وكلفظة الصلاة الخ عدد المثال اشارة الى انما اعتراضان
 بحسب الظاهر واللايضاح للمبتدئين لانه المقصود
 بهذا القول ليمرن ذهنه فضل مرن واقتصر في المختصر
 على الاول اشارة الى ان ما لها واحد وفي المقام مناقشة
 وهي لا نسلم ان هذين من قسم الحقيقة في سني ما ذكره
 صاحب الكشاف من ان حقيقة صلى جرك الصلوات
 الا ان يحل كلام الكشاف على اصل اللغة وكلام الشرح
 كالوصف والسجود على عرق الله في الثاني وعنون
 الطرح في الاول فان قلت جازم ان يكون لفظ

الصلاة المستقلة بحسب الشرع في الأركان المخصوصة حقيقة
 منقولة وهو ظاهر وكذا الفظة الصلاة المستقلة بحسب
 اللغة في الدعاء أي المعنى الأصلي وقد خرجت بتغيير في غير
 ما وضعت له فلا فائدة لزيادة قيد في اصطلاح الخطاب
 لأخراجه مرة ثانية وجوابه في الأصل وعبارته قلنا قيد
 في اصطلاح الخطاب أي به قرينة على أن المراد بغير
 ما وضعت له غير كل ما وضعت لأن غير ما وضعت له كما
 يحمل هذا يحمل غيره فلا يخرج عن الصلاة بالاعتبار
 لما يقوله في غير ما وضعت له حتى جاء قوله في اصطلاح
 الخطاب فخرجناه به ولم ندفع أن في اصطلاح الخطاب
 هو المخرج بل أتى به لما مر وأطلقه عليه أنه قيد باعتبار
 أنه مقيد وتخصيص انتهى وللقرينة مجال إذا كان
 الاحتمال مع التغيير بالاسم الموصول ووقوع الشك
 في سياق النفي تأمل وبقي أن المتبادر من الغاظ
 التعريف الألفاظ المعروفة لمعاينها عند العرف الخاص
 ما قالوا من أن الاصطلاح اتفاق طائفة على امر معلوم فيما
 بينهم كاصطلاح المنطقي والنحوي واللغوي هنا في
 البيان فحق القيد أن يكون مخصوصا بأهل مع
 جعلوه عاما شاملا لاصطلاح أهل الشرع واصطلاح أهل
 اللغة وأهل العلم أيضا كالإدراك الموقوف على ذلك
 الأربع إذا استعملت وهذه أن لا ينبغي وليس هذا شأن
 التعريف

التعريف لعدم تقييده باصطلاح وجوابه لا نسلم
 التخصيص باصطلاح عن كل اصطلاح لأن ذلك اصطلاح
 أهل الميزان واصطلاح الأدباء الشامل للبيانين
 أهم من ذلك ولين نسلم فاضافة اصطلاح إلى الخطاب
 قرينة واضحة على إرادة ما هو أعم لأن الخطاب
 لا يخص طائفة بعينها **قوله** والحق أنه الوجه
 في كونه حقا أنه يصدق على استعمال اللغوي الصلاة
 في الدعاء وكذا استعمال الشرعي الصلاة في الأركان
 المخصوصة أنه ليس لملاحظة علاقة وعبر بالحق
 تقريرا بالمعنى بلطف الحق إشارة إلى أن ما ذكره
 جوابا عن إسقاط المقصود قيد في اصطلاح الخطاب
 ليس بحق والذي ذكره هو أن المقصود راعي قيد الحينية
 المستهورة بها في التعريف أي تكافؤ قال المجاز المفرد
 كلمة مستعملة في معنى غير ما وضعت له من حيث
 أن ذلك المعنى غير ما هي موضوعه له واستعمال
 اللغوي الصلاة في الدعاء وكذا استعمال الشرعي الصلاة
 في الأركان المخصوصة ليس من حيث أنها غير ما هي
 موضوعه له بل من حيث أنها عين ما هي موضوعه
 له عنده وإنما لم يكن حقا لما ذكره العلامة أن السيد
 والسيد من أن لو كان المحذور قيد الحينية كقولهم في
 التعريف لأن الأصل في القيد ذكرها على أنه لا يصح

اضماع قيد الحشية هنا لان استعمال المجاز في غير الموضوع
 له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث
 انه متعلق بالموضوع له لنوع علاقة اي فالاستعمال
 في غير الموضوع له انما هو لاجل العلاقة لا لاجل المغايرة
 واجاب عنه حنيفة بما ملخصه ان غاية ما يفهم منه
 ان استعمال ملحوظ فيه مغايرة المعنى المستعمل فيه
 للمعنى الموضوع له ولا شك في صحة ذلك ولا يفهم منه
 ان النظر في الاستعمال مقصور على مجرد المغايرة حتى
 يقال ان المدار في استعمال المجاز على العلاقة وفيه
 ما فيه تامل **قوله** كما اشرفت الى ذلك بتقدير مضاف
 الى استنبط تقدير من اللام في لعلاقة لا نقالام الاجل
 والاستعمال لاجل شي يقتضي ملاحظة ذلك الشئ الا تربي
 الى قولك حيث للاكرام فانه يقتضي ان الاكرام ملحوظ
 قبل حصول الجي لانه الحامل عليه وبالحمله فاحاصله
 انه لو كان ثم علاقة ولم يلاحظ المستعمل بان استعمال
 له اللفظ بدون ملاحظة لم يكن مجازا بل غلطا او قبيحا
 ان المجاز لا يتحقق من الجنون وهو كذلك هذا ولم يقدره في
 جانب القرينة مع ان ما نصبه المتكلم للدلالة على قصده
 وقوله لا يعم من ذلك بطريق التقابلية فامل **قوله**
 العلاقة بين المعنى الموضوع له والمعنى المستعمل
 والمعنى المستعمل فيه على سبيل الجوز وانما اشترطت

٤٢
 في المجاز ليقين عن الكذب ولذا رد على الظاهرية النافين
 وقوع المجاز في الكتاب والسنة قالوا لانه كذب بحسب
 الظاهر بانه لا كذب مع اعتبار الطلاقة على انهم اجمعوا
 على ان المجاز ابلغ من الحقيقة لان مناه على الانتقاد
 من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ ببينة فلو خليا
 عنه لزم خلوها عن الابلغ وهو باطل والمختار اشتراط
 السمع في دعوى من اهل اللسان الموثوق بهم فيكفي
 في صحة استعمال اسم المسبب في المسبب مثلا في اي
 حيز علمنا بانهم اعتبروا السببية علاقة يصبح معها
 المجاز ولا يشترط السماع في شخصها اجماعا ولذا كان
 المجاز في كلام العرب والمؤرخين وهو معنى قولهم المجاز
 موضوع بالوضع النوعي لا الشخصى فافهم **قوله**
 اخرج الغلط اي اللساني اللفظي اما الاعتقادى كان
 يقول انظر هذا الاسد مشيرا للفرس معتقدا انه
 الرجل الشجاع فليس بخارج عن المجاز لانه في اعتقاده
 الذي هو المقبر استعماله في معناه لعلاقة وان لم يصيب
 في ثبوت الطلاقة في المشار اليه ولهذا اذا استعمله في
 معناه في اعتقاده فقال انظر الى الاسد معتقدا
 انه الحيوان المعلوم فاذا هو فرس فهو حقا
 لا مستقرا له في معناه الاصلى في اعتقاده وان لم يصيب
قوله يخرج هذا الفرس اي يخرج الفرس في قوله

حذره هذا الغرس ثم لا بد ان يكون استعمال الغرس في الكتاب
 سهوا اما ان كان عمدا فهو كذب وهو مما يلتفت لاحراجه
 من الحد ولو كان حقيقة ان المفهوم منه معناه الاصلى ولو
 كان غير مطابقا وانما لم يلتفت لاحراجه عنه لان من لم
 لا يصدر عن عاقل املا **قوله** مشيرا الى كتاب لا يخفى ان
 تلك الاشارة خصوصاً مع خواص صبيح قرينة على ان المتكلم
 يريد المعنى الحقيقي منسقطاً ما ذكره المعتصم بلطف الحق
 من ان الغلط خارج باشتراط القرينة لانها ما نصيبه
 المتكلم للدلالة على قصده وليس مع الغلط نصيب دال
 على قصده انتهى **قوله** لان هذا الاستعمال المحم
 ان قبلي ما موجب كون المعنى المجازي لا بد فيه من العلاقة
 ولم لا يصح ان يطلق اللفظ على غير معناه الا صلي بلا
 علاقة وتكتفي فيه بالقرينة الدالة على المراد فالجواب
 ان اطلاق اللفظ على غير معناه الاصلى وتغلب له على
 ان يكون الاول اصلا والثاني فرعاً للتشريك بين المعنيين
 في اللفظ وتغريب لاحد الاطلاقين على الآخر وذلك يقتضي
 وجهاً للتخصيص المعنى الفرعي بالتشريك والتغريب دون
 سائر المعاني وذلك الوجه هو المناسب والا فلا حكمة في
 في التخصيص فيكون حكماً بنا في حسن النظر في التاميل
 والتغريب بين المعنيين متلاذذين سائر المعاني وجه
 يدفع تحت العمام السابق فلا تغفل **قوله** ليس

ملاحظة علاقة قضيته ان العلاقة موجودة اذ غايته
 نفي ملاحظتها مع انه لا علاقة بين الغرس والكتاب اللهم
 الا ان يكون من قبيل كمثل المجازي اسناداً وان قوله
 ليس المحم سالية وهي تصدق بنفي الموضوع فتأمل
قوله وان اريد عطف على مقدر اي هذا اذا اريد
 بالمستعملة من حيث هي **قوله** استعمالاً صحيحاً اي
 جارياً على القواني المقبولة عند البلغايان يكون
 لعلاقة سمع نوعها من اهل اللسان **قوله** خرج اللفظ
 اي لانه ليس كذلك وحاصله انه اذا اريد بالمستعملة
 ما ذكرنا غدت عن العلاقة لكن لا مطلقاً بل في اخراج اللفظ
 لانها لا بد منها في صحة الاستعمال كما علمته مما تقدم
 فلا تغفل وقد يقال اسناد الاخراج ولو مع تلك الارادة
 الى العلاقة ان نسب لكونها اقوي في ذلك وصرح **قوله**
 بتقدير المستعملة اي بتقدير هو المستعملة فالإضافة للبيان
قوله مع قرينة صفة علاقة لانه ظرف وقع بعد
 ذكره محضه والاولى بل العنواب جعله حالاً من نايب
 الفاعل في المستعملة لان جعل علة الاستعمال العلاقة
 مع وصفها بمقارنة القرينة دليل على ان القرينة من
 توابع العلاقة لان الوصف تابع لموصوفه مع ان كلام
 العلاقة والقرينة مما يتوكل عليه المجازي في الاستعمال
 اذا جعل حالاً من الصاحب في المستعملة فلم يرد

(Faint handwritten notes or bleed-through from another page)

بسم الله الرحمن الرحيم

القرينة من تَوابع الكلمة المستقلة الخ لآن الحالة وصف لصاحبها
والخبر فيه والمراد انهما وصف له بحسب المعنى والاول هو هذا
ضمير والضمير لا يوصف ولقط مع ثابدين نطقا ثلاثي معني
اذا صله معي كيد حذفت الياء للتخفيف ثم استقرأ القرينة
في المجاز كما ههنا مذهب اهل البيان اما الاصوليون
فليست شرطا عندهم لتحقيقه وكذا لا يجوز الجمع بين
الحقيقة والمجاز في لفظ عند البيانين بخلافه عند الاصوليين
فتنبه لئلا يختلط عليك الاصطلاحات ان المتفق عليه
المجاز القرينة المانعة اما المعينة فليست شرطا
لتحققه بل لا اعتبار به عند البلغاء الا ان يتعلق غرض
بعدم التبيين كالنعميم لذهب نفس السامع كل
مذهب ممكن والفرق بينهما ان المانعة مانعية المتكلم
للدلالة على قصده والمعينة مانعية من المراد بالقصد
لا بالوضع وفوقش الاول بانه يصدق بصورتين
مانعية الخ مع جواز ارادة المعني الموصوف له اللفظ
وما نصبه الخ لامع جواز ارادته مع انه لا مجاز بالنسبة
للمصورة الاولى وقصر التبريق على الثانية لا يعلم منه
اللام الا ان يكون بمعونة المقام وهو كاف في مثل ذلك
وفوقش الثاني بانه ان اريد بنفي الوضع ان القرينة
ليست موضوعا للمعنى المراد لزوم عدم مانعية التبريق
لان المجاز والكتابة كذلك وان اريد انها غير موضوعا

١٥٢

اصلا لا للمعنى المراد ولا لغيره لعدم جامعية التعريف لعدم شموله أقسام القرينة المقالية نحو الحمام من قولك رايت بحرا في الحمام فانه موضوع باراء المكان المعلوم واجب باختيار الاول لكن مع زيادة قيد في التعريف أي القرينة ما يفصح عن المراد من غير وضع له واستعمال فيه فيخرج الاسد والرماد فان الاول وان لم يوضع لأجل السجاع لكنه مستعمل فيه والثاني وان لم يوضع للكرم لكنه مستعمل فيه هذا وزعم غير واحد انما يفصح الخ للممانعة والمعينة وفيه نظر لعدم صدقه على نحو في الحمام من قولك رايت بحرا في الحمام مما هو قرينة مانعة لانه وان منع ارادة المعنى الحقيقي لكنه ثم يفصح عن المراد لاحتمال العالم ايضه كالكرم اللهم الا ان يريد الانصاح ولو في الجملة لكنه بعيد كل البعد لان المتبادر من الانصاح الاظهار والبيان له تنزه النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق فكل معينة مانعة ولا عاكس كما نراه في نحو رايت بحرا في الحمام ورايت بحرا في الحمام يعطى وانما كانت المعينة اخلاص لانها تعين المعنى المراد وهو يلزمه عدم ارادة المعنى الاصلى فانهم المتسام وعكس اللام **قوله** اخذج الكتابة أي ما على انها واسطة بين الحقيقة والمجاز لان اللفظ الكتابي لم يستعمل

سرمه

فيها وضع له حتى يسمى حقيقة وليس في القرينة فيه مانعة
 حتى يسمى مجازا وعليه صاحب التلخيص وتبعه الكثر
 اما على انها من قسم الحقيقة فهي خارجة بقيد المستعمل
 في غير ما وضعت له السابق وعليه العز ابن عبد اللام
 والسكاكي وابن السبكي لقوله في جمع الجوامع الكناية
 لفظا مستعمل في معناه مراد منه لازم المعنى فهي
 حقيقة وعليها من قبيل المجاز فليست بخارجة
 واللازم عدم جامعية التعريف وبالمجمل فحصل
 ما فيها ثلاثة اقوال وقيد مانعة على الاول للاحتراز
 وعليه الاخرين لتحقيق الماهية وبيان الواقع اما
 على ان الكناية مجاز فظاهر وان على انها حقيقة
 فكونها خرجت بالقيد السابق فلا فائدة في اخراجها
 مرة ثانية بهذا ولا يصح في جعلها من قسم المجاز
 تسميتها باسم يخصها لانه لا بد في اشهر بعض
 اقسام الشئ باسم خاص به الا ترى ان التغليب
 والمشاكله فانها من المجاز المرسل وقد اشتهرا
 بهذين الاسمين نعم يرد عليه غير ذلك مما استعمله
 بعده ذلك فتفطن اليه **قوله** كقولنا فلان الكلب
 انور من كنانة فلان فلا حاجة ان الكلب للكرم ولان
 استجاء الكلب الجاني وفلان طوبى النجاد لطوبى
 اقتباسه وما اشبه ذلك **قوله** فان المراد اليه صريح

في

في ان الكناية لا تنقل من الملزوم الى اللازم وهو
 مذهب الخطيب ومذهب السكاكي بعكسه اي ان
 الانتقال من اللازم الى الملزوم **قوله** وهي كثرة انت
 المرجع مراعاة للخبر لانه محط بواسطة هي ان الحق
 والمراد الجنس والا فذكره وساطة متعده **قوله**
 تستلزم المراد باللزم هنا والذي بعده الملزوم
 العادي لا العقلي كما لا يخفى **قوله** كثرة الضيافة اي
 الاكرام **قوله** هنا اي في المثال المذكور **قوله** حالية
 اي لانها فصحت عن المراد لا يلفظ **قوله** مقام مدرج
 اي بالكرم **قوله** لكن تلك القرينة لا تمنع ان يرد مع
 ذلك اي منع ارادة اللازم تعص الرماذ الذي هو
 الملزوم اي بل يجوز ان يكون المنكلم بالكناية مخبرا
 باللازم والملزوم جميعا بخلافه في المجاز لما يترجم عليه
 من الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو مصنوع عند البيانين
 لان قرينته مانعة بخلاف الجمع بين الحقيقة والكناية
 لان قرينتها غير مانعة على ان القرينة فيها لا تمنع ان
 يكون المنكلم بها مخبرا بالملزوم وحده وانه قصده
 دون لازمه وكفى هذا فارقا بين المجاز والكناية
 فمقتضى ما ذكره المتقدمين من ان الحق من البحث مع
 القوم في التفرقة بين المجاز والكناية وجا صلبه
 انه ان اراد بالقرينة المانعة انهما مانعة بل ان

في ان الكناية لا تنقل من الملزوم الى اللازم وهو مذهب الخطيب ومذهب السكاكي بعكسه اي ان الانتقال من اللازم الى الملزوم قوله وهي كثرة انت المرجع مراعاة للخبر لانه محط بواسطة هي ان الحق والمراد الجنس والا فذكره وساطة متعده قوله تستلزم المراد باللزم هنا والذي بعده الملزوم العادي لا العقلي كما لا يخفى قوله كثرة الضيافة اي الاكرام قوله هنا اي في المثال المذكور قوله حالية اي لانها فصحت عن المراد لا يلفظ قوله مقام مدرج اي بالكرم قوله لكن تلك القرينة لا تمنع ان يرد مع ذلك اي منع ارادة اللازم تعص الرماذ الذي هو الملزوم اي بل يجوز ان يكون المنكلم بالكناية مخبرا باللازم والملزوم جميعا بخلافه في المجاز لما يترجم عليه من الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو مصنوع عند البيانين لان قرينته مانعة بخلاف الجمع بين الحقيقة والكناية لان قرينتها غير مانعة على ان القرينة فيها لا تمنع ان يكون المنكلم بها مخبرا بالملزوم وحده وانه قصده دون لازمه وكفى هذا فارقا بين المجاز والكناية فمقتضى ما ذكره المتقدمين من ان الحق من البحث مع القوم في التفرقة بين المجاز والكناية وجا صلبه انه ان اراد بالقرينة المانعة انهما مانعة بل ان

المعنى الموضوع لذاته فالكناية كذلك لان الموضوع
له فيها يراد لا لذاته بل ليتنقل منه الى المراد وان
اريد انما مانعة عن ارادته مطلقا اي لذاته وللرسل
فهو باطل لانه غاية ما تمنع القرينة الارادة لذاته
انتهى **قوله** المعتبرة استنبطه من الاضافة
في علاقة لانها للعهد والعهد العلاقة المعتبرة اي
اي الملاحظة **قوله** غير المشابهة الخ قيل لا نسب
تقديم الاستغارة في التفسير لانها المقصود بالذات
من الكتاب ولازها ابلغ من المجاز المرسل لان مبناها
على تناسي التشبيه ودعوى الاتحاد ولان علاقتها
واحدة وعلاقات المرسل كثيرة فالنسب تقديمها
لتكون علاقات المرسل تحت والآ ولان الوجوه
استرف من العدمي ودفعه انه صدر بالمرسل ليخرج
ثم يتفرغ لما هو الاله المقصود بالذات اوانه
صنع ذلك ليترقي من غير الا ببلغ الى الابلغ والنفات
النفات لا تتزاحم والحاصل ان علاقات المجاز والفكر
المنقسم الى الرسل والى استغارة خمسة وعشرون
الكلمة كقول الله ام يجسد ون الكناس اي جسد علي
الله عليه السلام والجزئية كقول الله فتحرير رقية مومنة
والا لانه قوله واجعل لي لسان صدق في الآخرين
اي ذكرنا حسنا والبرهانية كالكلمة دون الدم اي الدم

لها

لذاته لا لغيره
لذاته لا لغيره
لذاته لا لغيره

لانها بدل عنه والكرة في الاثبات نحو علمت نفس اي
كل نفس وحذف الحرف مثل ليس كمثل شي اي مثله
وزيادته كيبين الله لكم ان تضلوا اي ان لا تضلوا
وحذف المضاف مثل واسيل الغريبة اي اهلها
وكذلك واشربوا في قلوبهم العجل اي حبه وزيادته
نحو واضربوا فوق الاعناق اي اضربوا الاعناق
واللازمية كزيد منعم في رقيق القلب والملزومية
كزيد رقيق القلب في المنعم لان الانعام او ارادته
لازمة للرقعة عادة والرقعة ملزومة والتفاد
كاستعمال الزيج في الابيض والاطلاق كما استعمل
مشعر الموضوع لشبهة البعير الغليظ السفلي في مطلق
شبهة غليظ والتقييد كتقييدها بعد ذلك بشبهة زيد
مثلا الغليظ والموم والخصوص ويرجعان الى المطلق
والمقيد فيمثل لها بما مثل لها والتعلق مثل هذا
خلق الله اي مخلوقة والحالية والمحلية الاولي كخذوا
زيتكم اي ثيابكم لانها محل الزينة كعند كل مسجد اي
عند كل مسجد من قول الله خذوا زيتكم عند كل مسجد
والمجاورة مثل اوجاء احد منكم من الغايط واعتبارها
كان واعتبارها يكون والسببية والمسببية والمثابرة
وذكر الله مثلها هذا وحده صاحب التلخيص المجاز
بالنقص والمزايا فسمى

قوله واللازمة كزيد منعم في رقيق القلب والملزومية
قوله زيدا رقيق القلب في المنعم لان الانعام او ارادته
قوله رقيق القلب في المنعم لان الانعام او ارادته
قوله رقيق القلب في المنعم لان الانعام او ارادته
قوله رقيق القلب في المنعم لان الانعام او ارادته

والثانية صح

لان اللفظ فيه لم يستعمل في غير معناه غايته ان اعرابه
 تتغير بسبب زيادة كلمة او نقصها كما نراه في العجل
 والاعناق من قول الله واشربوا في قلوبهم العجل
 وقوله فاضربوا فوق الاعناق فالاصل والله اعلم
 واشربوا في قلوبهم حب العجل واضربوا الاعناق
 فتغير العجل من الجراي النصب بسبب حذف المضاف
 وتغير الاعناق من النصب الى الجر بسبب زيادته
 مع استغفال كل فيما وضع له فتشبه المتغير الاعرابي
 بتغير معنى اللفظ واطلق عليه مجازا اصطلاحا لا لطلاقة
 حقيقته وكان وجه المجازية ما بين المضاف والمضاف
 اليه من شدة الارتباط فان العجل يتعلق به الحب
 فهو منشاؤه وفوق الاعناق وهو الهامة من العنق
 شدة الالتصاق والمجاورة لا يقال حيث ما تشبه
 الاعرابي المتغير بالتغير لمعنى اللفظ يجمع مطلق التغير فهو
 مجازا استغارة لان العلاقة المشابهة ولا قابل به
 لاننا نقول هذا انما يتم لو استعمل العجل والاعناق
 مثلا في المتغير الاعرابي الذي جعل مستتبها والغرض
 انهما من تخمين في معنيهما لا فيه حتى يلزم ذلك
 فانهم يريدون ان يبين المجاز على الانتقال من المجرى
 الى المجرى والفرق لا في المجاز لا يغيرا لزوم التغير
 الاسد لزوم الجمع او لا ان احدهما يخر وتذكر معنى

البيهي

اليه الحقيقي لا يستلزم معناه المجازي الذي هو البالفون
 وكذلك الغيب لا يستلزم الخمر وهم جرا وجوابه في الاصل
 وعبارته قلنا يعتبر في جميعا اللزوم بوجه ما اما في
 الاستغارة فلان وجه التشبه انما هو اخص اوصاف
 المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا بحالة
 فالاسد مثلا انما يستعار للرجل الشجاع لا لزيد او عمرو علي
 الخصوص ولا شكر في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع
 واما في غيرها فيظهر بآية كلام ذكره بعض المتأخرين
 وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان
 يكون ذلك المتغير مما يتصرف بالفعل بالمعنى الموصوف له
 في زمان سابق او لاحق فهو مجازيا اعتبارا مكانا او باعتبار
 ما يكون او بالقوة فجاز بالقوة كما مسكر الخمر واذا كان ذلك
 الغير مما يتصرف بالمعنى الحقيقي اليه في الجملة فالذهن ينتقل
 من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصرف به بالقوة
 ولا بالفعل فلا بد ان تزيد باللفظ معنى لازما لمعناه
 الحقيقي وهذا اي معنى ينتقل من المعنى الحقيقي اليه
 في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصور تصور واللزوم
 اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاقي او منضم الي
 اللزوم الخارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وحي اما
 ان يكون احدهما جارا لآخر كالقران البصير والرقعة المعبد
 او خارجا عنه واما ان يكون بينهما وبين بطلان احدهما

قوله وكقولنا الخ من السلف والنشر المرتب **قوله** فهو مجاز
 انما قدر المبدأ لان جواب الشرط لا يكون الا جملة **قوله** مرسل
 من ارسل الخيل في الميدان او من ارسله من يده اذا للفظ
 ارسل من يده الواضع في ميدان المعنى المجازي **قوله** لانه
 ارسل الخ اي نفى عن ادعاء ان المشبه اي المعنى الذي نقل
 اليه اللفظ من جنس المشبه به اي المعنى الذي نقل عنه
 لان التشبيه في المعاني والاستغارة في اللفاظ وعدل
 عن قول العصام لعدم تقييده بعلاقة واحدة لانه انما
 يجري في الامر الكلي لا في كل فرد منه لتقييد كل فرد منه
 بعلاقة تخصه ثم ذلك بناء على ان الارسال من اوصاف
 المجاز ومن نظرائه كونه من اوصاف العلاقة قال سمي
 بذلك لارسال علاقته بين علاقات متعددة **قوله**
 بان كانت المشابهة تصوير لقوله وان لا تكن الخ لان نفى
 النفي اثبات ثم لا فرق في المشابهة بين ان يكون بحسب
 المعنى كما مثل او بحسب الشكل كالعجل في قول الله فاخرج
 لهم عجلا جسدا له خوار **قوله** هي المشابهة في الشجاعة
 اي المناسبة في هذا الوصف وقوله والشجاعة الاشارة
 الي متعلق العلاقة وبالجمله فالمناسبة في كذا هي العلاقة
 ونفس كذا ليس هو العلاقة بل متعلقها كما يوجد من
 عبارة التمثيل والادعاء ان وجه الشبه نفس العلاقة
 كما نفى عن **قوله** وهو استغارة من استغارة العرب واعاد

يد الواضع يعلم من لسان
 مع انه

وحكي

وحكي عبد اللطيف البغدادي عن بعضهم ان المجاز والا
 استغارة مترادفان وقال الغنري الاصوليون
 يطلقون الاستغارة على كل مجاز فلا تغفل عن
 تخالف الاصطلاحيين كي لا تقع في العنت اذا رايت
 مجازا مرسل اقل عليه استغارة انتهى وحكي القراني
 ان منهم من قال كل مجاز مستغارة ولا مستغارة في
 الاصطلاح **قوله** معترض الخ اجيب فان المص
 بني كلامه على مذهب الخطيب اشارة الى اختياره
 له وان فتم المجاز المفرد الاستغارة المصروفة فقط
 لان المكنية عنده التشبيه المغمور في النفس فهو معنى
 لا كلمة ولين سلم انها مجاز على المذهب الحق وهو مذهب
 السلف وصاحب الكشف في تقييد بالمصروفة لان
 التبريد المذكور لا يصدق على الاستغارة بالكناية
 على مذهب السلف وصاحب الكشف في شي لانها
 عندهما اللفظ المشبه به المحذوف المستغارة المشبه له
 الخ وكل ليس بشي اما الاول فلان المص لما حكى مذهب
 صاحب الكشف فيهما ياتي قال انه المجاز ولم يشتر في
 ترجيح مذهب الخطيب بشي واما الثاني فلان المراد
 بالكلمة المستعملة المستعملة ولو بالقوة لا جرم من المستعمل
 بالفعل لا يقال يلزم على ارادة الاستعمال ولو بالقوة
 ان يكون اكثر افراد الحقيقة مجازا لانها تفسر بالاستعمال

في النفس وهو لا يصدق على
 انه كلمة مستعملة في غير
 وضعت صح

Copyrighted material

في غير ما وضعت له على انه يلزم ان يكون ما وضع لغنى
ولم يستعمل فيه وصلاح للاستعمال في غير مجازا وتقدم
في الشرح انه ليس من المجاز والحقيقة في سني فالشرط
ح الاستعمال بالفعل لانا نقول فرق بين كون الكلمة
صالحة للاستعمال في غير ما وضعت له بالعلاقة به
الملاحظة والقومية المانعة وكونها صالحة للاستعمال
مجردة عن ذلك والمعتبر في المجاز الاول والصورتان
الموردتان من الثاني فلا يردان فقضا واشنع من ذلك
ما قيل في الجواب من انه انما قيد بالمصرحة لان قرينة
المكينة من ملايمات المشبه به فلا تكون مانعة لان
الانظار متلافي نحو اطفا نار المسية صنعت من ارادة ما
وضعت له بقرينة اضافتها للمينة خال احسن في الجواب
ان التقييد بالمصرحة رعاية للاتفاق لانه قد اتفق
على انها كلفظ المشبه به المذكور المستعمل في المشبه
المحذوف واما المكينة فوقع في تفسيرها الخلاق الاتي
في العقد الثاني ومع ذلك فالاعتراض لا قوي فافهم
المقام وعليك السلام **قوله** بل يشتمل المكينة على
ومقتضى التقييد انه لا يشتملها وانه يشتملها وتسمى
مصرحة ولا تقابل به وانما لم يتعوض الله لهذا لانه
لا قابل به وان اوهمة التقييد بخلاف الاول فنحن في الخطيب
وان كان عليه منع ياتي **قوله** فلا يكتفى بالانزاع لانه يكون المجاز

مرسلا ولو وجدت المشابهة اذا لم يقصد جعلها علاقة
قوله فان قصد الحق تلخيصه انه اذا وجدت علاقة
الاستعارة والمجاز المرسل فالميز بينهما انما هو التقيد
لاحدهما **قوله** وان اريد الحق عبرا ولا بالتقيد وثانيا
بالارادة فنحن نتم استعمال المشعر في شقة الانسان
ليس من هذا القبيل بل من استعمال المقيد في المقيد
اذا الشقة مقيدة بالانسان واجيب بان استعمالها في
الانسان ليس من حيث كونها شقة مقيدة بالانسان
بل من حيث المفهوم الكلي وفيه نظر لانه خرج لانه لا يلزم
قوله السابق فاذا اطلق المشعر على شقة الانسان
وبالجملة فكان عليه احدا منين اما حذفي لفظة الانسان
مما تقدم لينا سب ما ذكره هنا ويقول هنا وان اريد انه
من باب استعمال المقيد في مقيد اخر غير الموضوع له
لينا سب ما تقدم قال بعض المحققين وقد يقال في الجواب
تقييد الشقة بالانسان لضرورة التشبيه لا ياتي في
وحدة اللفظ في حد ذاته ووحدة معناه وهو مطلق شقة
لانا انما قلنا مرطاري عليه فتأمل انتهى **قوله** ولفظ اسد
في قولنا زيد اسد استعارة اشارة الى اختيار ما ذهب
اليه سعد الدين النقاش في اي وليس من التشبيه البليغ
بحرف اذ انه كما ذكره الجمهور **قوله** لانه استعارة المرسل
الشجاعة اي لا الزيل اذ لا ملازمة بينهما ولان لانه لا يرد عليه

وانما نفى انه استعاره عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كما سد فخذ في المشبه واستعمل
المشبه به في معناه فيكون استعارة فان قلت ^{الحال} مطلقا مشروطة
بوجود القرينة الملائمة واني هي هنا فالجواب انها الحمل
لا يقال لادلة في الحمل على انه استعارة لجواز ان يراد الموضع
له وتقدير الاداة لانا نقول يكفي القرينة ما هو الظاهر
وتسبح الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه ومما يدل على انه
استعارة تعلق الجارية في قوله **اسد علي** وفي الجروب
نعامة فتخال تنفر من صغير الصافر هلا كرون على غزال في
الوعشي والقلب منك على جناحي طائر فتعلق على باسد
دليل نقله الى الميزب او الصايل او الشجاع نظر الى الذات
المنصفة بالحد لان هذا وضع المشتقات وليست الشجاعة
في المنقول اليه هي وجه الشبه بل وجه مطلق شجاعة تع
صبيغتها ولذا استشكل السعد كون وجه الشبه محسوسا
لكونه جرييا وما استدلل به الجمهور من انه لولا ان المعنى علي
التشبيه البليغ بخذق اداة فقد الى البالغة لم يصح الحمل
فاسد لان المصير الى ذلك انما يجب اذا كان مستغلا في معناه
الحقيقي اما اذا كان عبارة عن الرجل الشجاع كما علمت فحمله
علي زيدا صحيح **قوله** للرجل الشجاع اي اذ ان المقصد وقه
الشجاعة لا لزوم الشجاعة لانه فاسد بحسب الظاهر
ضرورية ان الاستعارة ببينية علي تشبيه احد الطرفين

بالمر

بالاخر في وجه ثم ينقل لفظ المشبه به الى المشبه ومفهوم
الشجاع وجه شبه خارج عن الطرف المنقول اليه من طرف
التشبه ولو ادخل مفهوم الشجاع في المنقول اليه لزم صحة ^{عدم}
التشبيه فيه ضرورة ان التشبيه لا يجمع مع ادخال الوجه
في الطرف المشبه والا لزممت الحاجة الى وجه اخر وهو
باطل **قوله** لا لزيد اي لانه ملازمة بين الاسد وخصوص
زيد ولادلة للاسد عليه كما علمت واعلم ان نفى كون
زيد مشبها من حيث انه شخص عين بهذا العلم اما من
حيث كونه ذاتا صدقت عليها الشجاعة فهو مشبه كما
علمت مما مر وبذلك المحيية اخبر عنه لكن بحث في التعليل
المتقدم بان الملازمة المعبره في باب المجاز هي الملازمة في الجملة
ولو بحسب المقامات والتراين وهذا المعنى مما يمكن ان
يوجد بين الاسد وخصوص زيد فتثبتت الملازمة والدلالة
واحيب عنه بان المراد انه لا ملازمة بين الاسد وزيد
ولادلة عليه في المثال المذكور اذ لادلة للقرينة علي
خصوصية زيد فافهم **قوله** القرينة الثانية في تقسيم
الاستعارة الحة تقسيم للاستعارة باعتبار لفظ المستعار
نالا في الاطول وانما حصل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع انه
يمكن باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على
التشبيه الى الفاعل ولم يكن مما اعلم به وصفه وان كان
معنى جدي يينا فاصلية والافق بيه ملابا للاشياء

بحثهم عن اللفظ فاعتباره في التقسيم انشعب بحالهم
قوله ان كان اللفظ الخ قصبة مهملة ملحوظها عن سور
 الكليم وسور الجزئية والمهملة في قوة الجزئية فكيف يجعلها
 قاعدة كلية والجواب ان ذلك اصطلاح المناطقة اما الادبا
 فمهمات العلوم عندهم كلية وعبر بلفظ المستعار دون اللفظ
 دون لفظ الاستعارة مع انه المحدث عنه فيما سبق لا بها
 تطلق عليه المعنى المصدرى وهو غير جازم الارادة فاقى
 بالمستعار ليكون نصا في المقصود **قوله** المستعار في تغيير
 بالمستعار اشارة الى ان العلم الشخصي الغير المتقول بعينه
 لا يستعار لان قولهم العلم لا يستعار لنا فانه الجنس
 لا يقتضيه الشخصية يرجع الى قاعدة كلية هي ان كل ما في
 الجنس من حيث اقتضاه الشخصية لا يستعار وقد قال
 ان كان المستعار فلم يدخل في عبارة المصدر بوجه فيقول
 العصام ولا يخفى ان قوله اي اسما غير مشتق يتناول
 العلم الشخصي ولا حاجة للمتكلف فيه فانه كما ذكره فافهم
قوله او تاويل الحاشية قال في الاطول وفيه نظر لان حاشية
 متناول بالمتناهي في الجود فيكون متولا بصفة وقد
 استغنى عن مفرود المتناهي في الجود كما ان جود فهو
 استغارة شئ من مفرود مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح
 شئ من المشبه والمشيبه به لان بينهما التسمية بينهما بالاصالة
 فينبغي ان يكون التسمية بين المسمى والمشيبه حاشية في حكم

المشتق

المشتق فيكون ملحوظا بالاستعارة التسمية دون الاصلية
 انتهى وفي تفسيره نظر لانه لا يلزم من كون الشئ موقولا بالشئ
 ان يعطى حكم ذلك الشئ من كل وجه **قوله** لان الاستعارة الخ
 علة للتعميم في اسم الجنس معلوم من المقام وتخصيص الا
 استعاره بالذكر في الامتناع ربما يفهم منه ان الامتناع في
 العلمية مخصوص بها واما المجاز المرسل فيجوز في العلمية
 وكلام السكاكي يقتضي عدم جوازه فيها حيث قال ولا يكون
 المجاز في الاعلام خلافا للفرابي لكن ذكر ابن يعقوب في شرحه
 للتخصيص انه لا مانع من كون العلم مجازا مرسل المجاز ان يكون
 للعلم لازما يستعمل فيه لفظ العلم انتهى **قوله** لان الاستعارة
 علة للعلم التي هي الامتناع **قوله** على جعل المشبه من افراد
 المشبه به ادعائي على جعل حقيقة المشبه داخلية في حقيقة
 المشبه به ادعاء ودخول الشئ تحت الشئ يقتضي عموم
 المدخول فيه فلزم اعتبار شيئين لذلك الا ان تحقيق المعنى
 العموم ولذلك جعل المشبه به على طريق الدعوى فرد انه متعارف
 وغير متعارف ومعلوم ان العموم المقترن في المشبه به يناق
 العلمية فيه لان العلم ملزم للوضع الجزئي والاستعارة
 ملزمة للوضع الكلي اللزوم ان يكونا متناهيين في المكنون ما كانت
 هذا تحقيق المقام واعرفه السيد في شرحه من خارج حيث
 قال لا نسلم ان الاستعارة تقتضي على لا دخل في ان لا يكون

وتناهي

في الاستعارة المبالغة في حال المشبه بان يسمو المشبه به
وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به ان كان اسم
جنس او جعله عينه ان كان شخفا فان المقصود من قولك
رايت اليوم حائما انه عين ذلك الشخص لانه فرد من الجواد
انتهى ووضحه القوي بقوله واعلم انك اذا اعتبرت
تشبيه زيد بعمرو في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في
التشبيه وادعاه عين عمرو كتكلم تشبهه فقلت رايت
عمرا فالظن انه استعارة لكون علاقة المشابهة ومن هنا
قيل القوم انما تعرفوا للجنس في بيان الاستعارة بئنا
على ان اكثر الاستعارات من الاحناس لا الاستحسان

انتمى لكن رده الفاضل عبد الحكيم بقوله وفيه بحث اما
اولا فلان المقول بالادخال في اسم الجنس مما لا داعي اليه
فان المبالغة تحصل فيه ايضا بادخاله في الابدان واما ثانيا فلان
جعل له عينه فيما اذا كان شخصا ان كان لا عن قصد فهو غلط
وان كان قصدا فان كان بالاطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد
وان كان مجردا عامنا غير تاويل فهو دعوى باطله وكذا
محض فلا بد من التاويل بادخاله فيه فتأمل المقام وعليك
السلام **قوله** فلا بد وان الواو زايدة لوقوع ان يعودها
هنا **قوله** والعلم ليس بكلمى المراد علم الجنس وهو

تعدد الافراد له **قوله** وصفية ما اي وصفية من
جود او بخل او فصاحة او خذلك **قوله** ليصح على
التناوب بالكلية **قوله** في اي حين اول بكلي **قوله** كذلك حاتم
لانه لا حاجة اليه لاستفادة من قوله وقول حاتم الح
قوله حقيقة اي لكونه النرد المتعارف **قوله** وعلى غيره
من ينصف بالجود استعارة ان قلت العلم على كلا
الاعتبارين من الشهرة وعدمها اذا وقعت فيه الاستعارة
صار نكرة فخرجت المسئلة عما نحن بصدد من العلم
فالجواب ان التنكير في الاعلام انما هو باعتبار تعدد
الوضع فيراعي فيها مطلق المسمى وبغير نكرة والاستعارة
مبدئية على التشبيه واذا فرض في الجريدين فتقدير
عموم الاسم بالدعوى لا بصيره نكرة اذ ليس هنا تنكير حقيقي
بل معناه الاصلى معتبر فيه كما ان تقدير كون اسم الجنس
موضوعا لامر الكلي لا يخرج به عن كونه مستعارا عن
معناه الاصلى فافهم **قوله** اي اسما غير مشتق فيه
ان الاخص ان كان المستعار غير مشتق مع ان التغير
من وظائف التشرح والجواب انه فعل ذكره موافقة للقوم
ثم فسر عبارتهم لاجل بيان المراد اشارة على انه ليس
المراد باسم الجنس معا وان النكرة كما هو مصطلح النحاة
لانه يصح تخريفا الاصلية غير مانع لدخول المشتقات
النكرة مع ان الاستعارة في الحقيقة وغير جارية

فقلت ان القول بالادخال في
 الشبهة لا يفي اليه ان قلت
 قد لم يعمل بالادخال في
 معترض على النعم العاظم
 الادخال انما قال ما اذا الش
 ثم به فانه قال سابقا لا سلم
 الا ستماره تعقد على الا
 خالفه المصود في الاستمار
 بالتم في حال الشبه ما ذهابا وع
 ثم بم اذا الا انما الشرح
 في قولم وذكر يحصل بمعا الش
 حسب الشبه به فانه يعق
 الشبه داخل في الشبه به
 بطريق السيد افصح في علم
 ثم ليعرف ان النعم فيه ذلك
 من الجارة ومنطوقها لا يساعده
 له عبد الحكيم ايض في آخر الباء
 فقلت ان السيد المتفكر في الا

شمولة المعارف كالاسد ولا ما قابل المعنى كما هو مصطلح
 البعض لانه يعبر عن تعريف غير جامع لعدم شموله المعنى
 فثبت انه الاسم الغير المشتق وهو المطلوب **قوله** بان يدل
 الخزي وذكر مصور بان يدل الخذف قد به رد بحث المغنم
 بلطفا الحق من ان قوله اي اسما غير مشتق يتناول العلم
 الشخص لغير المتناول بصفة مع ان الاستغارة لا تجري فيه
 لا اصلا ولا تبعاً على انه لم يدخل في عبارة المعنى كما علمته
 مما تقدم **قوله** على ما يصدق الخذف في تسليط الدلالة
 على ما اشار به الى ان الصدق من احوال المذلول ان نسبته
 الى الدوال حانها هو بواسطه مدلولاتها تامل **قوله**
 من غير اعتبار الخ متعلق ببدل او يصدق **قوله** وعلى
 ذلك الاشارة لقوله فانه وان اعتبره الخ والحاصل
 انه لو لا اعتبار قيد من غير اعتبار انفساً فانه بوصف في
 الموضع الاصيلي لكان تغير المعنى فاسد لانه لا يشمل
 حانها لان الوصفية ملحوظة فيه بحسب الوضع الاصيلي
 لانه مشتق من الحتم بمعنى الحكم جعل اسم الحانم بن عبد الله
 ابن الحشر الطائي العلم في الحرم فمقتضاه ان يكون
 استغارة تبعية فيصير تعريف الاصيل غير جامع وتقر
 التبعية غير مانع مع ان الاستغارة فيه غير اصلية بالاتفاق
 وحاصل الرفع ان حانها ليس مشتقاً حال العلم بل قبلها
 لان المشتق ما دل على الخلق معنى لذات كضارباً ومفرداً

وحاتم حال العلم ليس كذلك اذ هو في حاله اسلم غير معنى
 المشتق وجري مجري الاسماء الجامدة فكانت استغارة
 اصلية ودلالة على تعلق الكرم بذاته امر طاري عليه لا
 اصلي فافهم **قوله** وخرج بالاسم الفعل والحرف اي فلا
 تجري فيهما الاستغارة اصالة وان كانت تبعاً **قوله** خوزيد
 وعمر واي من كل علم شخصي جامد غير متناول بصفة اي
 فلا تجري فيه الاستغارة لا اصلا ولا تبعاً على ما فيه **قوله**
 مالم يتضمن وصفية اي اشهر بها كما اقتضاه كلامه السابق
 فتوهم العلم لا يستعار الخ محله في غير التضمن وصفية
 اشهر بها وقد علمت ما فيه **قوله** الاسماء المشتقات اي
 كضارب فانه اسم لذات متصفة بالضرب اي فلا تجري
 فيها الاستغارة اصالة وتجري تبعاً **قوله** فالاستغارة
 اصلية جواب ان الشرطية **قوله** باعتبار انها باللسانية
 والصدق بمعنى المفعول والاضافة بيانها اي بسبب معتبر
 هو انها الخ **قوله** بل مستقلة براسها اي بنفسها وفيه ان
 الاستغارة ابدان التثنية والادعاء في مفرعة
 عنها الا ان يريد ليست مفرعة عن استغارة اخرى
 بغربية قوله بخلاف التبعية تامل **قوله** في الجملة اي في
 بعض المواد فان الاستغارة في اسد في تخورات اسد
 في التمام الصفة وليست اصلا لا استغارة اخرى **قوله**
 اصل لا استغارة المشتق وخرف في نشر مرادها

قوله
 فرع استعاره المصدر والمقتل وهذا اي بقوله لان بعض
 لغة والمراد بالاشعار الدلالة الصريحة كما لا يخفى **قوله**
 من قولهم اي ما حوذا من قول البلقا **قوله** والنسبة على كل من
 الاوجه اي اوجه التسمية بالاصليه وهو دفع لما يقال
 الاصلية نسبة الى الاصل والاصل والاصليه بمعنى واحد
 ويجب في المنسوب ان يكون مغاير للمنسوب اليه وحاصل
 الدفع ان النسبة للمبالغة اي انه بولغ حتى جعلت كان
 الاصلية غير اصل فنسبت اليه ان تقول من نسبة
 الخاص للعام كزيد احمري نسبة للاحمري من حيث هو
قوله كما هو اي للشديد الحمرة كانه لشدة حمرة
 نسب اليه غيره نسبة اصطلاحية **قوله** واسما مشتقا
 وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والفاعل
 التفعيل واسما الزمان والمكان والالة اما اسم الفاعل
 فذكر مثاله ومثال اسم المفعول هذا مقتول زيد اذا
 ضربه ضربا شديدا ومثال الصفة المشبهة زيد حسن الوجه
 وزيد فنتيجة على تقدير تنزيل التضاد منزله التناسب
 بواسطة التهام فتكون استعارة تكميلية فيقدر تشبيه
 الحسن بالعج بجامع تاثر النفس وانفعالها بكل وان كانت
 جهة التأثير مختلفة ويقدر ادخال العج في جنس الحسن
 ويقدر استعارة لفظ الحسن العج واستعارة لفظ الصفة
 من الاستعارة المفردة في المصدر والاصليه وفي الصفة

تبعيه



تبعيه ومثال الفعل التفعيل هذا مقتول للاعداء من غيره اذا
 كان ضرب لهم من غير فعل به ما فعل بالفعل واسم الفاعل
 المذكورين ومثال اسم الزمان والمكان هذا مقتول زيد اذا
 اريد زمان او مكان ضربه ضربا شديدا سبه الضرب الشديد
 بالقتل في شدة التأثير واستعير القتل للضرب واشتق منه
 مقتول بمعنى مكان القتل او زمانه واستعير لمفهوم مضرب
 لمعنى مكان الضرب او زمانه ومثال استعارة اسم الالة هذا
 مفتاح السلطان لوزيره شيهت الوزارة بالفتح نحو الباب
 بجامع التوصل بكل واستعير الفتح للوزارة واشتق منه مفتاح
 لمعنى وزير **قوله** فيقدر الحرة اشارة الى انه ليس هناك الاستعارة
 الفعل واما استعارة المصدر فتقديره ليس المراد بجرى
 الاستعارة في المصدر قبل المشتق ان يجري التشبيه فيه بالفعل
 ويستعار بالفعل ويتكلم بالمنعارة ولا يتم بالمشتق ثانيا
 اذ لا دليل عليه بل لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد
 ان استعارة المشتق باعتبار مصدره فكأنه استعير لكونه
 الاصل الجريدي بان يقع فيه التشبيه والاستعارة ومثل ذلك
 يقال في جانب الحرق **قوله** ويقدر استعارة لفظ النطق اشارة
 الى ان النطق الثاني غير النطق الاوى والتفردة ظاهرة لان
 التشبيه للمعاني والاستعارة للالفاظ فان قيل لم احتج
 لاستعارة المصدر للمصدر بل كيف تبيها به وتكون
 الاستعارة تبعية للمعاني في المثالين على ذلك في قوله

Copyrighted material

في التقدير واستحقاقه لان الاشتقاق مع الاستغارة لا
يبنى مع هذا المصدر على معناه الحقيقي **قوله** واشتقاق
الفعل والوصف منه ان قلت لم اكني بتشبيه المصدر بالمصدر
واستغارة له تقدير من غير ان يتعرض للتشبيه المصدر
بالمصدر المشتق بالمشتق واستغارة اليه فالجواب انه
لما كان ذلك امرا لازما بطريق السرايه لم يجز للتفسير به
قال في الاول وهو مشكل جدا اذ لا يخفى ان المستفاد المشتق
لم ينطق بالمصدر ولم يتكلم به فكيف نجي السرايه انتهى ونوقش
بانه وان لم ينطق به لفظا لكنه امر لازم معني وعقلا اما الاول
فلان المصدر احيى الحدث بعض معنى الفعل والبعوض لا ينفك عن كنه
واما الثاني فلانه لولا ملاحظة تشبيه المصدرين وملاحظة
استغارة احدهما للاخر ما صح ذلك في المشتقين لان معني
تشبيه المشتقين تشبيه ما تشبهانه من الحدثين تشبيه
القرب بالقتل لكن كلام المصدر الا في حيث قال لجرانها الخ
ينافي لان المتبادر منه الجريان بالفعل لا بحكم السرايه لضعفه
اذ لا ينصرف اللفظ عند ذكره الا للفرد كما مل فالاولى واشتق
من الدلالة دل وشبه بنطق واستغير نطق له فامل **قوله**
ومثال استغارة الحرف في الاستغارة المقدر في المصدر الخ
فيه ان المصدر مستعار وكذا الفعل فيلزم طرفية التي في نفسه
اذ كانه قال فالاستغارة المقدر في الاستغارة والجواب
انه مع طرفية الخاص في العام وكذا يقال فيما شاكله **قوله**

ومثال

الذي يجازي المقدر في الحرف
لان لا ينفك الا بضم اليه

ومثال استغارة الحرف منع غيره فاضم الي ما ينبغي ضمه اليه
تحقيقه او الي ما لا ينبغي ضمه اليه فجاز تركيب قال النفسواني
من اين انه مجاز تركيب بل ذكر الضم قرينة مجازا لا فراد
قوله قدر تشبيه الاستغارة المطلق اي مدلوله وهو مطلق
الارتفاع **قوله** بالطرفية المطلقة اي مدلولها الذي هو حلال شي
في شي **قوله** بجامع التمكن اي لان من لوازم كل من الارتفاع
والحلول التمكن فصيح جعله وجه شبه **قوله** واستغير لفظ
الطرفية اي مجرد اعن معناه **قوله** فسر التشبيه اي من
الاستغارة المطلق والطرفية المطلقة ونظيره كل حيوان
يجرك فكة الاسفل عند المصنع فانه يشمل كل حيوان
ما عدا التماسيح من حيث ان الحكم على العام يسري
الي الخاص **قوله** وقد استغارة لفظ الطرفية الخ هذا
بخالف ما صرح به في الرسالة الفارسية من ان الاستغارة
في الحروف ليست الا تتبعية للتشبيه الواقع في المتعلق من غير
ان يستغار لفظ المتعلق مع انه الحق ووجهه انه لا فائدة
في استغارة في الحروف بخلافه في المشتقات فهايد ثم ان
ان يستحق منه لوجود المناسبة اللطيفة وهي منتفية في
الحروف اذ لا مناسبة لفظية بين الحرف ومنفعة تامل **قوله**
للاستغارة الخاص وهو الارتفاع على الخدوع
المعينة التي رادتها فرعون **قوله** والطرفية التامة اي التي
هي الحلول في الخدوع والمعينة **قوله** الموضوعة كالحرف

الا لتقاط من المحبة والنبى بجامع مطلق ترتب شئ على شئ
ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقاً ان يستعمل في
العلة الغايية فتكون الاستغارة فيها تبعاً للاستغارة
المجرورة قال وهذا الطريق مأخوذ من كلام الكشاف وهو
غير صحيح لان المجروور لم يستعمل لغيره فكيف تكون
استغارة اللام تبعاً لاستغارة متعلقها فان اراد
ان المحبة استغيرت في النفس للعداوة كانت استغارة
بالكتابة وليس هو متعلق اللام لانه غير المجروور بها
وان اراد ان الاستغارة بين التشبيه كما هو مذهب
فليس متعلق اللام ايضاً وايضاً العلاقة بين المحبة والعداوة
التضاد وهي علاقة المجاز المرسل لا الاستغارة الا يقال
نزل التضاد منزلة التناسب بواسطة التلخيص والتمثيل
فاذا تكون اللام تخيلية وهي قرينة المكينة والتخيلية عنده
كالسلف اثبات لازم المشبه به للمتشبه مع بقاياه على معناه
وهذه ليست كذلك لانها لم تستعمل في معناها وهي المحبة
والنبى فليظروا وجه كلامه فالمصير اليه ما ذكره الشرح
ثم ان كلام الشرح ايضاً غير مسلم بانه ان الالتقاط كما يكون
للمحبة يكون لاحب العداوة وليظفر بنيل المراد من عداوة
وهي ما دللنا ان فرعون حال التقاطه سيدنا موسى
عليه الصلاة والسلام من القابض هم في قوله عداوة
له لما قيل انه قتل في ذلك اليوم سبعين الف عام

بنى اسرائيل فلما رأت اسية وجهه نغمته على القتل قالت
لا تقتلوه ومما يدل ايضاً قوله يريح انباهم فظهر ان الالتقاط
لاحب العداوة اي ظن ان يكون هو العداوة الذي يكون هلاكه
على يديه لكن ابدلها الله بالمحبة لقوله والعين عليك محبة
ممي لاجل نفاذ امره فحينئذ اللام مستعمل في العلة ترى
مستعمله فيما وضعت له فلا استغارة املاً والالتقاط
تعل فرعون فيعمل لانه فعل الله حتى لا يعمل نعم ان كانت
اللام للعاقبة والمصير وره ظهر ما قاله الشرح لكنه غير مسلم
لما علمت **قوله** نحو العداوة والحزن اي كالحزن **قوله**
على نحو الالتقاط اي الالتقاط وخوه من كل ما يترتب عليه
شئ غير ملائم **قوله** يترتب العلة الغايية وهو ما يحمل على
تحصيل الشئ ليحصل بعد حصوله كما في الآية فانه انما
حمل ال فرعون على كفايتهم لسيدنا موسى بعد الالتقاط
مارجوه في سيدنا موسى من انه يحبهم ويكون انباهم يرحون
به فلما كان الحاصل من ذلك من العداوة والحزن تشبه
ترتب المحبة **قوله** كالمحبة والنبى اندرج تحت الكاف ترتب
الغايية كما مثلاً على جعفر المير **قوله** بجامع مطلق الترتب
الا من الطرفين قال في الاصل فان قيل الترتب المشبه
حاصل بالفعل والترتب المشبه به غير حاصل فيلزم عدم
معيول الجامع والجامع يجب ان يكون في المشبه به اي
واجب بقوله فلما هو هذا اي على ان المشبه به متروك محبة

الالتقاط من المحبة والنبى بجامع مطلق ترتب شئ على شئ
ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقاً ان يستعمل في
العلة الغايية فتكون الاستغارة فيها تبعاً للاستغارة
المجرورة قال وهذا الطريق مأخوذ من كلام الكشاف وهو
غير صحيح لان المجروور لم يستعمل لغيره فكيف تكون
استغارة اللام تبعاً لاستغارة متعلقها فان اراد
ان المحبة استغيرت في النفس للعداوة كانت استغارة
بالكتابة وليس هو متعلق اللام لانه غير المجروور بها
وان اراد ان الاستغارة بين التشبيه كما هو مذهب
فليس متعلق اللام ايضاً وايضاً العلاقة بين المحبة والعداوة
التضاد وهي علاقة المجاز المرسل لا الاستغارة الا يقال
نزل التضاد منزلة التناسب بواسطة التلخيص والتمثيل
فاذا تكون اللام تخيلية وهي قرينة المكينة والتخيلية عنده
كالسلف اثبات لازم المشبه به للمتشبه مع بقاياه على معناه
وهذه ليست كذلك لانها لم تستعمل في معناها وهي المحبة
والنبى فليظروا وجه كلامه فالمصير اليه ما ذكره الشرح
ثم ان كلام الشرح ايضاً غير مسلم بانه ان الالتقاط كما يكون
للمحبة يكون لاحب العداوة وليظفر بنيل المراد من عداوة
وهي ما دللنا ان فرعون حال التقاطه سيدنا موسى
عليه الصلاة والسلام من القابض هم في قوله عداوة
له لما قيل انه قتل في ذلك اليوم سبعين الف عام

45

ذكره الخفيد قدس سره من ان الوجدان يكره ان
الاستعارة في الحرف تنبعا لاستعارة مجروره فانه
اذا قبل خفت من الاسدي الرجل الشجاع فقد
استغیر المجرور ولم يلزم منه استعارة من الحرفيه
ولنا انه لم يدع ان الاستعارة اذا جرت في متعلق
معنى الحرف يلزم ان يجري فيه حتى يتم ذلك بل
العكس اي انها اذا وجدت في الحرف يلزم ان
تكون تابعة لجوانها في متعلق معناه في الوجه
في عدم صحته ان يقال ان العامل والمجرور في
نحو ولا صدبتكم في جذوع النخل لم يجز التجوز في
شي منها بل في الحرف فلو كان التجوز فيه تابعا
للتجوز في عاملة ومجروره لتحقيق في اصتب والجذوع
واللازم باطل فاللزوم مثله فثامل **قوله** متعلق
معنى الحرف لم يقل به مع ان المقام له دفعا لتوهم
عود الضمير لعنى الحرف لانه اقرب مذكور **قوله** ما يعبر
اي تعبير اظهر به في با دي الراي انه موضوع له
وليس كذلك في الواقع بل هو من باب التعبير عن
الجزئي بالكل لعللاقة الكلية **قوله** اي بذلك المعنى
الكل اشارة الي ان الضمير راجع لما باعتبار
معناها وح فلا بد من تقدير مضاف في كلام المحقق
اي ما يعبر به لانه لا يشي يعبر به وكان الاولى

كتاب في بيان المعاني

للتشريح النضج به وتحتل رجوع الغمير لما باعتبار الدال
فيكون في الكلام استخدام قنامل المقام **قوله** من المعاني
المع بيان لما **قوله** المطلقة وتسمى الكلية والعاقبة **قوله**
وخو لا حاجة اليه بعد الكاف **قوله** ابتداء الغاية
المراد بالغاية المسافة من استعمال اسم الجزاء في الكل
اذ الغاية في النهاية وليس لها ابتداء وهذا ظهر
معنى قولهم الى لانتها الغاية كذا ذكره السعد في التلويح
واعترض عليه بان نهاية الشئ ما ينتهى اليه فكذلك الشئ
والشئ انما ينتهى بضده فنهاية الشئ ضده فكيف
يكون جزامنه بل انما يطلق على اخر جزء منه المجاورة
بينه وبين النهاية **قوله** وكى معناها الغرض اي
كما اذا قيل فالتقطه في غير القران كي يكون لهم عدوا
وحزنا فيجري فيها ما جرى في اللام لانها معناها **قوله**
فهذه ليست معاني الحروف بمعنى ليست معانيها
علي الاستقلال بل هي معانيها على ان يتوصل بها
الى المعاني المخصوصة لانها تارة لها وهذا اشاره
الى اختيار ما ذكره المحقق الشريف الجرجاني والعلامة
العصدي من ان معاني الحروف جزييات وضعا
واستعمالا والاولى الوضع كلية ورد ما ذكره الجمهور وان
تبعهم التفتازاني من انها كلييات وضعا جزييات
واستعمالا فاجاب عن الخلاف في الوضع لا في الاستعمال

للاستعمال



للاستعمال على الاستعمال في الجزى فتلا من على الاول
وصنعت لكل فرد من افراد ابتداء الغاية الكلية بعد
استخدامها بقانون كلي وهو ابتداء الغاية
الصافي على كل ابتداء وتلخيص الرد الذي
اشار اليه المشي المحقق انها لو كانت موضوعا
للمعاني الكلية للزم استقلال معانيها فيلزم ان
تكون الالفاظ الدالة عليها اسما لا حروفا لان الاسمية
والحرفية باعتبار المعنى اي انه ان كان المعنى
مستقلا استقلال تاما فاللفظ الدال عليه اسم
وان لم يكن مستقلا اصلا فاللفظ الدال عليه حرف
واللازم باطل فالملزوم مثله على ان لك ان تقول
لو كانت موضوعا للمعاني الكلية للزم ان تكون
الاستغارة فيها اصلية لا تبعية واللازم باطل
فالملزوم مثله على ان لو كانت موضوعا لها
لاستعملت فيها احيانا واللازم باطل فالملزوم
مثله فان قيل المانع من استعمالها فيها اشتراط
الاستعمال في الجزى فكلما يكفى في صحة الاستعمال
الواضع واشتراط الاستعمال في الجزى لا يمنع الصحة
واما ما ذكره المعتمد بلطف الحق من انه يلزم على
ما ذهب اليه الجمهور من ان الالفاظ المختارة لها
تلا يثبت رد الالفاظ بغير ان يكونوا جزييات

الله

منه

بسم
الحمد
والصلاة
على
الرسول
المؤمنين
والسلام

بمذكور الفعل الماضي في تحقيق الثبوت ويستعمل
 اسم الماضي فيه مع ان الزمان موجود فيها معا وهو سائر
 وكيف يستقيم ان الموصوفية لا تفصح فيما تقرر له كالزمان
 والحركة مع صحة ان يقال الزمان ماض والحركة سرعية
 على انه يلزم ان الاستغارة في اسما الزمان والمكان
 والالة اصلية لانها تفصح للموصوفية نحو مقام واسع
 ومجلس ضيق ومبيت طيب ومفتاح طيب فيقتضي
 ان يجري التشبيه فيها نفسها لاني معبرها وليس
 كذلك للاتفاق على ان الاستغارة فيها فتعبد
 للمقطع باننا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع
 الذي ضرب فيه ضربا شديدا ومرفقا فلان لقبره
 يكون المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد
 وان الاستغارة في المصدر لا في المكان ثم اطلق عليه اسم
 واشتق من القتل ومن الرقاد مرفقا وليس المعنى
 على تشبيه الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا بالقتل
 ولا الموضع الذي مات فيه بموضع الرقاد ابتداء ولذا لما
 ورد على ما قالوه ما ذكره غيره مما عرضنا عنه خوف
 الاطناب اعرض عنه الشرح المحقق حفظه الله **قوله**
 استقلاله لا تاما يفرد بحسب الظاهر انه مستقل
 استقلاله لا تاما يفرد بحسب الظاهر انه مستقل
 الحديث بعد تاركه الحرف في عدم الاستقلال بكونه

مقتل

بما ذكره

يقارقه بان له بعض استقلال ومع ذلك فلا يصلح
 للموصوفية ولا يحكم عليه لان الذي يصلح لذكر مكان
 مستقلا بنفسه بان يكون مفهومه محملا في نفسه
 لا باعتبار شئ اخر **قوله** فكانت استغارة تبعية
 اي تابعة لما هو مستقل بنفسه وهو المصدر الذي
 على الحدث فان قلت فذاخذ الحدث جزء مفهوم
 الفعل فلم لا يكون الفعل مستقلا كذلك فالجواب
 ان الحدث انما يصلح للاستقلال اذا اخذ مفردا
 كما اذا قيل ضرب زيد حسن اما اذا كان بعض مفهوم
 الفعل فلا لانه اذا كان كذلك انما يعتبر دايما مستقلا
 ولا يصلح لان يكون مستقلا اليه فانهم **قوله** ومثل ذلك
 يقال في باقي المشتقات اي انها ملحوظ فيها النسبة والحقا
 نحو شجاع الى مرفوعها فلا تفصح للموصوفية مادامت
 ملحوظ فيها النسبة واما نحو شجاع باسمل وعالم خريد
 وجواد قياض فالموصوف فيها محذوف وفي المقام
 بحث وهو ان من جملة المشتقات اسما الزمان
 واسما المكان واسما الالة ولا يتناو لها الدليل المذكور
 لانه لا نسبة فيها فيلزم ان تكون الاستغارة فيها اصلية
 مع انها تبعية ودفعه انه لا يلزم من نفي الدليل نفي
 الدليل لان كان ثبوت الدليل اخر وهو ما علمه
 تقدم من انه اذا قيل هذا مقتل فلان للموضع الذي

مترب فيه ضربا شديدا يكون الخه هذا اولنا دليل
يعم جميع المشتقات وهو ان المصدر الدال على المعنى
القائم بالذات هو المقصود بالنظر في سائر المشتقات
والجدير بان يعتبر فيه التشبيه اذ لو لم يكن المقصود
من المشتقات مصادر لها الدالة على المعاني القائمة
بالذوات بان كان المقصود نفس الذوات لوجب ان
نذكر الالفاظ الدالة عليها كزيد وعمر والخه دون الاسماء
المشتقات ثم لما كانت المصادر مضافة للذوات
كانت غير مستقلة فكانت الاستعارة في سائر المشتقات
حتى في اسما الزمان والمكان والالفة تبعية لان فيها
المصدر المضاف للزمان او المكان او الالفة فتجعل
كأثرها ذوات وبالجملة فقدم استقلال المشتقات
على هذا من حيث ان المصدر المنسوب للذات غير
مستقل لامن حيث النسبة في العرق بعبه وما
ذكر في الشرح ظاهر فانهم **قوله** وانكر التبعية الخه
منزلة الاستدراك على قوله والا فتبعية دفع به
نوهم انها تبعية عند كل القوم من غير ما يخالف
ثم ليس المراد بانكاره لها ابطالها بالكلية كما قد
نوهم بل اعتبار مرجعها اي انه اذا كان شرا
فربما تبعية والتبعية فانه يرجع اصلها الى
المنفعة والاعتبار المرجح من عند ذوي العقول

الوجه

المرجحة يدل لذلك قول المعه فيما ياتي واختار السكاكي
رد التبعية اليها حيث لم ينقل ووجب فان قلت لم قدم
المفعول والاصل تاخيرها ولم يظهر المقام للاضمار
وهل هذا التقديم واجب ارجاير فالجواب
ان تقديم المفعول لانه حل محل ما حقه التقديم
وهو الضمير المتصل لان الاصل وانكرها واظهر
لرفع نوهم عود الضمير الي الاستعارة الاصلية
وتقديم المفعول هذا واجب لحلوله محل ما هو
واجب التقديم وهو الضمير المتصل لانه لا يجوز
العدول الي الفصل مع امكان الوصول فانهم **قوله**
تقليل الاقسام اي ليكون اقرب الى الضبط وهذا
تقريب فالمراد بالعصام حيث جعل الملكية ارجح لعدم
كونها تابعة لاستعارة اخرى وعبارته في الاصل
بعد ان ذكر حاصل عبارة العصام والحق انه ليس
الحاصل له على الرد هو هذا بل تقليل الاقسام لان
القوم اقتضوا في توجيه رد التبعية اليها على انه
اراد تقليل الاقسام اولنا ان تقليل الاقسام كما يحصل
يرد التبعية اليها الكلية يحصل بالعكس فالمراد
الي ما ذكره العصام ولا مانع من اعتبار مجموع الامور
علة المرد فتأمل **قوله** وردها اي رد التوكيد
الذي وردت فيه كما يرشد اليه كلام المشافعي في المقدم

انتهى

مجاز بالنقص **قوله** المجازية المكينة ورد الخرفع
لما يتوهم من عبارة المعنى من انه ورد نفس التبعية
المع نفس المكينة فافاد ان كلامه على تقدير المضاف
والحطوف ويحتمل كلامه وجه اخر وهو ان ضمير ردها
للاستغارة التبعية والمراد ما يسميها وقريتها وكذا ايراد
بالمكينة من قبيل عموم المجاز وهو انما يتم اذا كان معنى
عاما شاملا للمعنى الحقيقي والمعنى المجازي كما تراه في نحو
وانه لا اشرب من البحر المعنى الحقيقي لا اجرع منه بالم
والمجازي لا اتناول بالانا والشامل لهما لا اتناول منه
شيئا فليست بما ذكرك المعنى العام الشامل للاستغارة
وقريتها هنا فامل **قوله** وهو حقيقة الحال الخ لك
ان تقول ما ذكره السكاكي من الرد وان ظهر مثل هذا
المثال فلا يظهر في غيره فيما اذا كانت قرينة التبعية
حالية اذ لا يمكن فيها تقرير المكينة لانها ليست كلمة
على ان صاحب الكشف صرح بانه قد يكون تشبيه
المصدر هو المقصود الاصيل والواضح الجلي ويكون ذكر
المتعلقات تابعاً ومقصوداً اقل الاستغارة ح تكون
تبعية كما في قوله تقرري الرياح رياح الحسن مرهدة
اذا سر النور في الاجزاء ان يتاظا فان التشبيه هاهنا
انما يحسن اشارة بين هبوب الرياح على راس
القرينة لا يجيب ان تبدأ بين الرياح والصفى ولا بين

الانفلا

الاتفاظ والاطعام نعم بلاحظ التشبيه بين هذه الامور
تبعاً لذكر التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه
بين الهوي والتري تبعاً لشي من هذه التشبيهات
ولا يصح هاهنا رد التبعية الى المكينة عند من له
ذوق سليم على ان الفاضل الرومي جوز ان تكون المكينة
تبعية ومثل له باراق الضارب دم زيد وتقدم تقريرها
عند بيان اقسام الاستغارات فلا يصح حينئذ
رد التبعية الى المكينة بحال وسيا في الرد على السكاكي
ايضاً ما هو افصح مقال **قوله** الغريدة الثالثة
قوله ذهب السكاكي اشارة الى ان هذا التقسيم
محقق به وغيره يرى ان الاستغارة التي هي من قسم المجاز
المفرد لا تكون الا الحقيقية وبالجملة فتقسم الاستغارة على
مذهب السكاكي الحقيقية والتخييلية من قبيل المشترك
المعنوي لان كلاهما يصدق عليه انه لفظ يستعمل في غير
ما وضع له لعلاقة التشبيه وعند الجمهور من قبيل المشترك
اللفظي لان الحقيقية وضعت للفظ المستعمل في غير
ما وضع له لعلاقة التشبيه كالا سدا المستعار للشجاعة في
خواريت اسدا يرمي والمستعار للمنية في خواظفاره
منية فنشبت بزيدي والتخييلية وضعت لاثبات لازم
المشبه به المشبه مع بقا اللفظ اللازم على معناه وانما

الخوارج في الاستناد ويسمونه استغارة تخيلية
 فقد تعدد الوضع والموضوع فيكون مشتركا لفظيا فقط
 الجمهور التي من فروع الجواز اللغوي الحقيقية تقول ملكية
 كانت او نضربية وعند السكاكي الاثنان من فروع
 والسكاكي نسبة الى سكاكة قرية باليمن واسمه يوسف
 وكنيته ابو يعقوب **قوله** اي الامر والاشان اقتصر في
 مرجع الضمير على ذلك دون ان يطرق فيه احتمال
 رجوعه للمتشبه او المتشبه به لان مقتضى رجوعه
 للمتشبه حذف المستعار له لبيتنفي التكرار لان التشبه
 والمستعار له شيء واحد ويلزم الاحتمار فيما بعد بحيث
 يقال فالاستغارة له لان الاستغارة ليست نفس
 المتشبه ورجوعه للمتشبه به بين البطلان **قوله**
 ان كان لم يعبر باذامع ان المقام له لان ذلك كثير محقق
 مجزوم به ولعله انما ينظر لهذه النكبات في كلام البلخ
 نحو فاذا اجابهم الحسنة قالوا لنا هذه وان نفهم سية
 نامل **قوله** المستعار له ال واقعة على المعنى كما
 اشار له الترمي بقوله اي فاستعمل فيه اللفظ والمستعار
 صلة ال وله نايب فاعل مستعار ومحققا خبر كان
 الناقصة وحسا او عقلا منعويان على الظرفية
 المجازية والعام في محققا اي محققا في الحسن او في
 الفعل

العقل او حالان من الضمير المشترك محققا بتأويله
 بالمحسوس والعقول اوها خبرا ثانيا كان **قوله** اي
 ما يستعمل فيه اللفظ معنى استعمال فيه لفظ المتشبه به
 يعني لا المعنى الذي ووجه له اللفظ وضع مقيد بكونه
 اصلها **قوله** وعنى به اي قصد به اي بلفظ المتشبه
 به **قوله** محققا اي في نفس الامر وعمه بقوله حسا
 او عقلا ليشتمل الموجود في الخارج وهو المشار اليه
 بقوله حسا والموجود في الذهن وهو المشار اليه
 بقوله عقلا **قوله** حسا لا يخفى انه يلزم من التحقق
 الحسي التحقق العقلي كما ان الحواس الخمس الظاهرة
 طريق لحصول الشيء في العقل فقوله حسا اي وعقلا
 وقوله وعقلا اي فقط **قوله** بان يكون اللفظ اي
 لفظ المتشبه به **قوله** قد نقل الى امر معلوم اي نقل
 عن معناه الموضوع له الي معنى مجازي معلوم **قوله**
 الخ **قوله** يمكن عبر به اشارة الى انه لا يشترط
 ذلك بالفعل **قوله** ويشار اليه عطف تفسير
 على ما قبله **قوله** لدي اسد الخ بعض حديث من اخرج
 الطويل ومثاله مقتضى له لبدا لطفا لم نقل
 والشاهد في لفظ اسد حديث نقل عن الحيوان
 المنقرض وجعل اسما لهذا امر على الشيء **قوله** فيقال
 ان بيان للنفس والاشارة العقلية التي هي قوله لفظ

المعنى فهو من عطف المفصل على المجرى **قوله** الاصل
صفة كاشفة للمسمى لانه لا يكون الا اصليا جازيا
المعنى فبينهما عموم وخصوص مطلق فكل مسمى معنى
ولا عكس لانفراد المعنى المجازي اذ لا يقال له
مسمى **قوله** على سبيل الاعارة متعلق بنقل والاضافة
فيه ببيان **قوله** للمبالغة الخ علة للنقل وفيه
ان المبالغة في دعوى الاتحاد لا في التشبيه الا ان
يريد المبالغة في دعوى الاتحاد التأسيسية عن التشبيه
قتامل **قوله** في تشبيهه اي المعنى المجازي وفيه
له اللفظ وعبر بالموضوع له دون المسمى كما قال
اولا اشارة الى انه يسمى بالاسمين كما علمت **قوله**
اي الدين الحق تفسير للصراط المستقيم فهو يدل
منه او عطف بيان **قوله** الذي هو عبارة عن القواعد
المعقولة المراد بها الاحكام الشرعية **قوله** المطلوب
بالجر صفة القواعد المعقولة **قوله** وهي امور محقة
عقلا اي مدركة بالعقل وراسخة فيه لا حسا لعدم
ادراكها باحدى الحواس الخمس الظاهرة وبالجمل
فالصراط المستقيم حقيقة في الطريق الجادة نقل
الي ما ذكر على سبيل الاستعارة وتوذيدها ان
تقوى شريعت القواعد المعقولة بدلالة الصراط
المستقيم بجامع ان كل واحد من الالفاظ المطلوب

قوله وتفسيره
لصواب انه لا معنى لا
لفظ كما قال المحقق
ان اللفظ بوضع المعنى
ما العكس كما يفهم
من قوله وهو غير صحيح
متشبه بذلك

لفظ الصراط مجرد عن معناه للقواعد المعقولة
استعارة تشرعية تخفيفية اصلية والفريقية
الواحد والمقام **قوله** فالاستعارة تخفيفية
سميت بذلك لكون المستعار له محققا متيقنا سواء
كان ذلك في الحسن او العقل **قوله** في التثبيت المنية
اظهارها اي في هذا المثال وما شاكله من نحو قول
الرهزي : واذا المنية انشبت اظفارها الفيت
كل غيرة لا تنفع لا مطلقا حالا فالأظفار في مثل
اظفار المنية الشبهة بالسبع لا تكون قرينة الكنية
لان مبنى الاستعارة كما علمت مما تقدم على تناسي
التشبيه فلا تقفل ومعنى انشبت علق
اظفارها بها لك ومكنها منه في الاغتيال اي
اغتيال النفوس اي اتلافها واخذها بالقهر
وهذا اشارة الى الجامع **قوله** فاخذ الوهم اي
فلسف ذلك التشبيه اخذ الوهم الخ فان قلت
هذا يخالف ما صرحوا به من ان الذي شانه التحليل
والتركيب للصور والمعاني انما هو القوة المنصورة
وذلك لما ذكرنا من ان في الراس ثلاثة تخريفات
تخريف في مقدمه وفيه قوتان الاولى للحسن
الثانية وهي التي ذكرنا صور المحسوسات
الثالثة والتأسيسية الحياك ويقال لها المحيول وهي التي

تخلف تلك الصور وهي خرافة الحس المشترك
 وتخويف في موخره وفيه ثقتان ايضا الاولى
 وهي التي نذكر المعاني الجزئية كصدق زيد
 وعداوة عمرو والثانية الحافظة لانها الحافظة
 لما يدركه الوهم وتخويف في وسطه وفيه قوة
 واحدة متوسطة بين الخيال والواحدة وهي المنصرف
 بخلاف تركيب الصور والمعاني فالانسبج فاخترت
 المنصرف في تقويرها الخم وبجانب بان تركيب المنصرف
 لما كان بواسطة الوهم نسب اليه ما ذكرنا من ان
 استعمال المنصرف ان كان بواسطة العقل وحده
 او مع الوهم سميت منكرة او بواسطة الوهم وحده
 سميت محيية كاهنا فتأمل **قوله** واختراع الوازع
 لها من عطف الخاص على العام **قوله** وهي الاظفار
 إشارة الى ان المراد لوازم مخصوصة متعلقة بوجه
 الشبه يقع فيها الاغتيال لا مطلق لوازم **قوله**
 فاخترع لها الخ ببيان لما قبله **قوله** ثم اطلق الخ
 اي بعد تشبيهها بصورة الاظفار المحقة **قوله**
 فيكون الخ اي والقريبة اضافتها للمنية **قوله**
 فنصريحه اي للتصريح باسم المشبه به وقوله
 تخيلية اي تكون المستقار له صورة وهمية
 لاحتمالها بوجه **قوله** على احد المذاهب المراد

به مذهب السكاكي لا الاحد البايد فافهم **قوله**
 فالاستغارة تخيلية عليه منع ظاهر لان تقي التحقيق
 بقسميه لا يقتضي الاختصار في التخيلية لعددهما
 اذا كان المستقار له مطلقا او مشكوكا فيه وان السكاكي
 نفسه قسم الاستغارة في المفتاح الى ثلاثة اقسام تحقيقيه
 على القطع وتخييلية على القطع وتخيلاهما وذلك
 كما لا فراس والرواحل الكافية في قول رهي رضي القلب
 عن سلمي واقصر باطله وعجز فراس الضاير واحله
 لانه انما يعتبر التشبيه من العبي المعنى الميل وجهة
 من جهات السير لجهة الخ بحيث يشبه العبي بتلك
 الجهة بجامع ان كلا يتقطع بقاطع فيكون لفظ العبي
 استغارة بالكفاية والافراس والرواحل تخيلية
 فياخذ الوهم في اختراع افراس للعبي او رواحل
 متخيلة مثل صورة الافراس والرواحل المحقة فتشبه
 الافراس والرواحل المتخيلة بالافراس والرواحل
 المحقة ثم يطلق عليها لفظها فتكون الافراس والرواحل
 استغارة فنصريحه تخيلية بهذا الاعتبار واما
 ان يعتبر التشبيه بين الافراس والرواحل والدواهي
 للعبي كالفرخ والقوة والشباب والماله بحيث تشبه
 تلك الدواهي بالافراس والرواحل بجامع الاغفال
 لان الدواهي تغير على الدواب كما ان الافراس تغير على

العدا ونسبها والافراس والرواحل للدواعي فتكون
الافراس والرواحل استعارة نصريحية تحقيقية
بهذا الاعتبار والقريبة اضافة الافراس الى
العبي والرواحل الى ضميره فلا يصح الاختصار ..
المذكور ويحتمل الجواب عن الاول بانه انما احصر ما بعد
الافراس التحليلية نظرا لما وجد من الامثلة اذ لم يوجد
المشبه في مثال مطلقا وكذا مراد ابن امرين
على السوا وفيه نظر لانه يكفي في مادة التقصير الا مكان
فالا حسن الجواب بانه ارتكبت التعليل والتحليل
على الشك والظن لوجود امثله فهو احرى بالتعليل
وعن الثاني بما ذكره المولي المعصم من انه لما كانت
المحملة لا تخرج في نفس الامر عن التحقيق والتحليل
جعل مال القسمه الاختصار فيما ذكره وبقي ان هذا
التقسيم هل هو خاص بالمصرحة او عام فيها وفي
المكنية قال المراكشي راي في بعض ما علق على المتبع
للسكالي ببغداد بحثا وهو ان الاستعارة المصح
بها شئت الى تحقيقيه وتحليليه ولم تقسم المكنية
في المانع من تقسيم المكنية ايضا الى تحقيقية وهو
ما كان المشبه فيها ثابتا في الحس والعقل وتحليلية
وهو ما لم يكن ثابتا في الحس ولا في العقل بل هو وهم
واجب بما لا يجري فتأمل **قوله** وهذا الذي قوله

لك تحقيقها **قوله** ومن تزييف مذهبه اي
تضعيفه لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا
يدل عليها دليل ولا تنس اليها حاجة **هـ هـ هـ**
الفريدة الرابعة **قوله** في تقسيم الاستعارة
الحق شروع في تقسيم الاستعارة باعتبار ما تنصل
به وما لا تنصل به وسماه في الايضاح التفسير
باعتبار الخارج اي الخارج من اركان التشبيه لانه
ليس باعتبار الطرفين ولا الجامع ولا اللفظ **قوله**
لانها الحاشية الى التورك على المصنف بها حاصله
ان الاول ناخير العطفه عن المرشحة والمجرده لان
في الاقران فرع ثبوته وتعلقه فتأمل **قوله**
فالا استعارة ان لم تقترن انت خبر بان لفظ
الاستعارة تطلق بازاء معنيين الكلمة المستعملة
الحق وهو الغالب واستعمال الكلمة الحق والمصنف
صحة ارادة كل منهما هنا لان الاقران كما يصاحب
الكلمة يصاحب الاستعمال هذا وصرح بلفظ
الاستعارة حيث لم يقل ان لم تقترن الحق كما
قال فيما سبق لدفع توهم رجوع رجوع الضمير
لخصوص المصنفه لانها المحدث عنها فيما سبق
ولا تشمل المكنية مع انها كما صرح في انما يكون
مطلقا كحقوقهم من غير الله والحق ما

اذ لا زائد على القرينة ومصرحة خوقوله وليست
 بطلت بتكرير مفعولها فلما دأب بالكناية انطق
 فالحال استعاره بالكناية واللسان تخيل والنطق
 ترسبج ومثله: واذا المنيه انشبت اظفارها
 الغيت كل تميمة لا تنفع: ومجردة ولم اعثر له
 على مثال **قوله** من الاستعاره الميم يصح ان
 تكون من ابتداء ييه وان تكون بيا ييه بيا ثانيا
 لا لما يلايم لان البيا ييه تفيد اتحاد ما قبلت
 مع ما بعد **قوله** ما يلايم غير المستعار منه
 والمستعار له بالضرورة فافهم **قوله** والمستعار
 له الاول اعاده الثاني ليكون من قبيل عموم السلب
 وشيئول الثاني اذ بدونه من قبيل سلب العموم وفي
 الشمول فهو من قبيل الايجاب الجزئي على وزان
 ما رايته زيدا وعمرا اي ما رايته المجموع بن واحد
 بعينه فكذا هنا المنفى الاقتران بالمجموع مما يلايم
 المستعار منه والمستعار له فيقتضي ان الاستعاره
 اذا اقترنت بما يلايم واحدا من الامرين تكون مطلقة
 وليس كذلك وجوابه انه وان لم يصرح بالثاني
 في جانب المستعار له فهو مراد له بدليل قوله بها
 بعد وان قدرت الخ فتأمل **قوله** والقرينة حاله
 وهي كون المقام مقام مدح بالشجاعه ومثل الاستعاره

الظلمة

المطلقة التي قرينتها لفظيه عندي اسد لان الكادة
 تقتضي بان الحصول عندي انما يكون للرجل الشجاع
 لا للحيوان المفترس وانما مثل مثال قرينته
 حاله لانه قصده لا تيان بمثل لا يحتمل التخريد
 اذ لو ذكرت اللفظيه لا احتمل ان القرينه حاله
 وان لفظ الملايم تجريد فسقط قول العصام الاول
 تقتيده بالوصف بالمري ليلا يتيوهم ان الاطلاق
 مشروط باتتفا القرينة فتأمل **قوله** بعد تمام
 القرينه اي وذلك يستلزم زيادة الملايم على
 القرينة والا فلا يصدق على اللفظ انه استعاره
 بالفعل لانه الفرد الكامل المتبادر عند الاطلاق
 فلا جبه الخ **قوله** وانما قيدنا الملايم الخ متسابق
 استينيا فاننا نبادفع لما يقال الاستعاره ابدالا
 بدلها من القرينه اذ بدونها لا يسمى اللفظ
 استعاره حقيقه بل مجازا باعتبار ما يؤول اليه
 بالقرينه وتلك القرينه ابدالا من ملايم الاستعاره
 منه والمستعار له فالاستعاره مطلقة قرينتها
 لفظيه بل دايم اما مرشح او مجردة وحاصل الدفع
 تسليم ان الاستعاره لا يتحقق بدون القرينه لكن
 المراد الاقتران بالزائد على القرينه من الملايم بان
 لا بنفس القرينه جنى ما ذكر **قوله** قرينتها لفظيه

إشارة إلى أن المعنى عند عدم التقيد بما هو المطلق
 التي قرينة اللفظية لا مطلق القرينة حتى يشمل التي
 قرينتها حاله لانه يصدق عليها انها لم تقترن بشئ
 مما ذكر **قوله** لانها لو لا ذلك اي التقيد بالزيادة
 الخ **قوله** وبالمعينة انه دفع الاعتراض الخ تلخيصه
 ان قيد الزيادة مستغنى عنه لان اللفظ انما يكون
 استغارة حقيقية **الاجابة** تمام القرينة وذلك يستلزم
 الزيادة للملايم على القرينة فلا حاجة للتقيد به
 للعلم به ولا يرد البحث من اصله **قوله** وحاصل
 الجواب الانسب وحاصل الدفع الخ وتلخيصه انه
 ليس المراد اشتراط قيد الزيادة على القرينة المانعة
 التي تتحقق الاستغارة بها حتى لا يحتاج الى اشتراطه
 والا لزم ان يخور ايت رايي **قوله** في تمام يعطى مما
 اجتمع فيه القرينتان المانعة والمعينة ليس استغارة
 مطلقة لان المعينة زايدة على قرينة الاستغارة
 التي تتحقق بها فهي ملايم وليس كذلك لان استغارة
 مطلقة بل المراد الزيادة على قرينة الاستغارة المعينة
 اعم من ان تسبق مانعة ولا تسبق فقيد الزيادة ح
 يحتاج اليه والاخرجات هذه الصورة عن الاطلاق
 وليس كذلك فانهم **قوله** اي تقويها يقال
 رستخت بل صبي اذا ربيته بثلثين قليلا قليلا

يقوي

يقوي على المعنى المرشح للوزارة اي المزي لها
 حتى يقوي عليها **قوله** والترشيح والتجريد اي هذا
 العنان **قوله** بحسب الاشتراك اي اللفظي لا المعنوي
قوله وعلى الثاني اي انهما بمعنى ذكر اللفظ يصح
 الاستقاق لانها ح من قبيل المصدر بخلافه على
 الاول اذ يكون المراد منهما الحروف لا الحدث لان اللفظ
 معنى المفعول حقيقة عرفية **قوله** فيقال تقريع على
 ما قبله وينبغي ان يقال المقصود للشخص مرشح ومجرد
قوله كعذب إشارة إلى ان ليد انما يكون تزييحا
 اذا كان على هذا الوزن اما اذا كان على وزن علم
 وهو الشعر الملتزم بعضه ببعض حد افلا يكون
 تزييحا لانه لا يخص الاسد ح بل يوجد في غيره من
 من الحيوانات **قوله** المتكبد على رقبة ظاهره
 ان هذا قيد في مفهومه لغة وعن بعضهم انها شعر
 الاسد المتكبد على منكبيه ولا منافاة لمقارنة المنكب
 للرقبة وما قاب الشئ يعطى حكمه ولان ما على الرقبة
 قد يمتد الى المنكب **قوله** والقرينة انه اي وهي كون
 المقام قيل مدح الرجل شجاع قال المفيد قدس سره
 الاولى ههنا تقيد به بالرعي ليلاد يتوهم ان الترشيح
 التجريد عن التجريد مشروط بان لا تكون القرينة وفيه
 اما الاستغارة مطلقا انما تغفل بالقرينة فكيف ذلك

التوهم خصوصاً مع قوله قريباً باعتبار الترشيع فتأمل
قوله في الأصل أي اللغة **قوله** مبالغة القلم أي لأن
 صغية التفصيل تدل على التكثير والاضافة على معنى
 في أي مبالغة في القلم نظير ما في الليل أي مكرهه **قوله**
 وهو أي القلم **قوله** لكن المراد هنا أي في المثال المذكور
قوله في أصل الفعل أي القلم مثل قول الله وما ركب
 بظلام للعبيد **قوله** لا نفي المبالغة أي لا نفي المبالغة
 فيه حتى يلزم ثبوت أصل الفعل الغير المراد **قوله**
 وهذا أي قوله أظفاره لم تقام **قوله** كناية عن القوة
 انظر هل يستقيم كون هذا الكناية بالمعنى المصطلح عليه
 والقلم نعم لأن عدم التقليم مما شأنه عدم التقليم يلزمه
 القوة وكذا التقليم وعدمه مما شأنه التقليم يلزمه الضعف
 فهو من ذكر الملزوم وإرادة اللازم **قوله** يقال أي في
 اللغة ليصح استدلالاً على أن التقليم كناية عن الضعف
قوله والمراد قوة الأسد دفع به ما يتوهم من أن
 المراد بالقوة المكنى عنها الأعم من قوة الرجل الشجاع
 والأسد وإنما حملت على قوة الأسد لأنه الفرد الكامل
 المتبادر عند الإطلاق فهو الأحرى بالحمل عليه **قوله**
 لأن عدم التقليم أصلاً أي الذي هو المراد هنا **قوله**
 فيكون هذا أي قوله أظفاره لم تقام وهو قديم على
 قوله والمراد قوة الأسد كناية إشارة إلى أنه إنما يكون

ترشيحاً

ترشيحاً ثانياً باعتبار هذا المعنى لأنه يكون كناية
 عن القوة الخاصة بالأسد فاندفع ما يقال كيف الجزم
 بترشيحه مع احتمال التجريد بل احتمالاً فيه أقوى
 لأن الوصف بعدم التقليم إنما يفارقه فيما من حاله
 التقليم لما أن نفي الشيء عن الشيء يقتضي ثبوته فيه
 وذلك بحسب أصل اللغة لا باعتبار ما أريد هنا إذ هو
 باعتباره خاص بالأسد فافهم **قوله** وبالمجمل فالنظام
 إنما يكون ترشيحاً ثانياً إذا أريد به نفي التقليم عما
 من شأنه عدم التقليم وهو خلاصة كلام الشرح المحقق
 أما أن أريد به نفي التقليم سواء كان من شأنه التقليم
 أو لا كان ملائماً للطرفين فلا يكون ترشيحاً ولا تجديراً
 وإن أريد نفي التقليم عن من شأنه ذلك كان تجديراً
 فحجراً لتجديدها الله أي تسمي بذلك تجديدها الله
 على قياس ما تقدم **قوله** لتجديدها عن بعض المبالغة
 أي لا عن كلها ولا فلا تتحقق الاستحارة وهذا
 إشارة إلى كبري قياس من الشكل الأول وقوله ليعبد
 الله قوله وذلك بعيداً كناية إشارة إلى صغره ونظمه
 هكذا ذكر ملايم المشبه ببعده عوي الاتحاد وكل ما هو
 بعد له عوي الاتحاد فهو بعد للمبالغة لأنها ناشئة
 عنه فذكر ملايم المشبه ببعده للمبالغة أي حين
 ذكر ملايم **قوله** وذكر أي بعد المشبه عن المشبه به

بعض بعد **قوله** يبعد عري الاخذ اي ورد عوي الاخذ
ينشأ عنه المبالغة فيكون مبعدا للمبالغة بالطريق
الاجري كما علمت **قوله** من قولهم اي البليغا **قوله** شاكى
السلح قال الحفيد قدس سره يتجه عليه انه قرينة
فان الملايم الذي تضير الاستغارة به مجردة انما يكون
بعد تمام القرينة والاستغارة في المثال مطلقا لا مجردة
ودفعه ان القرينة حاله اذ تمثله به للاستغارة
قرينة فهو من باب القلب اي القلب المكاني وهو
تقديم لامه على عيبه لان وزنه فاعل **قوله** من الشكوة
فيه انه يقتضي شاوكل بالواو لا بالياء والاكاف من
الشكاية الا ان يحتمل كلامه على الاصل الثاني وبالمجمل
فالاصل الاصيل شاوكل قلبت الواو يا للتحقيق ثم
نقلت الي الآخر **قوله** وانما سره بتمام السلاح متبادر
استنباطا بيانيا جواب عما يقال لم يفسر شاكى بتمام السلاح
مع انه ليس معنى حقيقته بل معناه الحقيقي مضر لانه
من الشكوى التي هي الاضرار فهل لا قيل في تفسيره
اي مضر السلاح والمعنى مضربه لان الاضافة تأتي
لادني ملا يسه مع انه يكون اقرب الي الجزيد من
التفسير وحاصل الجواب ان الحاصل لهم على ذلك
اعتبار القرينة في جانب المشبه وانما يكون الكلام في
وصفه بالاشجاعة فهو ما من ذكر اسم المقام وهو

للمضار الصادق بالضرر اذ اما او ناقضا واردة الخاص
او اسم اللازم واردة الملزوم لان العادة تقتضي بان
السلاح اذا كان تاما لزمه الاضرار فتأمل **قوله**
اذا كان تاما تنقل عن المؤلف ان المراد به تمامه كونه حادا
ويحتمل ان المراد به تمامه حصول الات الحربي عنده
بحيث انه اذا لم يتمكن من الاضرار باحدهما تمكن
من الاضرار بالآخر وهلم جرا **قوله** بخولي اسك
حق قول زهير بن ابي سلمى بغير السين **قوله** فالقرينة
حاليه او هي لفظ لذي الح لما كان يتجه عليه ما اخبر علي
مثال المتن من ان شاكى السلاح قرينة لان الملايم الذي
تضير الاستغارة به مرشحه او مجردة انما يكون بعد
تمام القرينة فالاستغارة في البيت ليست الا
مرشحه فلا يصح ايراده مثلا لعمارة الاجتماع
دفعه بقوله والقرينة الح **قوله** يتقدم برانا عند
اي لما علمت مما سبق من ان العادة تقتضي بان
الحصول العند كما انما يكون للرجل الشجاع لا للحيوان
المفترس **قوله** فكذا اي لا يكون مرشحا ولا جزيدا
لعدم اختصاصه باحدهما **قوله** فيكون جزيدا اي
لانه خاص بالمشبه المستغارة **قوله** كلامه بدل
من الغمير في البليغ وقوله ان الغمير على لغة نكر
العامل نكارة قال البليغ كلامه فيلزم دفع الغمير

التفصيل الاسم الظاهر وهذا إنما يرفع الضمير اللهم
 إلا أن يجعل من التقليل تمام **قوله** أي الكلام الواقع
 فيه والاولى له اشارة الى دفع ما يرد على المقصود من
 ان يبلغ ان كان من البلاغة فبنا فعل التفصيل ح
 وان كان جاريا على القياس لكونه صيغ من مصدر
 فعل ثلاثي وهو بلغ لكن لا يصح الحمل لان البلاغة
 إنما يوصف بها الكلام والمتكلم دون المفرد اذ لم
 يسمع كلمة بليغة والترشيح من قبيل المفرد وان
 كان من المبالغة فاما ان يكون مصدر الفعل
 المريد المبني للفاعل اعني بالغ فالبنا شاذ
 لكون افعال التفصيل صيغ من مصدر الفعل الزايد
 على الثلاثية وكذا لا يصح الحمل لان المبالغة
 بهذا الاعتبار إنما يوصف بها المتكلم ولا حديث
 لنا عنه واما ان يكون مصدر الفعل المبني للمجهول
 اعني بالغ فيه فالحمل وان كان صحيحا لكون المبالغة
 ليست وصف المتكلم لكن في البناء شذوذ من
 وجهين بنا فعل التفصيل من مصدر الفعل
 الزايد على الثلاثية وكونه مبني للمجهول
 فلتخص ان الملامر اما عدم صحة البناء وعدم
 صحة الحمل او عدم صحتهما او حاصل الجواب
 الذي اشار اليه الشرح المحقق بقوله أي الكلام الواقع

فيه



فيه اختيار الاول وعدم تسليم ان يبلغ وصف الترشيح
 نفسه حتى يلزم ما تقدم بل هو وصف للكلام الواقع فيه
 ففي كلام القصة مجاز بالنقص او ان الاسناد اليه لكونه
 سببا في وصف الكلام المشتمل عليه بالا بلغية والا
 سناد للسبب مجاز عقلي وتلخص ما اشار اليه بقوله
 والاولى له اختيارا ثابتا وانما كان اولى مع اشتماله
 على الشذوذ لان مبني الاستغارة على المبالغة
 الناشئة عن دعوى الاتحاد ولا شك ان الترشيح
 يقوي ذلك فبذلك تحصل كثرة المبالغة وهذا
 هو الذي اشار اليه القاص بقوله لا شتماله على
 تحقيق المبالغة وهو كان من المبالغة لم تسليم دعوى
 الابلغية الا ان اقتضى المقام اياد الترشيح لا من
 حيث ذاته حتى يلزم انه يبلغ دائما لان البلاغة
 معناها مطابقة الكلام لتقتضي الحال مع فصاحته
 فيقتضي انه لو كان المقام يقتضي ايراد التجريد
 لا يكون ابلغ وليس كذلك فما ادق هذا المحقق
 وبقي المناقشة في الحكم على الترشيح بالافراد اما
 بانه قد يكون جملة كما نراه في خواطرها لم تقلم
 ودفع ان الترشيح ليس جملة اظناره لم تقلم بل
 الاظفار المتغيرة بعدم التعليل ولا شك ان هذا
 قبيل المفرد ولين سلم فتقول ان كان ذكر الترشيح على

على سبيل التبع اذ لا يكره مستغلا بنفسه نزله منزلة
المفرد كما قيل في صلة الموصول فتأمل **قوله** اي الترشيع
وحده ابلغ استنتاجه من حذف المفضل عليه في عبارة
المصم لان حذف الموصول يؤذن بالعموم ونحو قوله تعالى
وايده يدعوا الى دار السلام اي كل احد **قوله** لاشتماله
الحق الظاهر ان المراد بالاشتمال الاستلزام والا
فتضا والدلالة اذ لا يظهر ان يكون من قبيل اشتمال
الحق على الجزا وكذا عكسه نعم يمكن ان يكون من قبيل
اشتمال الظرف على المظروف لكن ينوع تجوؤ وفيه
تكلف فتأمل **قوله** اي تشبيها اي لان التحقيق
من حق بمعنى ثبت فالحقيق الثابت **قوله** لان
في الاستغارة الحق تعليل للتعليل اي وانما كانت
مستغلا على تحقيق المبالغة لا على نفسها لان في
الاستغارة مبالغة الحق اي فاصل المبالغة موجود
بالنظر للاستغارة غايته ان ذكر ملایم المستعار
فيه زاد مائة فلذا اراد المصم لفظ تحقيق **قوله**
وتقوية الظاهر انه من عطف اللازم **قوله** اذ يتعارضها
شفا فظ لا يجنى ان محل التناقض بسبب التعارض
انما يكون اذا استغنى باكما وكيفاً والا فلا تنسافظ
والحكم لا غيب **قوله** والى ما قدرناه اولا اي من قوله
زيادة على القرينة المعينة وقوله وانما قيدنا

الحق

الحق **قوله** بذكر الحق متعلق بنها **قوله** وكذا بعد المعينة
اي وكذا اعتبارهما انما يكون بعد القرينة المعينة
والا فلا توجد استغارة مطلقة قرينة بالمعينة
كما تقدم **قوله** فلا توجد الحق لغف ونشر مشوش **قوله**
ان جعل يرمي قرينة اي بهذا القيد اما ان جعلت
القرينة اي بهذا القيد اما ان جعلت القرينة حاله
فهو تجريد لا محالة **قوله** ولا قرينة المكينة ترشيعا فيه
ان قرينة المكينة عند السكاكي من لوازم المشبه لان
الاستغارة بالكتابة عنده كما ياتي لفظ المشبه
المستعمل في المشبه به بادعائه عينه وانكار ان
يكون شيئا اخر فالاولي ولا قرينة مكينة السكاكي
تجريد اولي قرينة مكينة السلف والخطيب ترشيعا
فتأمل **قوله** واللسان تخيل والنطق ترشيع هذا
هو الموافق لما ياتي في اخر الرسالة من ان ما كان اقوي
اختصاصا فهو القرينة وما سواه ترشيع **قوله** او
العكس ثابت في بعض النسخ ولعله بنا على طريقة
العصام وستعلم ما فيها فلا تغفل **قوله** القرينة الخامسة
وان يكون مجازا لم يقل واستغارة مع ان المحدث
عنه في عبارة المصم اشارة الى التورك عليه بان
عبارة قصور لان ذكر ملایم المستغارة لفظ
موضوع لملایم المستغارة منه لا يخص يكون ملایم

المستعار منه مستعار الملائم المستعار له لا حتمًا
 ان تكون العلاقة غير المشابهة فيكون مجازًا مرسلًا
 موقوفة أو مرتبتهين ويستعلم بيان ذلك **قوله**
 بمعنى اللفظ أي لا بمعنى ذكره والا فلا يلزم قوله
 فيما بعد يجوز الخ لأن الحقيقة والمجاز من عوارض
 الألفاظ والذكر ليس لفظًا لأنه النطق باللفظ ثم
 لا بد من تقدير مضاف في كلامه أي معنى ما صدقات
 اللفظ الدال أنه ليصح الحمل لأن الموصوف يكون
 حقيقة أو مجازًا إنما هو ما صدقات اللفظ كاللبيد
 والألفاظ غير المعلومة وهما جرا لا لفظ الترشيح
 فتأمل **قوله** يجوز أن يكون الخ في تقديمه على
 ما بعده اشعارًا برأيه فلا يرد أن التبعية
 بالجواز تؤذن بالاستواء مع أنه سياتي في الشرح
 ترجيح كونه حقيقة **قوله** ان يكون في تأويل المصدر
 فاعل يجوز وضميره للترشيح **قوله** باقيا على حقيقته
 حقيقة الشيء ما به الشيء هو هو فالمراد ببقائه على
 حقيقته عدم التصرف في معناه الموضوع له بشي
 وإضافة حقيقة للضمير على معنى اللام من إضافة
 المدلول إلى الدال **قوله** تابع خبره خبرا وحال
 من اسم يكون أو ضمير باقيا **قوله** للاستغارة هو
 مثل قوله الله تعالى ما يريد في أن اللام زائدة لتقوية

اسم الفاعل لأنه فرع في العمل عن الفعل فلا تتعلق
 بشي وانت خير بان الترشيح لا يكون للاستغارة يكون
 للمجاز المرسل واللفظي والتشبيه كما يأتي آخر الرسالة
 فليس ذكر الاستغارة هنا قيدًا اعتبارًا للاحتراز بل بيان
 الواقع لكونها المحدث عنها وهو ظاهر **قوله** أي غير
 مقصود أصالة الخ إشارة إلى أنه ليس المراد بالتبعية
 كون الشيء يذكر بعد الشيء دأبًا كما اصطح عليه النحاة
 حيث عرفوا التابع بأنه كل ثان أعرب بأعراب
 سابقة الحامل والمختد كالنعت والعطف والتوكيد
 والبدل والا فلا يشمل كقول الله واعتصموا
 بحبل الله مما تقدم فيه الترشيح على الاستغارة
 فالواو في قوله وان كان الخ تعريج على مجموع
 المنطوقين بالواو في كلام المصنف على طريق اللف والنشر
 الرب **قوله** لفظ الابدال أصنافه بيان **قوله** ويجوز
 ان تستعار الخ أي بعد تشبيهه بشعر الرجل الشجاع
 بها والتبعية إما حالية أو قرينة المصروفة في المثال
 المذكور أعني في الحام لما ذكره في الأصل من أن الترشيح
 إذا كان مجازًا ولم يجعل القرينة حالية فترينته
 قرينة المصروفة ان كان ترشيحًا لها ونفس التكنية
 ان كان ترشيحًا لها **قوله** ويجعل الوجهين الخ
 مناقشة من وجهين الأول ان التقدير بالمعاري

يوهم ان هذا الاحتمال استثنائي مع انه موجود
خالد نزول الآية فالاولي واحتمل الوجهين الى الثاني
انه كيف ذلك الجواز والاحتمال مع انه ان وجدت
قرينة تمنع من ارادة المعنى الموصوع له كان مجازا
لا محالة وان لم توجد فهو حقيقة لا محالة والجواب
عن الاول ان التفسير بالمضارع للاستشارة الى مجرد
هذا الاحتمال واستمراره على الزمان او للاشارة
الى حكاية الحال الماضية او ان الفعل لما اسند
لقول الله كان كانه مسند اليه والفعل اذا كان
كذلك مجردا عن الزمان وعن الثاني بان ذلك
الجواز والاحتمال ليس الا من حيث ان الترشيح
في حد ذاته صالح لا اعتبارا بقرينة له وعزم اعتبارها
وذلك لان قرينة على انه مجاز قرينة المصروفة
ان كان ترشيحا لها ونفس المكشيه ان كان ترشيحا
لها فمثلا قرينة اللب في قولنا رايت اسدا يرمي
له لبدا اذا استعيرت لشعر الرجل الشجاع النازك
من جهة راسه يرمي وهي قرينة المصروفة اعني اسدا
وقرينة الشبث في قولنا انشبت المنيه اظفارها
يزيد في استعير المصروفة المتعلق بالمنيه نفس المنيه
وهي الاستعارة بالكناية عن السكاكي كس
لما كان كانه من قرينة المصروفة ونفس المكشيه لا يقي

كونه

كونه قرينة الترشيح بل مدار ذلك على اعتبار
المعتبر فان اعتبره قرينة لم تثبت مجازية ولا
استمر على معناه الموصوع له فهو صالح لكل في حد
ذاته جاز الوجهان وصح الاحتمال في الآية
ويوضح ذلك ما اذا قلت رايت حمارا واسدا في
الحمام فان الحمام يحتمل ان يرجع الى الحمار ايضا فيكون
استعارة للبيد ولا يرجع له فيكون حقيقة
ويكون المعنى انك رايت حمارا في غير الحمام واسدا
في الحمام اذ لا محالة ان اللفظ في حد ذاته محتمل
لتفسيره ما نحن فيه فتأمل **قوله** واعتصموا الى
آخره بدل من قوله بنا على ان المراد به المفعول
وملاحظة تعديده في نظم الكلام ويكون لتكثفه
البيان بعد الابهام فتأمل **قوله** في قوله متعلق
بشبه **قوله** وذكر على صيغة المفعول عطف على استعير
وترشيحا حال او مفعول لاجله اي وذكر الاعتصام
حالة كونه ترشيحا او مفعول او لاجل الترشيح اي
الستقويه ولو كان ذكر على صيغة المصدر تغالي
ترشيح على الا بتدرا والخبريه **قوله** والاعتصام
لنقل واعتصموا مع انه المصريح به في نظم الكلام
اشارة الى ان الاستغارة فيه تبعية ويوقع توهم
ان الله والقرينة في اعتبار اعتصموا وخلاف الاستغارة

وليس كذلك لانها مستفهمة في حقيقتها على
كل حال كل الواو والعاطفة الساكنة على الفعل والياء
المجازه ونفط الخلاله وبالجمله فنلخص لتالايه
الكرهه اشتملت على ما هو حقيقة قطعا وعلى
مجاز قطعا وعلى ما هو محتمل الحقيقة والمجاز وانهم
قوله اما الله فغيبه متفعله حقيقة تمنع الجمع
والخلو فغيبه تفصيل الحال والمسقول لاجله
قوله باقيا على معناه اي وهو التمسك بالحبيل
الحسي المولف من الشعارات المفقولة وفي هذا
الوجه بحث لان المعنى ح متسكوا بالحبيل الحسي
بعهد الله وهو لا يعقل والله لا يامر بذلك فنام
قوله او مستعار الخ علمت مما تقدم انه لا يتعين
ذلك بل يجوز ان يكون مجازا مرسل للعلاقة
الاطلاق ثم التقيد باعتبار ان يراد من الاعتصام
الموضوع في اللغة لمعنى مقيد وهو التمسك بالحبيل
الحسي مطلق التمسك اي الوثوق بحبل حسي
او معنوي كالعهد ثم لا يخص بعد ذلك بالعهد دون
التمسك بالحبيل فيكون مجازا بمرتينين وانما لم
ينقل ابتدا من الوثوق بالحبيل اي الوثوق بالله
لانهم لم يعبثوا بعلاقة المجاز تقيدا من تحيد
تقيد امم اطلاق او بالعكس كما ذكره في بعض

او

او العلاقة الاطلاق فقط باعتبار ما يراد مطلق التمسك
فيكون بمرتينين نعم يتجه ما ذكره المصنف من انه استغارة
وكذا على احتمال المجاز المرسل بمرتينين انه يلزم
القرار لان الاعتصام حينئذ مستعمل في الوثوق بالله
والحبيل مستعمل في العهد فيصير المعنى ح تقوا بالعهد
بعهد الله وخلاصته الجواب ان محل كون القرار
معينا ان لم يغد معنى مقبولا كما لبيان بعد الابهام
واللتفصيل بعد الاجمال كما يراه في حق قول الله
واولئك يدخلون الجنة الى ان قال جنات عدن حيث
بين انها محل الاقامة من عدن بالمكان اقام به
مع انها في الحقيقة هي فكذلك هنا فتأمل **قوله**
جعل الترشيع الخ فافهم انه اذا جعل الترشيع
استغارة يبنى على كونه ترشيعا لكنه يكون اي
التجريد اقرب وهذا فيه محاذاة لما يفيد كلام
المصنف وهو خلاف الحق والحق ما ذكره المحقق بعد
فقوله وقد صرح انه بمنزلة الاستدراك عليه
فانهم **قوله** لان معناه الخ اي فهو ترشيع من
اللفظ تجريدي من حيث المعنى ولذا حكم بقربه
للتجريد دون ان يحكم بكونه تجريدا البتة اي
بجلاوه اذا كان باقيا على معناه الموضوح له
فانهم لم يعبثوا بعلاقة المجاز تقيدا من تحيد

قوله فافهم

اشارة الى ان التورك على المقام في تجويزه كون التورك
 استغارة **قوله** والاستغارة من عطف الخاضع
 على العام **قوله** او هو ترشيح الخ شاهد فيه
 وتلخيصه ان مقابلة صاحب الكشاف الاستغارة
 بالترشيح خوضا مع العطف بالواو التي لاحد الشين
 دليل على ان الترشيح لا يكون استغارة لان مقابل
 الشيء غير داخل فيه ولا صادق عليه كما هو ظاهر
 احد البيان فلا يتصور للمصريح التحويل المذكور
 واعند رعيه المصنف بلطف الحق بقوله وكان
 اخذه مما ذكره الشارح المحقق في شرحه للتلخيص
 اني استنبطت من كلام الكشاف انه قد يكون
 قرينة الاستغارة بالكناية ذكر ملايم المشبه
 بلفظ ملايم المشبه به فيما ذكر في قوله تعالى يتقنون
 عهد الله انتهى اي فاذا جاز جريان الاستغارة
 في قرينة المكلف مع انها مما تحقق الاستغارة
 برفضا فليجوز ذكر في التوسيع الذي على الاستغارة
 بطريق الاجري والاحسن في الاعتذار ان يقال
 سمي ترشيحا باعتبار باعتبار مكان او باعتبار
 اللفظ دون المعنى فتأمل **قوله** الفريدة الحادة
قوله الجاز المركب كان الاستغارة
 قبل الترشيح والاولى والآخر لا يكون

الاشارة

الاشارة الى انه قد يوصف باحد ما صنع
 بيوهم خلاف ذلك مع انه غير مراد **قوله** وهو
 اللفظ المركب فيه ان المقام للاضمار وورثه انه لو لم
 يظهر لم يعلم ان الجاز المركب لفظ مركب لصدق
 اللفظ بالمعزول ولا يرد انه يلزم على الاظهار اخذ
 المعرف في التعريف لان المعرف الجاز المركب
 والتعريف اللفظ المركب **قوله** المستعمل الك
 اورد عليه المركب الذي استعمل بعض اجزائه
 في غير ما وضع له سواء كان لعلاقة المشابهة نحو
 اعتصموا بحبل الله ولعلاقة غير مشابهة نحو
 زيد في رحمة الله اي في الجنة التي هي محل الرحمة
 ان يصدق على مجموع هذا المركب انه استعمل
 في غير ما وضع له بسبب استعمال جزيه في غير
 ما وضع له فيلزم ان يكون مجموع نحو اعتصموا
 الخ من الاستغارة التمثيلية وكذا مجموع نحو
 زيد في رحمة الله من الجاز المركب الذي لا يسمى
 باسم مع ان الاول ليس من التمثيلية في شيء
 لانها انما تكون في هوية المركب بل ليست من
 من الاستغارة فضلا عن ان تعين التمثيلية
 لان الاستغارة انما جرت في جزيه لا في المجموع
 فالذي يسمى بالاستغارة خوضا من الجاز

الجارية فيه لا المجموع وكذا يقال في يجوز في رحمة
الله فيلزم ان يكون التعريف غير مانع وشروط
التعريف ان يكون جامعاً ما نفاد بان المراد
بالمستعمل الخ أي اولا وبالذات كما نراه في خورقة
رجلا ونوحرا خري اذ هو العزد الكامل المتبادر
عند الاطلاق فهو الاخرى بالحمل عليه لا ما يشمل
ما كان بطريق السراية من الجزاء الى الكل كما في الآية
والمثال وتخصيص الكلام ما يغيب بل واجب اذا
ترتب على عدمه فساد كما هنا ولين سلم جدلان
المراد الاستعمال ما يشمل ما كان بطريق السراية
فهو من قبيل التعريف بالاعم أي القصدية التمييز
عن بعض ما عداه وهو المجاز المعزول عنه كل ما عداه
حتى يشمل التمييز عن المركب الذي وقع التجزؤ فيه
سراية وتجزؤه قدما للمناطقه وامام ما ذكره عليه
مقدس سره من اعتبار قيد الحيزية في التعريف
أي من حيث هو مركب والمركب الذي يجوز في
جزئية لم يستعمل في غير ما وضع له من حيث انه
مركب بل من حيث ان جزئية مستعمل في غير ما وضع
له فتظهره شيخنا الشارح المحقق في الاصل بانه
فساد التعريف كصدقه على التمثيلية لان المركب
التمثيلي لا يستعمل في المعاني المجازية بل في

لعدم

انه مركب بل من حيث ان له تعلقا بالمعنى الحقيقي انتهى
قوله اخرج الممهل وكذا المركب الموضوع الذي لم
يستعمل فليس من المجاز كما انه ليس من الحقيقة فقد
الاستعمال الذي هو مركب في كل منهما **قوله** وضع
له حقيقة أي دل عليه باللفظ دلالة مطابقة وانت
لا خير بان لا تغني بالمطابقة ما يستفاد من اللفظ
حال السماع والام يصح اختصاص المطابقة بالمعنى
الاصلي لان المذهب الصحيح ان لفظ المجاز يدل
بالمطابقة على معناه المجازي بل المراد بها الدلالة
التي لا يتوسط في حصولها بالضرورة لانها انساب
بالمطابقة فيخرج دلالة المجاز لان اصلها كما تقدم
الانتقال من الملزوم الى اللازم ثم وضع صفة او
صفة جرت على غير من هي له لان ما وافقه على
المعنى والمعنى غير موضوع بل موضوع له فكان
الاولى في غير ما وضع حصوله بابراز الضمير وحصل
عدم الايراد لان اللبس لان من المعلوم ان المعنى
موضوع له لا موضوع **قوله** اخرج الحقيقة المركبة
أي كقولك زيد قاييم في مقام الاخبار بعتيامة وكان
شيخنا الشارح المحقق لما يتغير بغيره في انه
الحقيقة المركبة كقولك زيد قاييم في مقام الاخبار بعتيامة وكان
ان لم يقدح كل هذا لا خراجا اذا كانت مشتركة

كما صنع في الجواز المفرد فتأمل **قوله** كقربنية المفرد . .
 إشارة إلى أن التشبيه بين القريبتين واستظهار
 المعيد أن يكون بين المجازين أي أن المجاز المركب
 كالمجاز المفرد في انقسامه إلى ما علاقته المشابهة
 وما علاقته غير المشابهة الخ وما علاقته غير واحد
 من المحققين وما استظهره غير ظاهر لأن ذلك علم
 من قوله أن كانت علاقته غير المشابهة الخ وأن لم
 يقل كالمفرد فلو كان قوله كالمفرد إشارة إلى ذلك
 لم يكن لذكره فائدة بل يكون حشو واجب صوت
 التعريف عنه على أنه يلزم حينئذ التنا في التعريف
 لأن تقسيمه جعل التشبيه بين المجازين في الانقسام
 المذكور انقسام المركب إلى مرسل وهو كانت علاقته
 غير المشابهة واستغارة وهو كانت علاقته
 نفس المشابهة وذكرنا فيه قوله فيما بعد أن كانت
 علاقته غير المشابهة فلا يسمى استغارة لأن
 مراده لا يسمى باسم أصلا كما يستعمله وأن كان يمكن
 دفع هذا بأنه لا يلزم أن يعطى المشبه حكم المشبه به
 من كل وجه فتأمل **قوله** كفوله أي أي تمام وهو

من بحر الطريق ويعد به بيتان . .
 حيث استأجر أن تخلصت . . إلى باب البحر . .
 المثل في بيت ثم مات فودعت . . فلما تولت كادت النفس ترحل

تولت

قوله هو أي هو معنى مهوي بثلاث بائن لانا
 أصله مهووي يواوون وباء فقلت الواو الثانية بيا
 وادخمت في الياء بعد هاء السبعة عليها ساكنة
 قال في الخلاصة
 أن يسكن السابق من واو وباء
 في الواو اقلبت مدغما
 والركب قال العلامة النوني في شرحه على المطول اسم
 جمع لراكب وهم أصحاب الأبل في السفر ونحوها
 من الدواب ولا يطلق على ما دون العشرة بل على العشرة
 فأوفيتها وليس يجمع ركب كما قيل به بل جمعه ركب أي
 فهو كذا ذل وعدل وإيهام بين جمع ياء في معنى يمني
 حدثت أحدي بآاته وعوض عنها ألفا المتوسطة
 كما في شرح المفتاح ومصعد بمعنى مبعده ذاهب
 في الأرض والجنيب الجنوب المستنقع أي الذي
 استنقعه الغير وأخذه معه تقول من قال إن
 جنينا من جنب كعبد وزنا ومعنى باطل لا يستلزم
 التكرار مع مفعول لأنه بمعنى مبعده من الأبعاد وهو
 الذهاب في البعد في الأرض لا مطلق الذهاب
 والجماع في الشخص والموتق المعيد **قوله** للأخبار

أي لأفاده نسبة خبرية وهي الأخبار في هاتين
 تجوز به مع الركب أي في وقايه هو بركة معيد

قوله والفرض منه أي المقصود منه للشاعر
قوله فقد استعمل أي هذا المركب أي استعمله
 الشاعر **قوله** في غير ما وضع له أي وهو انشا النثر
 والتخسر **قوله** لعلاقة السببية والمسببية أي
 لعلاقة هي السببية والمسببية فالأضافة ببيان
 وانت خير بان الانسب لعلاقات خمس
 وعشرين أن تجعل العلاقة أحدهما وصريحه يودن
 بان العلاقة المجموع وعرضته على بعض المحققين
 من أشياخي فإني في ان الشارح جار على طريق
 اعتبار العلاقة من المنقول اليه والمنقول لأن الطريقة
 ثلاثة أحدها أن يلاحظ المنقول منه فقط كالغيث
 في حور عيننا غيثا والأخبار في حور هو أي الخمر وباعتبار
 تكون العلاقة السببية تأنيها أن يلاحظ المنقول
 اليه فقط كالنياف في المثال الأول وانشا التخسر
 والنثر في المثال الثاني وباعتباره تكون العلاقة
 المسببة ثالثا أن يلاحظ جميعا وباعتباره تكون
 العلاقة المجموع ولذا أنه يلزم أن لا تكون العلاقات
 خمس وعشرين بل أقل من ذلك وله أن يلزم ذلك
 إذا ما منع منه والاولي أن تجعل الواو في كلام الش
 معنى أو ليتخرج كلام على المشهور فتأمل هذا ويجعل
 أن تكون العلاقة انشا إذا الأخبار الذي وضع

اللفظ

اللفظ له مضاد للانشا **قوله** ولا يصح أن يكون كناية
 لأنه لا يصح الجمع بين الأخبار والانشا بكلام واحد
 فيه أنه مناف لما قدمه غاية المناقاة ومباين له
 غاية المبانيه لأن حاصله قياس استثنائي ~~حقيقي~~
 نقض تاليه بفتح نقض مقدمه نظمه هكذا لو
 كان كناية لصح الجمع بين الأخبار والانشا بكلام
 واحد لكنه لا يصح الجمع بين الأخبار والانشا بكلام
 واحد يكن كناية بيان المناقاة أنه استغيد
 من صريح ما قدمه صحة الجمع بين الأخبار والانشا
 بكلام واحد حيث قال إذا لم تنع القريبه وهي
 حال السائل أن يراد مع الطلب المعنى الحقيقي
 لأن من العلوم أن الطلب المراد للسائل من قوله
 والله أي المحتاج من قبيل الانشا والمعنى الحقيقي
 المدلول للفظ من قبيل الأخبار والفرضية التي هي
 حال السائل لا تمنع إلا أنها مع باللفظ المركب
 فقد صح الجمع بين الأخبار والانشا بكلام واحد
 والاستثنائية المذكورة الماخوذة من صريح
 قوله هنا لأنه لا يصح الجمع الخ تنافيه ولما ورد
 ذلك على شيخنا الشم المحقق بعد حين من الدهر
 في عبارة بخطه الشريف أي قوله وليس كناية
 لأنه ليس كلام المعنى الحقيقي والمبني المجازي

مقصود بالذات بل المقصود بالذات المعنى المجازي
فقط والمنظرفية مجال ايضا اذ لم يذهب احد في العلم
الى اشتراط التقيد الى المعنيين بالذات في الكتابة
سواء على القول بانها من قسم الحقيقة او المجاز او
واسطة بل المقصود بالذات المعنى الكناي فقط
واما الحقيقة فليس التقيد اليه لذاته بل ليتوصل
به الى المعنى الكناي المراد فتأمل المقام وعليك
السلام **قوله** لا يسمى استعارة اي لا تتقار
المشابهة بغيره نفي تسميته ايضا بالتمثيل
لان المشابهة لازمة له ونفي الملازم يستلزم
انتفاء الملزوم فما ذكره المعتز لم يلطف الحق من
انه يوهى ان يسمى تمثيلا بغير قيمة الاستعارة
غير تام **قوله** ولم يوجد الخ دفع لما يتوهم من ظاهر
المثنى من انه يسمى باسم اخر **قوله** باسم يخصه
يودن بغيره انه يسموه باسم يجه وغيره لان
نفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم مع انه لا يقولون
به فضلا عن ان يسموه لما يستعملون ان المجاز
المركب منحصر عندهم في الاستعارة التمثيلية
ودفعه ان النفي منطبق على الفيد والمقيد جميعا
او اذ المفهوم معطل بقضية ما يأتي **قوله** فيه
عليه السلام في الخواشي المراد بها الهواشي التي هي

بها مش سخته التي فيها والظرفية حينئذ من
ظرفية الجزاء في الكل اذ هذه الحاشية تعني بارقة
وعبارتها فيها ولم يقل ويسمى مجازا رسلا لعدم
تخصيصهم بذلك انتهى **قوله** لنظ احد الطرفين
الدال على احد الطرفين فالإضافة من إضافة الدال
الى المدلول **قوله** وهو ما وجهه الحق صريح في ان
التمثيلية غير التمثيل لانه التشبيه المنتزع وجهه
من متعدد والتمثيلية اللفظ المركب المستعمل في
اخره ما تقدم ولا شك في تغايرهما وما ذكر فيهما بعد
يخالفه حيث قال وبالتمثيل مطلقا اي يسمى بذلك
لا تقتضيه التمثيلية والتمثيل بمعنى واحد وهو
اللفظ المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة
فبين كلاميه تنافي اللهم الا ان يكون التمثيل مشتركا
بين المشبه الذي وجهه منتزع من متعدد وبين
الاستعارة اذ لم يكن قيد لها اذ اذكرت كان يقال
الاستعارة تمثيلية واستعارة علي سبيل التمثيل
قوله وان كان التمثيل الخ تلخيصه ان التمثيل
معنيين احدهما باعتبار الاصل اي اللفظ والثاني
باعتبار العرف والاصطلاح والنسبة اليه باعتبار
عناهما الثاني لا الاول والاول ان يسمى بالاستعارة
باسم التمثيل وليس كذلك **قوله** مطلقا اي

وجهه منتزعا من متعدد اوله يكن **قوله** والحاصل
اي حاصل ما يقال في تقرير الاستغارة التمثيلية
وخصميرانه للحال **والثاني قوله** يشبه احد القصور
المنتزعتين الخ استفيد منه اشتراط ان يكون
المشبه في الاستغارة التمثيلية هوية منتزعه
من متعدد وكذا المشبه به ولم يعرض للجامع
مع انه يشترط فيه ذلك ايضا استغناء بما قدمه
من قوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد وهذا
باتفاق من علامتين السعد والسيد وانما الخلاف
بينهما في اللفظ الدال على المشبه به المطلق على
المشبه هل يشترط فيه ان يكون مركبا ام جاهدا
اولا يشترط ذلك ذهب الى الاول المحقق الشرفي
الجرجاني والي الثاني سعد الدين التفتازاني
فخواريك على هدي يجوز ان يكون من قبيل
الاستغارة التمثيلية على مذهب السعد ولا يجوز
على مذهب السيد وكذا ثبت الربيع البقل وان كان
المشهور انه من قبيل المجاز العقلي لكون الفعل استغارة
لغير ما هو له يجوز ان يكون من قبيل الاستغارة
التمثيلية على مذهب السعد بحيث يشبه هوية
التلخيص الغير الفاعل اعني ملا بسند الربيع البقل
بهية التلخيص الفاعل اعني ملا بسند فعل الله

للبقل

للبقل بجامع مطلق ملا بسند شي لشي اعني لفظ البقل
اذ ليس للربيع ولا للبقل دلالة على التلخيص الفاعلي
على المشبه ولا يجوز على مذهب السيد لعدم تركب
اللفظ الدال هذا تحقيق المقام **قوله** وكذا يسمى بالتمثيل
الخ كما يسمى استغارة تمثيلية فتلخص ان له ثلاثة
اسماء اثنان مركبان وواحد بسيط **قوله** وبالتمثيل
مطلقا الخ ان قلت يلزم على التسمية بالتمثيل مطلقا
الالتباس بالتمثيلية الذي وجهه منتزع من متعدد
فانه يسمى تمثيلا ايضا وذكر كتمثيلية التلخيص بعنفود
الملاحية في قوله **هـ هـ هـ هـ**
وقد لام في الصبح التلخيص **قوله** كعنفود ملاحية حين نورا
فان وجه الشبه فيه هو الهوية الحاصلة من تقارب
الصور البين المستديرة الصغار المتفادير في المري
حال كونها كهيئة على التلخيصية المخصوصة اي لا
مجموعة اجزاء النظام والتلاصق ولا تشديدا
الا فتراق منفضة الى المقدار المخصوص من الطول
والعرض فقد نظر الى عدة اشياء وهي العصور
وقصد الى هوية منتزعة منها فالجواب **ب انه**
لا لتباس لان التثنية الذي وجهه منتزع من
متعدد يقال له تشبيه تمثيل بالامانة او تشبيه
تمثيلي بالتواضع لا تمثيل مطلقا هذا يعني ان يقال

واللفظ بعض المكنى وهو
الدال على المشبه به



Copyrighted material

لم خصت النسبة الى التمثيل بالاستعارة في المركب
مع انه لا استعارة بدون تمثيل اي تشبيه
فالجواب ما ذكره المقتضى بلطف الحق من ان
التخصيص بالنسبة اليه مباينة حتى كان ما عداها
ليس فيه تمثيل لانها مثال فرسان البلاغة حتى
ان من ذات حلاوة البيان ولو بطرف اللسان
ولا ياتي بالاستعارة المفردة مع امكان المركبة
وذكر شيخنا الشارح المحقق ايضا في الاصل
قوله خواجه اراك الخ اي نحو تقدم رجلا وتوض
اخرى من اني اراك تقدم الخ اذ ليس لاني ولا لاراك
دخل في الاستعارة التمثيلية كما هو ظاهر لا يخفى
واندرج تحت الخوساير الامثال من نحو الصيف
صبيحت اللين واحشقاوسو اليلة فانها من
تمثيل الاستعارة التمثيلية ثم هو مثال الاستعارة
المصرحة في المركب وانظر هل تكون الاستعارة
الممكنة ايضا في المركب قال المصنف في الحواشي
لما كان الاستعارة المصرحة قد تكون مركبة
بحوار ان تكون الاستعارة الممكنة ايضا مركبة
ولا مانع من ذلك عقلا لكنهم لم يذكروه وفي
وتوقعه في الكلام نردد ثم كتب على حاشية
هذه الحاشية ففكرت به في حين من الدهر فوجدته

في كلام

في كلام الله تعالى افمن حقا عليه كلمة العذاب
في سورة تنزيل او على تقدير تركيب الممكنة
هل تسمى تمثيلية او لا فيه احتمالا وتقدم
تقديرها على الاحتمالين في بيان تقسيم الا
ستعارات على وجه انتم فلا اعادة **قوله**
تقدم رجلا وتوضر تلك اكر حل قارة اخرى دفع به
ما يتبادر من ظاهر عبارة المصنف من ان اجزى
صفة موصوف محذوف اي رجلا اخرى لانه لا
معني له لان المنرد لا يقدم رجلا الى قد امة
ويؤخر رجلا الاخرى الى خلفه بل يقدم رجلا
واحدة تارة ويؤخر نفس تلك الرجل تارة
اخرى وتلخيص ما ذكره المصنف من التوجيه ان الله
حذف من الاول تارة ومن الثاني المفعول الموصوف
اخرى فمتعلق التقديم والتأخير واحد وقد
تبع فيه المقتضى بلطف الحق وهو في غاية الحسن
واما ما ذكره المحقق التفتا زاني من التوجيه
في شرح المفتاح ان المراد بالرجل الخطوه
اي تقدم خطوه قد امكن وتؤخر خطوه اخرى
خلفك يعني ان تقاريم اليماني الى امام خطوه
وتأخيرها يقال لها خطوه اخرى تقدير حسن بل لا
يسمى تقسيم لان تأخير اليماني مثلا انما هو الى مكانها

الذي نقلها منه لا الى خلفه والمثال فيه التاخير وهو
انما يكون الى الخلف لا الي نقلها منه اللهم الا ان
يتكلف بما هو بعيد جدا من ان المراد بالخلف خلف
الرجل التي نقلها الى امام لا خلف المتزدد وتوجيه
السيد بان الرجل من حيث تقدمها تغاير نفسها من
حيث تاخرها فكما ان رجل اخرج خلافا لظاهر
فالمصير اليه ما تقدم وبالحيلة فالتفصير للشارح
بهذه العبارة بيان المعين الحقيقي والافنيان
المعين المجازي اشار اليه المصنف بقوله اي تتزدد
الحكمة هذا تحقيق المقام **قوله** اي الجراءة بفتح
الجيم مهموزا مع المد بوزن كراهة ومع القصر
بوزن جرعة ويقال ايضا جراءة بوزن طواحيه
فتلخص ان فيه ثلاث لفات واما ضم جيمه
فلحن وهي اعم من الشجاعة لان الشجاعة انما
تكون عند روية وفكر علي راي الحكماء فلا تكون
في الاسد لا به لاروية عنده بخلاف الجراءة
فتكون فيمن لا يعقل ايضا وظاهر القاموس
انما متساويان **قوله** لا تذكري ايها احمري اي
احق واولي ثم اي يحتمل ان يكون اسما موصولا
معنى الذي واهري خبر مبتدأ محذوف والجمله
صلة والوصول وضمه في محل نصب مفعول



اول والثاني محذوف والتقدير لا تذكري الذي هو
احري الاقدام او الاجسام ويحتمل ان تكون استفهامية
تكون مبتدأ وخبره قوله احري والجمله في محل نصب
ساده مسند مفعولي تذكري وعلقه عن العمل في لغة
ايها الا استفهام والتقدير حينئذ لا تذكري ايها احري
اي لا تذكري جواب هذا السؤال ان لو سلمت عنه
والاول اولي فتأمل **قوله** وذكر السعد اي في
محوله **قوله** لما يبيع اي يايعة الناس علي
المخلافه **قوله** اما بعد الحمة مفعول كذب **قوله**
علي ايها اي الرجلين **قوله** شبه صورة تزده
اي شبه الهيبة المتزعة من اقترانه على البيعة
تارة واجامه عنها اخري قوله بصورة الخ اي
بالهيبة المتزعة من تقديم الرجل تارة وتوضعا
والمتزعة منه ههنا في المشبه والمشيبه به هو
اجز المركب ومادته كما تذكري والاضافة في قوله
صورة تزدد لا فيه لا بيانية حتى يرد عليه ان
التزدد ليس معني مطابقا لامثل المذكور بل لارفا
لغناه المطابق وتجب ان يكون المشبه به معي
كما صرح به التفتازاني **قوله** فاستعمل الكلام
اي وهو ان اراك **قوله** علم هذه الصورة اي
صورة مدقام ليذهب الخ **قوله** في تلك اي

صورة تزدد مروان بن محمد في المباينة من عدة
 امور المراد من الجمع ما فوق الواحد والا فالمتزدد منه
 ههنا امران **قوله** انتهى اي ما ذكره السعد في
 مفعوله **قوله** فالجواز الخ تفريع على ما استفيد من
 كلام المصنف اذ هو نتيجته صرح به ليعترب عليه
 ما بعده **قوله** كما هو الخ الكافي بمعنى علي **قوله**
 كما وضع المفردات ان ظاهره جميع المفردات وليس
 كذلك فان وضع اسم الفاعل واسم المفعول
 والصيغة المشبهة وافتعل التفضيل من قبيل
 الوضع النوعي لا الشخصي اللهم الا ان يجعل ال
 للجنس لا الاستفراق بحسب الشخص الخ فالمراد
 بالوضع الشخصي ما عينه اللفاظ للدلالة على
 معنى ولو كان المعنى كليا لم يرد له جزئي مستثنى فقط
 فيشمل اسم الجنس كاسد وعلم الشخص كزيد **قوله**
 كذلك لا حاجة اليه بعد قوله كما **قوله** وضع المركبات
 لمعاينها التركيبية بحسب النوع اشارة الى القوة
 الاصلية من ان وضع المركبات نوعي مطلقا اي
 سواء كانت مفردات منها من علم الشخص او علم الجنس
 او اسم الجنس او من اسم الفاعل او اسم المفعول
 او الصيغة المشبهة او اسم التفضيل وقيل غير هذا
 فانها بل تابعة لوضع اجزاها فان كانا من جنس

نوعيا

نوعيا فتوحي كاسم الفاعل وما بعده وان كان وهو
 شخصيا فتشخص كعلم الشخص وما بعده ورجح الا
 ول بان المركب من حيث هو مركب غير اجزائه من
 حيث هي مفردة اذ الاجزى المفردة لها حكم والا
 خير المضموم بعضها الي بعض لها حكم بغيره ولنا
 بعد ذلك انه ان اردنا ان وضع المركبات نوعي بحسب
 اللغة كوضع المفردات فلا يتم لان الوضع النوعي
 كما ذكره الحلبي على الازهرية ان يوضع اللفظ لقانون
 كلي صادق على قضايا مندرجة تحته مثل المركب
 الاسنادي وضع للكلمة او ما جري مجراها اذا
 ضمت الي اخرى او ما جري مجراها حيث يفيد الغم
 حسن الساتوت عليه فيصدق بزيد قائم ويقوم
 زيد وقام زيد رقم وهذا اصطلاح طاري واللغة
 لا تفرق ذلك وانما تعرف وضع المفردات وان نطقت
 بالمركبات الاسنادية اذ لا يلاحظوا وضع المركب
 الاسنادي للقانون الكلي وانما هذا اللادبا
 من العلماء وان اردنا ان وضع المركبات غير وضع
 المفردات وهم ارباب الادب فهو اصطلاح لا لغوي
 فصحيح لكنه خلاف ما تقتضيه عبارة انهم فان الذي
 تقتضيه اتحاد الواضع وهذا بناء على حد الاقوال
 في وضع اللغات وهم البشر فاسل **قوله** فان استعمل

ذلك المركب أي نحو هذا المركب فما يمكن فيه التفصيل
الذي ذكره بعد قوله فلا بد في قوله والا فغير استغارة
لأن زيد قائم لا يمكن فيه ذلك غايته أنه مثاله وهو
لا يشترط صحته **قوله** كقوله هو أي الحق للجمل في
هذا المثال أنه ليس من قبيل المجاز في شيء بل هو
من قبيل الكناية المركبة فإن القرينة وهي حال
الشاعر لا تمنع أن يراد مع إنشاء الخسر والنحر
المعني الحقيقي والسعد في المثال الذي ذكره
بالاستغارة التمثيلية أعني تقدم رجلا الحق لا
يتعين الاستغارة الجواز أن يلاحظ العلاقة المشابهة
كالسببية والمسببية فالتقديم الرجل وتأخيرها
مسبب عن معناه المجازي الذي هو الفرد فيكون
من الخلاق اسم المسبب على السبب فقد تحقق
المجاز في المجموع من غير تصرف في الأجزاء وليس
استغارة تمثيلية بهذا الاعتبار **قوله** وتقرينه
بما ذكره يعني الخطيب أي حيث قال وأما إلى المركب
المستعمل فيما شبه به معناه الأصلي تشبيه التمثيل
للمبالغة في التشبيه **قوله** العقد الثاني **قوله** في تحقيق
الحق أي في بيان ذكرها على الوجه الحق ويحتمل أن المراد
بالتحقيق ذكر الشيء بدليله إذ قوله فيها يأتي وحيد
وجه تسميتها استغارة بالكناية أو ممكنة

ظاهر

ظاهر في قوة الدليل فتأمل **قوله** أي كلماتهم الم دفع
لما يقال كلام المعنى غير ظاهر لأن فاعل الاتفاق لا
يكون الامتداد وهو هنا واحد وهو الكلمة فلا
يصح الاستناد حينئذ وحاصل الدفع أن الفاعل
متعدد بحسب المعنى أي اتفقت كلمات القوم
فلاستناد صحيح غايته أنه يجوز في إطلاق الكلمة
على الكلمات على سبيل المجاز المرسل لقصد المبالغة
فهو من باب إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
لكنه أن الاستدلال مترجى وصارت كالشيء الواحد
قوله حتى كان المصادر عنهم كلمة واحدة من حيث
أن مودي ماصدر عن أحدهم هو مودي ماصدر
عن الآخر والألف الضرورية لشخص ماصدر عن أحدهم
مغاير لشخص ماصدر عن الآخر ولذا عبر التسم
المحقق بكأن الغير المفيدة للتحقيق **قوله** والمراد
اتفقت أروهم دفع به ما عساه أن يقال أنه لا معنى
لاتفاق الكلمات من حيث هي كلمات وحاصل
الدفع أن المراد من الكلمات الذي عبر عنها بالكلمة
الألف مجازا مرسلًا أيضا من إطلاق الدال على
المدلول لأن الكلمات دالة على الألف التي هي الاعتبارات
تكون كلامه قد اشتمل على مجاز عن مجاز عن حقيقة
حيث يجوز بالكلمة عن الكلمات ثم بالكلمات

قوله الدال على المركب

عن الآراء ولك ان تقول لا حاجة لذلك لان كلمة
المصنف مفردة مضاف فيعم كما هو القاعدة فهو في قوة
المتعدد اي كلمة زيد وكلمة عمر والي اخره فلم يكن في
كلامه الا التجوز بالكلمات عن الارادون التجوز
بالكلمة عن الكلمات فتأمل **قوله** والا سناد مجازي
اي وبعد ارادة ان المراد من الكلمات التي عبر
عنها بالكلمة عن الآراء فاستناد الاتفاق الي
الآراء من قبيل المجاز العقلي حيث ما استند
الفعل الغير ما هو له لان حقا اتفق ان استند
الي الاشخاص اصحاب الآراء لا للآراء نفسها
فيكون من تمة ما قبله لان حاصل ما قبله توجيه
صحة الاسناد وهذا توجيه ان الاسناد حقيقي
ومجازي فيكون قد اشتمل كلام المصنف على ثلاثة
مجازات اثنان في الطرفين وواحد في الاسناد
بنا على الاعتبار الذي ذكره السارح ومجازين
احدهما في الطرفين والثاني في الاسناد بنا على
الاعتبار الذي اسلفناه ذكر وفي بعض النسخ
او الاسناد الخ يا و بدل الواو فلا يكون من تمة
ما قبله بل جوابا مستقلا حاصله ان محل وجود
تعدد الفاعل اذا كان الاسناد حقيقيا اما اذا
كان مجازيا فلا يضر وحدة الفاعل للاتفاق الذي

هو

هو الكلمة وفيه نظر لان الفرق الذي ذكره بين
الحقيقي والمجازي هو في جواز تانيث الفعل وتذكيره نحو
اتفق الكلمة واتفقت الكلمة لاني الفاعل فالتأنيث
انه لا بد من تعدده سواء كان حقيقيا او مجازيا
فالمصير النسخة الاولى ويمكن ترجيع هذه اليها
يجعل او بمعنى الكرا وفتأمل **قوله** اي اتفقوا الخ
بيان للحقيقة المجازي الاسناد **قوله** علي طرف لغو
متعلق بانفقت وضمير انه للبحاك والشان **قوله**
وهي مشبه ومثبه به عدها في التلخيص ركنا
واحد وجعل الركن الرابع الغرض العايد الي
المشبه نحو قوله **هـ هـ هـ هـ هـ**
في صدر موقد هو بحر مسك موجه الذهب
او المشبه به نحو قوله **هـ هـ هـ هـ هـ**
وبدا الصباغ كان عزلة وجه الخليقة حين يمدح
وتفصيل ذلك مذکور في محله فارجع اليه ان اردت
قوله اي ما لواني الخ لما كان يتبادر من عبارة
المتن ان المراد بالمشبه ما ذكر لا ان يكون مشبها
بالفعل لانه الغرض الكامل المتبادر عند الاطلاق
مع انه لا يجب ذلك في باب الاستغارة لان منهاها
ما تقدم على تناسي التشبيه وجعل المشبه من
افراد التشبيه به اذ عاده السارح بتفصيل

المشبه بقوله اي ما لو اتى الف وحاصله انه ليس
المراد بالمشبه ما هو المتبادر منه بل المراد به
المشبه بالقوة اي ما يصلح لان يكون مشبه لو اتى
باداة التشبيه بغزبية ما تقدم وما ياتي تفر لا يد
بعد ذلك من مزيد في التفسير ليصح تقرير ما بعده
عليه اي ما لو اتى باداي التشبيه كان مشبهام مع صحة
الاتيان بكاف التشبيه صحة جارية علي اسلوب
البلاغة فحينئذ يصح اخراج زيد في جواب من يشبه
خالد لانه وان صدق عليه انه لم يصح بسواه
وانه مشبه لو اتى باداة التشبيه لكان لا يصح الاتيان
بكاف التشبيه نظرا لاسلوب البلاغة لانه يجب
الاقتصار في باب البلاغة على اقل ما يكفي
كزيد في المثال المذكور دون ان ياتي بزيد عليه
فمنه لان استعادة التشبيه علمت من السوال
اي من يشبه فلا حاجة للزيادة بل هي ح تكرار
الاحتراز عند باب البلاغة وان صح تقطع النظر
عنها وفيه ان ذلك تكلف لا حاجة اليه لان المثال
المذكور خارج بقوله بعد ودل عليه بذكر ما يخص
المشبه به بل بالسوال علي انه لم يدخل حتى يحتاج
لاخراج لا زيدا في جواب من يشبه خالد ليس
مشبه لان يشبه في المشابهة وهي الاخبار عن

٩٥
المماثلة في الواقع بين شيئين لانه التشبيه الذي هو
فعلي الفاعل وهو الخالق المشي بالشيء والحديث في
التشبيه لا في المشابهة بدليل اذا شبه الي اخره
فتأمل **قوله** اذا لا يصح الي اخره قد علمت ان
وجه عدم الصحة من حيث انه يجب الاقتصار
في باب البلاغة علي اقل ما يكفي وكذا ان تقول وجه
عدم الصحة من حيث ان الجواب ليس علي طبق
السوال لان السوال متعلق بالمشابهة التي
هو المماثلة والجواب متعلق بالتشبيه الذي
هو الا لخالق بنا علي الاعتبار الذي اسلفناه
لك وشروط صحة الجواب ان يكون مطابقا
للسوال فتأمل **قوله** اي علي ذلك التشبيه
الضمير في النفس اورد عليه ما حاصله ان
تفسيره هذا لا يلتزم مع قوله السابق اتفقت
كلمة القوم الخ لانه انما يظهر بالنسبة لمذهب
الخطيب دون مذهب الجمهور والسكاكي لان
الدلالة بذكر ما يخص المشبه به عند الجمهور
علي اللفظ المستعار وعند السكاكي علي دعوى
تقرر الاتحاد وحاصل الدفع ان التشبيه اصل
بالنسبة الي كل استعارة وان كان واجب
النسبة في حال الاستعارة فانما هو لا بد منه

فالتشبيه المضمرة في النفس موجود في كل استغارة
فيشتمل الاستغارة المكنية على سائر المذاهب
غائبة انه اعتبر مدلولها عند الخطيب حيث جعلها
نفسه ولم يعتبر كذلك عند الجمهور والسكالي
فليست الدلالة الاعلى عند كل احد فيطل ما ذكره
المفتصم بلفظ الحق والتام الكلامان فيما مل **قوله**
بذكرها الحق زاد لفظه لفظا لانه يتعلق به الذكر
اذ هو انما يتعلق بالدواء لا بالمدلولات ودفع عما يتبادر
مما يخص المشبه به من ان المراد ما يخصه لفظا
ومعنى لانه الفرد الكامل المتبادر عند الاطلاق مع
انه لا يصح فصل الكلام عليه والا لزم ان يكون
مخويفون عند الله اذا استعمل النقص في
ابطال العهد ليس من قبيل الاستغارة في شيء
لانه لم يدل على التشبيه بذكر ما يخص المشبه به
لفظا ومعنى بل لفظا فقط بان النقص بهذا الاعتبار
ليس خاصا بالمشبه به بل بالمشبه به بلفظ ما يخصه
المشبه به مع انه من قبيل الاستغارة بالكتابة
قلعا وتلخيص الدفع الذي اشار اليه ان المراد
بما يخص المشبه به ما يخصه بحسب اللفظ سواء
خصه بحسب المعنى ايضا كالنقص اذا اراد به
فك طاقات الحبيل ما يصح بل واجب ان ترتب على

قوله



عدمه فساد كما هنا **قوله** لكن تركها المهم لانه
ليس بصدد ما فتركها اقتضارا على اهم المقصود
بالذات الان اول كونها لازمة لها لا تغايرتها ومن
باب الاكتفاء كسرا بيل نقباء الحراي والبرد **قوله**
لكن اضطربت استدراك على ما يوهيه قوله السابق
انقثت من عدم حصول خلاف بينهم والاولي
اما يقول اضطربت اقوالهم الى ثلاثة اقوال
لتكون نصا في افادة ان الاضطراب الى ثلاثة
اقوال لان بدو نه كما يصدق بالاضطراب الى
الثلاثة يصدق بالاضطراب الى الاثنين والاكثر
من الثلاثة ولعله لم يذكره لكونه يعلم مما ياتي
فيما مل **قوله** وليس هو معنى اختلفت اي ولا
يصح ان يكون بمعنى اختلفت وذلك لامرين الاول
قوات المقابلة للاتفاق لان الذي يقابل له
الاختلاف لا الاختلاف الثاني اقتضاه
ثبوت الاختلاف لجميع المذاهب مع انه
ليس كذلك لان المختل كما ياتي انما هو مذهب
السكالي والخطيب دون مذهب السلف وه
فتعين جملة على الاختلاف ولم يتفرع للترك لا
فما ولا اثباتا مع انه من جملة معاني الاضطراب
اي لعدم مناسبتة هنا **قوله** في شخص العنيتين

اي تعيين المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان
اي استغارة بالكناية واستغارة تخيلية ومقتضى
حكمه بنزول المعنى التخيلي افراد اللفظ والمعنى بحيث
يقول في تشخيص المعنى الذي يطلق عليه هذا اللفظ
لان المعنى الاخر الذي يطلق عليه اللفظ الاخر سياتي
الكلام عليه في عقد يخصه **قوله** وذلك اي وبيان ذلك
قوله ما يميز من كلام القدماء لم يقل ما ذهب اليه
القدماء الذي بعده المتأخر علي المعنى لقوله الا ان
ذهب السلف بانه كان الاولي لتعريفهم او يوحى
من كلام السلف الخ ذلك معلوم من كلامهم بطريق
المفهوم لا بطريق الصراحة ولذا قال المحقق التفتازاني
ومعناه هذا المأخوذ من كلام السلف هو ان لا يصرح
بذكر المستعار بل بذكر دعيه ولا زمة الدال عليه
قوله وقال الانسب فقال لان المعهود
في مثله العطف بالغال لا بالواو وقال عز عن قال
ونادي نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي
قوله وتعرض لها الام للامرتم هو يحتمل ان يكون
مستعملا في معناه الانشائي وتلك الامر لنفسه
حيثية شدة الاعتناء ببيان الاقوال في الاستغارة
بالكناية وهو معنى الخبر اي لغرض تشخيص
قوله في ثلاث اي جردن النار لتكون المعرودة

موتنا

موتنا **قوله** حال كونها من يله لعل جواز الحالية
بنا على مذهب الفارسي هذا ولا يبين الحالية
بل يجوز الجرح على الوصفية الفرايد والمرعي الجهمية
لمبتدأ محذوف اي مجعولا ذيلها الخ لم يعهد في كتب
اللغة كون التذييل بمعنى الجعل بل المعهود فيها
كالصاح نظوي الذيل فما بعده هو المعنى اللغوي
وهذا المعنى للتذييل مستخدم في حدوث شهرة
فكا الانسب التصدير بما بعده بالنسبة اليه
ولا يخفى ما في كلامه من الاستغارة المكسبة والتخييل
حيث تشبه الفرايد بالثياب بجامع تشبه كل علي
ما ينبغي على احد المذاهب ومن يله تخيل على احد
المذاهب ايضا **قوله** قوله ام لا فيه وقوع امر
المتصلة بعد هل التي لطلب التصديق والمتصلة
مدخولها مفرد مثل عندك زيد ام عمرو
فحقها بعد الهزة لانها تأتي لطلب التصديق
والتصديق فقط فالمناسب او بدل ام او ذكر
الهزة مع بقا ام وهو مفرد ودان ام في هذا
الموطن واقع بعد هاء جملة اذا التقدير هل
يجب اولا يجب فني بين تصديقين فتأمل وانما
كانت ام هنا متصلة لعدم استئنا ما بعدها
عن ما قبلها لا منقطعة لان معناها الاضرب

وهو غير مناسب هذا **قوله** اي القدماء من
تقدم السكاكي كالشيخ عبد القاهر الجرجاني
واصرايه لاما يكمل السكاكي فان له مذهبا
يقرب منه ما ياتي وكذلك الخطيب **قوله** من
تقدمك من ابايك واقاربك اقصر الجوهر
في الصحاح على الاول حيث قال سلف
الرجل اباؤه المتقدمون وتعل محل تخصيص
السلف بالاباء اذا اضيف لمعرد كما اذا قيل
قال سلفي اما اذا لم يضاف كالواقع في عباراتهم
فالمراد به ما يعبر بالاباء والاقارب **قوله** فسمي
القدماء بذلك اي بساير السلف وهذا اشاره
الي ان في كلامه استعارة لضرحيه تخفيفيه
حيث شبه المتقدم من العلماء بالاباء بجامع
حصول النفع لكل وان اختلفت جهة النفع
فان العاقل سبب لحياة الارواح والاباء سبب
لحياة الاشباح واستعمل اسم المشبه به في المشبه
قوله ابا في التعليم في معنى بالسببية على حد
قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في
هرة اي بسبب هرة **قوله** الى ان المستعار
بالكناية متعلق بذهب والاشبه الي ان الا
استعارة المحم لانه الاسم المحدث عنه فيما سبق

ولانه المتفق عليه بين ارباب المذاهب
لجلا في المستعار لان المشبه عند الخطيب التشبيه
المفهرقه ولا يثبت مستعارا بالكناية تشبيه
في الاستعارة المشبه **قوله** قوله لفظ المشبه
اي اللفظ الدال على المشبه به فالاضافة من
اضافة الدال الى المدلول **قوله** الغير المصرح
به صفة اللفظ وفيه ان اللفظ هو الصوت
المشتمل على بعض الحروف والصوت يكون مصرا
به البتة اللهم الا ان يعبر في الصوت بان يراد
به ما يشتمل ما كان بالفعل او بالقوة او جعل
ما هنا من قبيل الثاني باعتبار انه لما صرح
بلازم معناه الذي هو القرينة كان كانه مصرح
به بنظر الضمير المستفزة حيث جعلت الفا
لما بالقوة فتأمل **قوله** بالرفع صفة اللفظ
اي ولا يصح الجر على انه صفة المشبه به لان
الاستعارة من وظايف الالفاظ لا من وظايف
المعاني بل وظايفها التشبيه كما علمت مما تقدم
غير مودة **قوله** في النفس اي نفس المتكلم
المتعلق بالاستعارات قلت قد يشتمل هذا
على مقتضى عهد الله مما هو من افراد
الاستعارة بالكناية اذ كيف يعقل ان البار

بلا حظ علاقة ويَعْمُرُ في نفسه لفظ المشبه به
ويرمز اليه بذكر لازم مع ان ذلك من اوصاف
الحادث بحسب ظاهر التعبير فالجواب
ان تشبيه احد المعنيين بالآخر وملاحظة
العلاقة التي بينهما واصنام لفظ المشبه به
في النفس منظور فيه لحال من انزل القرآن
بلغتهم من حيث ان ذلك كما من في انفسهم وان
عجزوا عن التعبير فتأمل **قوله** اي الى معناه
اشارة الى ان كلام المصم على تقدير المضاف اي
المرموز الي معني ذلك اللفظ بذكر لازم ذلك
المعني لان من المعلوم ان اللازم للمعني لا
لفظ ولك ان تجعل ضمير اليه عايد اي لفظ
المشبه به وتقدر المضاف في جانب اللازم
اي المرموز الي ذلك اللفظ بذكر لازم معناه
والمال واحد وذكر في الاصل انه يجوز ان يكون
الرموز صفة المشبه واستظهره بعضهم
لعدم الاحتياج الى تقدير المضاف وفيه شيء
بل الاول اظهر ان كيف ذلك مع الفصل بينه
وبين معونه بعنت اللفظ وهو المستعار
اذ لا يقال جاء غلام زيد الفاضل العالم بالجد
صفة لزيد **قوله** استعارة السبع للشيء

اي

اي استعارة هذا اللفظ كدلولها بعد تشبيه
مدلولها بمدلوله **قوله** كاستعارة الخ اى
استعارة مصرحة تحقيقية مجردة ان جعلت
القريبة حالية وهو كون المقام مقام تشاؤ في
الحام من ملايمات المشبه زائد عليها ومطلقة
ان جعل يرمى نفس القريبة كما علمت مما تقدم
قوله قوله بل ذكرنا لازم على تقدير مضاف
كما علمت مما تقدم اي لازم معناه **قوله** من غير
تقدير حال من تاييب فاعل المستعار **قوله**
قوله في نظم الكلام اي تركيبه وانما اشترط عدم
تقدير فيه لانه ان قدر فيه كان تقديره متافيا
للاستعارة الممكنة لانها ابد لا يصرح فيها باسم
المشبه به والمقدر كالثابت فكانه مصرح به
قوله وذكر اللازم الخ رفع به ما قد يرد من
ان ذكر اللازم قريبة على تقدير لفظ المشبه به
في نظم الكلام فاشترط عدم تقديره بيا فيه
وحاصل الدفع ان المراد قصده واخذه من
عرض الكلام اي من جانبه وقوته لا من جوهره
ولامن ملاحظة مقدرا لانه كالثابت والفرض
انه غير ثابت اصلا اذ لو ثبت ولو بالتقدير لم
يصح الاستعارة اذ لا يجمع فيها بين الطرفين

وهذا لا يقتضي تقديره في نظم الكلام فلهذا انفي اوله
بقوله من غير تقدير وثبت ثانيا في قوله على تقديره
فاختلف مورد الاثبات والنفي فلا تنافي في الشرط
الاتحاد المورد **قوله** اي قصد لفظ المشبه به
وهو السبع فيه انه مخالف ما حققه فيما تقدم من
ان الدلالة في الحقيقة بذكر اللام انما هي على التشبيه
اللام الا ان يقال لما كان المقصود بالذات عند
الجمهور لفظ المشبه به جعلت الدلالة بذكر اللام
عليه قصدا وبالدلالة لا افتقاره الى القرينة لكونه
استغارة وهذا لا ينافي ان دلالة على التشبيه
بطريق النسخ والاستلزام فيحمل الدلالة على التشبيه
فيما تقدم على ما يعم الدلالة عليه ضمنا عند غير
الخطيب وصرحا عنده وهنا قصدا وانما جعل
هناك ضمنا وهنا قصدا لان الاستغارة مبناها
على تناسي التشبيه فكيف يكون ذكر اللام دليلا
عليه قصدا **قوله** وجه تسميتها ضميره عايد
على المستغارة معنى الاستغارة او انه انت الضمير
نظرا الى المفعول الثاني وهو استغارة فانه
مفعول تسميته والاول الضمير **قوله** او استغارة
مكنية ذكر لفظ استغارة اشارة الى انه متدرجا
كلام المعص لان مكنية عطف على بالكناية فتسحب

عليه

عليه علايقه فهو ثابت ثابت فلهذا ما يرد من ان المعص
حذف جزء العلم لان الاسم مجموع استغارة مكنية
لا مجرد مكنية علمي ان حذف جزء العلم جائز كما صرح
به في الكشف في تفسير سورة البقرة **قوله** اما
الكناية فشر على غير ترتيب اللف **قوله** ولما فيه
عطف تقدير **قوله** واما الاستغارة اشارة
الى انه لا يشترط ان يكون وجه التسمية بمجموع
الجزئين منظورا فيه للغة كالجاء الثاني من العلم
والاخر منظورا فيه للاسقاط كالجاء الاول منه
قوله لا الى غيره استغارة المحصر من تقدير الجاء
والجور على عامله ثم هو من قصر الموصوف اي
صاحب الكشف ان على صفته اعني الذهاب اليه
قول السلف ولا يصح ان يكون من قبيل قصر المصنوعة
اي الذهاب الى هذا القول على المصنوع اعني
صاحب الكشف لانه ليس قاصرا عليه لذهاب
السلف اليه ايضا **قوله** حيث قال الى اخره علة
لقوله ذهب اي ذهب صاحب الكشف الى
ما ذهب اليه السلف لقوله في الكلام في يققنون
الآخر **قوله** من حيث تسميتهم العهد الى اخره
في حجية تعليل اي انما كثر استعمال النطق في
اسرار العهد مع انه خلاف ما وضع له وهو

بما يصح وجه التسمية ولو كان
احدهما منظورا فيه للغة

حل الشعران المفتولة لاجل تسهيل العهد المقرون
بالنقض حبل على سبيل الاستغارة اذا لا اقترا
المذكور يقتضي صرف النقض الى ما يناسب العهد
وهو الا بطل **قوله** على سبيل الاستغارة اي
استغارة الحبل الذي لم يذكر في نظم الكلام للعهد
المذكور فيه فاذا بدت تلك موافقة القوم في عاقلوه
قوله كما فيه الحلة علة للعلة اعني قولهم من حيث
تسميتهم الحلة انما يسمى العهد بالحبل الحلة لما فيه
اي في العهد من اثبات الوصلة بين المتعاهدين
اي كما ان الحبل فيه اثبات الوصلة بين المروطين
وهو اشارة الى بيان الجامع في وجه التسمية **قوله**
وهذا اي تسمية العهد بالحبل مأخوذ ومستمد
من اسرار الحلة فمن ابتدائية **قوله** عند ذكر الشئ
المستعار اي وهو الحبل في الآية المذكورة **قوله**
فبينهم واذا ذكر الرمز اي بذكر دال الرمز وهو
النقض في الآية المذكورة لان الرمز معني من المعاني
وهو لا يتعلق بالالفاظ فالكلام على تقدير المضاف
قوله على مكانه اي المستعار ثم المراد بمكانه
اما نفس المتكلم لا ضمارة فيها اي على وجوده في
نفس المتكلم وان لم يذكر في نظم الكلام بقرينة ذكر
اللازم والا كان ذكره عبثا ويحتمل ان المراد بمكانه

نفس

نفس التركيب على معني اذ المكان له اي ان
ذكر اللازم قربة دالة على المكان المستعار وان
لجدير والجوريم بالذكر في التركيب فحيث لم يتلفظ به
فيه فهو مقدر وهو الاظهر فتأمل **قوله** فقيه اي
ذكر الافتراض **قوله** على ان الشجاع اسد احي
لان الافتراض من اوصاف الاسد **قوله** هذا اي
قوله مشاء الحلة كلامه اي صاحب الكشف **قوله**
المراد الثانية في المكنية على مذهب ما ذهب اي
اليه السكاكي **قوله** وفي رده النبعية اليها اي الي
قربتها كما هو معلوم فيما مروسيا **قوله**
ولما كان الحلة علة مقدمات على معلولها اعني قوله
عقب الله **قوله** من كلام السكاكي ليس المراد
بالكلام حقيقة بل النقوش الدالة عليه فاستعماله
فيها مجاز مرسل من ذكر اسم المدلول واردة
الدال **قوله** يحيل لم يعبر بحال او ما يحيل اشارة الى
استمرار الميل وتجدده على ثبات الارهاق
لان الفعل الماضي يدل على الانقطاع واسم
الفاعل حقيقته في الحال دون الاستقبال واسناد
الميل الى الكلام من قبيل الاستعمال في الجاز في الاسناد
لان الباقي في الحقيقة اصحابه لا هو لكنه كان نزل
عما في القصير اسند اليه ما اسند اليهم **قوله** عقب

الخ جواب لما اي ذكر مذهب السكاكي عقب مذهبهم
قوله قلن عبارة عبارة الخ دفع ما يرد مما يؤول
 من قوله كثير من كلام السكاكي يميل الخ من ان اذا
 كان كذلك فلا وجه لافراد مذهبهم بقريضة تخصه
 وتلخيص الدفع ان الافراد نظر الى القليل من كلامه
 الظاهر في مخالفتهم وبالجملة فكلام السكاكي لا تفرج
 فيه باحد المذهبين بل عبارة محتملة للمذهبين
 غاية ان الكثير فيها يميل الى موافقة السلف
 والقليل يميل الى مخالفتهم والنعم راعي للجهتين
 فعقب مذهبهم بمذهبهم نظرا للادوي وافرد
 مذهبهم عن مذهبهم نظرا للثانية واما التقاريف
 فصرف المايل من كلامه الى المخالفة عن ظاهره
 ورده بالتاويل الى كلام السلف وكان الحامل له
 على ذلك انه لما راي مذهب السلف ارجح دليلا
 واغوى رجلا لا مذهب السكاكي اليه لان عباراته
 محتملة والمنبادر انه موافق من تقدمه والوارد
 المخالفة لصريحها ورد عليهم وكان يذكر مستندا
 لمذهبهم فالحمل على الموافقة اولى حتى تثبت المخالفة
 بالتصريح الذي لا يقبل التاويل **قوله** ولذا اي
 ولظهور المخالفة من بعض المواضع لا القطع بها
 منها عبر الخ وانظر لم جمع بين لفظ يشعر ولفظ

الظاهر

الظاهر مع ان احدهما لا في الدلالة علي
 المخالفة تأمل نكتته **قوله** بانها متعلق بيشعر
قوله كالمنية اي كلفظها **قوله** في مثالنا اي
 المذكور وهي انشبت المنية الخفاها **قوله**
 بادعاء اي يستعمل في المشبه به ادعاء الخ فالبا
 للسببية او للملازمة على انه حال من المشبه
 اي مكتسبا بادعاء ان المشبه عين المشبه به
 والمراد ادعاء ذلك بواسطة المبالغة في التشبه
 حتى يدعي ان للشيء فردين متعارفا وغير
 متعارف فافهم **قوله** اي المشبه اي الضمير
 للمضاد اليه ورجوع الضمير للمضاد اليه
 جائز وان كان قليلا بالنسبة لرجوعه الى المضاد
 قال تعالى كمثل الجوارح اسفارا **قوله** وانكار
 عطف على ادعاء **قوله** بقريضة ذكر اللازم اي
 قريضة هي ذكر اللازم فالإضافة بيانية واللازم
 في المثال المذكور لا ظفار **قوله** فالمنية الى اخر
 تغريغ على مجموع المتقاطعين من الادعاء
 والانكار المذكورين وضمير به للمنية باعتبار
 لفظها **قوله** السبعية لها اي الكون سبعة
 فاليامس دريه للسبعة **قوله** بقريضة الخ
 الاضافة لبيان **قوله** واختار السكاكي

الاستغارة التبعية لله اعترضه المحقق المقتصر بلفظ
 الحق بما حاصله ان حديث رد التبعية الى الكنية
 مبني على تحقيق معنى التخييلية عند السكالي
 لانها القريبة للمكنية ولا محالة ان رد الشيء الى الشيء
 اخر فرع تحقيق وبيان معنى ذلك الشيء الاخر والمص
 حقق معناها على مذهبه الا في الفريدة الثالثة
 من العقد الثالث فكان الانسب تأخير رد التبعية
 والاعتراض عليه الى هناك وذكره هنا من ذكر الشيء
 في غير موضعه واجيب بان المص انما ذكره هنا
 اهتماما ببيان الاصل لان المكنية اصل التخييلية
 لانها قريبة مما هي فرعها وفيه ما فيه فتأمل **قوله**
 على نحو متعلق بحذف افاده مجموع المتعاطفين
 بالواو اي جعلها جارية على نحو اي مثل وطريق قوله
 الحق وفيه ان قول المص على عكس الحق كذلك فليزم تعلق
 حر في جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد وذلك
 ممنوع الهم الا ان يكون متعلقا باختيار
 اي اختيارا جارية على نحو الحق فلا يلزم ما ذكره لكنه
 بعيد لان حقه ان يكون قبل قوله يجعل الله وبالله
 فما ذكر لا يرد على المصنف لان الذي في عبارة متعلق
 واحد لا اثنين بل على التمسك لانه لم يجه كلام المصنف
 بان المجموع كلامه فتأمل **قوله** في المسئلة والمفادها

يجوز

اي من نحو انشئت المسئلة المفادها **قوله** استغارة
 بالكنية اي عن الاشياء **قوله** على عكس اي اخذ
 وبالله فحاصله انما جعله يقوم قربة الاستغارة
 التبعية يجعله هو استغارة بالكنية وما جعله
 استغارة تبعية يجعله قربة الاستغارة بالكنية
قوله في مثل متعلق بذكر ما وشمل المثل نحو قوله
 تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا وقوله ولا صلبتكم
 في جذوع النخل فهو في الآية الاولى يجعل العداوة والحزن
 استغارة بالكنية عن العلة الغائية ونسبة لامره
 التعليل اليه قربة وفي الآية الثانية يجعل الجذوع
 استغارة بالكنية عن الظروف والامكنة واستعمال
 لفظ في قربة على ذلك وعلى هذا القياس **قوله**
 من ان الله بيان لما **قوله** بان شربت الخباز والمقصود
قوله بمعنى الدلالة احتراز عنه اذا كان بمعناه
 الحقيقي لانه بعد استغارة تجرد عن معناه الموضوع له
 وصار المراد منه الان معناه المجازي وبقي ان الانسب
 لما فرعه بعد من قوله فتطقت استغارة الحق ان يقول
 واستغير نطق مجرد اعني معناه لدل وكانه استغنى
 عن التصریح به لكونه يعلم من استغارة المصدر لانه
 اصله وان فائدة الاشتقاق المذكور صحة ان يستغار
 الفعل للفعل منسوبة للفظة والكان عشا ينبغي

Copyright

University

التخرجه عنه فتأمل **قوله** وانما اختار ذلك اي رد الاستعارة
 المتبعية الى قرينة المكنية وتقليل الاقسام عطف ملزوم
 على لازم لا نه يلزم من تقليل الاقسام ايثار الضبط
 وتقريبه ويحتمل ان يكون من عطف السبب على السبب
 فتأمل وبقي ان يقال ايثار الضبط وتقليل الاقسام
 كما يحصل برودة المتبعية قرينة المكنية يحصل بعكسه
 اي رد المكنية الى قرينة المتبعية فلا يترتب تقليل
 للاختيار المذكور ومثله في عصام الدين والوجه كما
 اسلفه العصام ان الاختيار المذكور دون عكسه لقلة
 الاعتبار فان الاعتبار في المتبعية اكثر منها
 في المكنية ورجوع اكثر اعتبار الى الاقل احري من
 عكسه فتأمل **قوله** ويرد عليه لما كان الرد عليه قويا
 عبر برده كما هو قاعدة اهل العقول اذا كان البحث
 قويا ان يعبرون به كما يعبرون بفيه بحث او نظرا
 او اشكال او مناقشة او لا نسلم او يمنع ذلك او هو
 معترض او خوذتك مما يدل على قوة المورد بخلافه
 اذا كان ضعيفا فيا تون بلا يقال او لا يرد اولاه
 يشكل او قيل عليه او خوذتك مما يدل عليه على صيغة
 فتأمل **قوله** من الرد وعليه يقترايرد بفتح فقم
 فتشديد **قوله** او الورود وعليه فيقرافتح تشديد
 فتحقيق وبالجملة فقد افاد الشئ بتريديه ان في الكلام

صبيطين

صبيطين مع اختصار **قوله** فيرد عليه في القول الاول
 الذي بين به ان في الكلام المعصم نشر على ترتيب اللف
 اي ان المنشورنايبا على ترتيب الملفوف او لا لم
 يستعمل الا في معناه اي فهو غير مستعار فلا استعارة
 مع **قوله** بان لفظ المشبه الى قوله فلا يكون استعارة
 حاصله قياس من الشكل الثاني ذكر المعصم صغراه
 والنتيجة وذكر التمه كبراه ودليل اللبري والصغري
 فاما صغراه فقوله لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه
 ودليلها قول الشئ للمقطع الخ واما كبراه فقوله الشئ
 ولا شئ الخ ودليلها قوله لان السكاكي الخ واما واما
 التسمية فهي قول المعصم فلا يكون الخ ونظم القياس
 يكون هكذا لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه ولا شئ
 من الاستعارة يستعمل في معناه فالنتيجة لاشئ
 من لفظ المشبه باستعارة فتأمل **قوله** للمقطع
 بان المراد بالمنية الي قوله غاية الامر اذا ادعينا
 الخ كما عرضه به التوركة على ما دفع به المعصم بلطف
 الحق هذا هو البحث في رسالة الفارسية وحاصل
 ما دفع به ان للسكاكي ان يقول المنية مستعملة في
 الموت الموصوف بالاختداد بالسبع وهذا المعنى غير
 المعنى الذي رفعت له المنية لانها انما وضعت بالموت
 الجوع عن الوصف بالاختداد بالسبع وقرن ما بين المقامين

لان الشئ مع غيره غيره في نفسه وخلاصة تترك
 المسئلة عليه انا لا نسلم ان المسئلة مستعملة في الموت
 الموصوف بالاختاد بالسبع بل في الموت المجرد كما
 يفيد من الحصر في قوله لا غير ودعوي الاختاد المذكور
 لا تقتضي استعمال الشئ في غير ما وضع له لانها
 انما فهمت من اضافة الاكفار الي المسئلة لا من جوهر
 لفظ المسئلة وكلام التقدير في الذي الشئ فقيعي اثره
 صريح في رد ما ذكره السكاكي وعبارته وبالجملة كل احد
 يعرف ان المراد بالمسئلة ههنا الموت وهذا اللفظ
 موصوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة **قوله**
 اختاد الموت بالمسبع اي مثلا والافهم هذا التعزيز بجري
 ايقاع في لفظ الحال في نقطة الحال وما شاكله من محل
 ما يصدق عليه استغارة بالكناية **قوله** وتزيد
 الاخرى والمسئلة لم يرد بها الطرف الاخر الذي هو السبع
قوله وجعلها عطف على نفس وضمير المستتر للسكاكي
 والبارز للاستغارة **قوله** وقد اجاب هو المص
 حاصل ما اجاب به كما ذكره السعد وثقله عنه انا نقل
 ها هنا باسم المشبه ونفعل بالا استغارة المص
 بها يسمى المشبه فكما ندعي هنا ان السجاعة مسمى
 للفظ الاسد بارثكاب تاويل كما مر حتى يتبين لنا
 التعذر عن التناقض لان ادعاء الاسد به ونصب

القرينة

القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك
 ندعي هنا اسم المسئلة للسبع وكونه مرادفا للفظ
 السبع بارثكاب تاويل وهو ايدخل المشبه في جنس
 السبع للمبالغة في التشبيه يجعل افراد السبع قسمين
 متغاري وغير متغاري ثم نذهب على سبيل التقييد
 الي ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين
 كللفظ المسئلة والسبع حقيقة واحدة ولا يكونان
 مترادفين قتاني لنا بهذا الطريق دعوي السبعية
 للمسئلة مع النص صريح بلفظ المسئلة **قوله** عليه مناقشان
 منها كما ذكره السعد وثقله عنه انا ذكر لا يقتضي
 كون لفظ المسئلة مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق
 من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج
 عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا سمي الرجل
 السجاعة من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يفسد
 استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان
 مجازا فلذا اذا جعلنا اسم المسئلة مرادفا لاسم السبع
 بالتاويل لم يفسد استعماله في الموت بطريق المجاز
 حتى يكون استغارة بل هو حقيقة فليتأمل هـ
قوله مع اجوبة منها ان قيد الميشية ملحوظ
 في تعريف الحقيقة فهي الكلمة المستعملة فيما هو
 موصوع له بالتحقيق من حيث انها موضوعة

له بالتحقق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المسية في مثل
قولنا انشئت المسية اظفارها استعمال فيما وضع له
بالتحقيق من حيث انه موضوع بالتحقيق بل من
من حيث انه جعل فراد من افراد السبع الذي لفظ
المسية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك
ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار موضوع
في مثل قولنا ذمت مسية فلان وقد يكون باعتبار
انه موضوع للسبع مراد فله والموت من افراد السبع
غير متعارف كما في اظفار المسية فاستعماله باعتبار
الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان
استعماله فيه من حيث انه موضوع له وهذا
لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له فلا يوجب
كونه مجازا ومراد به الطرف الاخر انتهى **قوله**
وهو قد صرح الخ الا نسب بقوله السابق ان
لفظ المشبه الخ ان يقول وانه قد صرح اي يرد
عليه ان لفظ المشبه الخ ويرد عليه انه قد صرح
الخ فتأمل **قوله** بان نطق اي لفظ نطق
الخ لان التاعلام الثانية ولا دخل لها في
الاستعارة **قوله** الامر الوهي اي الامر الذي
توهمه التكلم بشيئا بمعنى الحقيقة **قوله**
لان هذه اي قوله في الاستعارة في الفعل لا تكون

الالتصاف

الالتصاف **قوله** قصد ارتباط موضوعها اي قوله والاستعارة
في الفعل وقوله بقوله قبل ذلك الخ اي محمول ما
قبلها **قوله** ليلون المجموع تلخيصية انه انما قصد
ارتباط موضوع هذه القضية بمحمول ما قبلها
ان يتكرر بينهما حد وسط فيكون المجموع دليلا من
من الشكل الاول يحصل به الالتزام السكالي بالقول
باللتصاف لفظه هكذا انطقنا استعارة في الفعل
والاستعارة في الفعل لا تكون الالتصاف فنتيجة
نطقنا استعارة بتعليه **قوله** ليدل على انه
صرح بذلك اي قوله والاستعارة الخ اي لان
عليه يصير التقدير هكذا وهو قد صرح بان
نطقنا استعارة الخ وصرح بان الاستعارة
في الفعل الخ فان قلت اي الامر من اولي فالجواب
الثاني وان كان كلامه باولوية الاول لتصديره
به وبيان ذلك ان علي المصنف يصير الزام
السكالي قطعيا لتصريحه بما ذكر بخلافه على الرفع
فلا يفرق منه تشبيه ان الاستعارة في لا تكون
الالتصاف للسكالي لا تصريحا ولا تلويحا فلا يكون
الالزام في قوله فيلزمه القول الخ قطعيا
لان الالتزام القطعي انما يكون بتصريح الملتزم به
او لا يلزم الا سدان الا ما يقول به اذا لا يقول به



فتأمل و **قوله** واجوبه الخ منها ما حاصله انه ليس
 عرض السكاكي ببرد التبعية الى المكينة التزام ذلك
 وانه مذهب له حتى يرد عليه بما ذكر بل عرضه
 الاعتراض على السالف بانه لا ضرورة تدعو الى
 اعتباركم التبعية لانه يمكن رد التركيب المشتمل
 عليها الى التركيب المشتمل على المكينة مع اعتبار
 ما ذكرتموه في قزينة المكينة الحقيقية وانما الجاز
 في الاتبات فحقوطة الحالة يجوز ان يكون الخ
 استغارة بالكناية عن المتكلم واثبات النطق
 له استغارة تخيلية مع استعمال نطق في معناه
 الحقيقي كما هو الشأن عندهم فاذا امكن ذلك فلا
 ضرورة تدعو الى اعتبارها بل عدم اعتبارها
 هو الاول لما فيه من تقريظ الضبط وتقليد
 الاقسام مع ان السلامة من الكلف على اعتبارها
 هكذا قبل وفيه نظر لان الاعتراض عليهم بما ذكر
 يستلزم رضاه له والا فلا يسوع له النقص له
 فيوجه عليه ما تقدم لا يقال يحتمل ان يكون
 قد ذكره على وجه الايراد فقط لانه مختار له لانا
 نقول بيا فيه قول المتن واختار رد التبعية الخ
 فانه ظاهر في انه مذهب السكاكي اللهم الا ان يكون
 معنى قوله واختار رد الخ واختار الاعتراض عليهم

هو في حد ذاته
 لا ينافي مع ما ذكره

بإمكان

بإمكان رد الحقيقة الخ وفيه مع ان من قاله
 السكاكي من الرد لا يعنى القوم عن اعتبار التبعية
 لان التبعية التي قزينة حاله لا يمكن ردها الى
 المكينة اذ القزينة الحالية لا لفظ لها موجود في
 العبارة حتى يحكم عليها بانه مكينة لتلك اقتر
 ضيق وتزيد اقتره بهذا السلف مثلا هذا تحقيق
 المقام وعلى النبي ولذا السلام القزينة الثالثة
 في الاستغارة بالكناية على مذهب الخطيب
قوله اي خطيب دمشق وهو قاض القضاة
 محمد بن عبد الرحمن القزويني وله سنة وستين
 وثمانية ومات في منتصف جمادي الاولى سنة
 تسع وثلاثين وسبع مائة عليه رحمة الله **قوله**
 التشبيه المفضل الخ اورد عليه انه تعريف بالاعم لان
 التشبيه قد يكون مع جميع اركانه فلا يكون من قبيل
 الاستغارة في شي اللهم الا ان يكون جازيا على
 مذهب القدماء من المناطق فان التعريف بالاعم
 جازي عندهم وان الـ في التشبيه للمعبر والمعبر
 التشبيه المتقدم في قوله اذ اشبه امر اخر من غير
 تصريح بشتى من اركان التشبيه سوى المشبه
 ودل عليه الخ وبما جله من جواب ان الاول بالتسليم
 والثاني بالمنع فتأمل **قوله** ولا وجه لتسميتها

القزينة الثالثة

Copyright University

استغارة قليل وقد يوجد تسميتها استغارة
 بارها تشبه الاستغارة من جهة ادعاء دخول
 المشبه في المشبه به ولذلك قلنا لازم المشبه
 به وانتباهه للمشبه للدلالة على الادعاء المذكور
 ولا يحق عليك ان التسمية بالاستغارة على
 ما ذكره هذا القليل ليست ذاتية بل عرضية جازية
 من غيرها بطريق التسمية والمنع في كلام المصم
 وجه التسمية الذاتية لا العرضية ذكره بعض
 المحققين **قوله** لان الاستغارة المحملة للمعنى
 لا للمعنى اي انتفي وجه تسميتها المحل لان المحل
 غير ذلك لا تشبه غير ذلك غير اللفظ المستعمل
 وغير استعمال اللفظ ولعله افرد لتاويل اسم
 الاشارة بالمذكور **قوله** من ان الكناية لغة
 الحقا اشارة الي ان المعنى في التسمية بالكناية
 معناها اللفظي وهو ما ذكره الاصطلاح
 وهو ذكر الملزوم واردة اللازم وهو كذلك لانه
 لا يصح اعتباره وجهي التسمية بالكناية
 على مذهب الخطيب لان الكناية عنده واسطة
 بين الحقيقة والجاز والاستغارة ابداء من قسم
 الجاز فلا يصح كونها كناية حقيقة بهذا الاعتبار
 فتأمل **قوله** قلنا المشبه المحل تفريع على قوله

اي

في المتن

في المتن التشبيه المصغر في النفس اي الله
 يتفرع على تفسير الخطيب الاستغارة بالكناية
 بانها التشبيه المذكور ليس الا ان يكون جميع
 الالفاظ كلها حقيقة **قوله** قوله وكأنه استبط
 منه الحق ان قلت ما الحامل له على ذلك والعدول
 عن ما قاله القدر والجواب ما ذكره بعض المحققين
 من انه قصد المغايرة بين المصرح والمكنية
 من جميع الوجوه اي في اللفظ والتقدير لانهم
 لما جعلوا المكنية لفظ المشبه به والمستغارة في
 النفس كان بينهما وبين المصرح اشتباه في
 التقدير فتقدم الخطيب المغايرة بينهما لفظا
 او تقديرا وراي ان اضمار التشبيه في النفس
 اقوى من مناسبة من اضمار لفظ المشبه به
 في النفس لان التشبيه معني والمعاني كثيرا ما
 تظهر في النفس فالاضمار انشبا بها بخلاف
 الالفاظ وراي ان وجه تسميتها استغارة
 امر يرجع الي اللفظ فلا يرتب على عدم مراعاة
 مناسبة معنوية لان المقصود تمييز الاقسام
 الواقعة في كلام البلغاء ثم تمييز حتى لا يشبه
 بعضها بعض لا لفظا ولا تقديرا وراي ان وجه
 التسمية يكفي فيه ادنى مناسبة لمتشابهتها

كغيرها من بقية الاستعارات كما تقدم من الاله
شارة اليه **قوله** بل معناها الصحيح هو المذكور
في كلام السلف اي لا غيره حتى المذكور في كلام
العصام من انها من فروع التشبيه المقابول ولتذكر
مذهبه فيها لتكون حاشيتنا جامع لمجيع المذاهب
المذاهب في الاستغارة بالكناية على وجه
التم وخاص **ل** مذهبه فيها انه يقول ان الاله
استغارة ايدا منهاها على التشبيه بان يشبه
امر باخر فيعطي المشبه اسم المشبه به كما تراه
في خورائيت اسدا في الحمام والتشبيه يكون
مقلوبا تشبه بالشئ ما حقه ان يكون مشبها
به لغرض ادعاء والمبالغة في اكماله في وجه التشبه
وانه اتم من المشبه به فيه حتى استحق ان
يلحق المشبه به على عكس ما تقتضيه العادة
والاستغارة بالكناية من فروعها فلما جعل
المشبه مشبها به في التشبيه مبالغة في
كماله في وجه التشبه في خورائيت محمد بن وهيب
وبدا الصباح كان عزته **و** وجه الخليفة حين يطلع
حيث تشبه عزه الصباح بوجه الخليفة
المشعر بتفصيل الوجه على العزلة مبالغة في
مدحه وانه الحري بان يشبه به مع ان العادة

الاله

انما تقتضي بالعكس اي تشبيه وجه الخليفة بعزة
الصباح كذلك يجعل المشبه مشبها به ويستعار
اسم المشبه للمشبه به في الاستغارة بالكناية
لغرض ادعاء كمال المشبه في وجه التشبه فيكون
غاية في المبالغة حيث استحق ان يلحق به المشبه
به ويستعار له اسمه فمثلا اذا قيل انشئت
المنية اظفارها بغلان يجوز ان يلاحظ بين المنية
والسبع تشبيه مقلوب بان يشبه بالسبع المنية
فيستعار لها اسمها او يكون المراد بالمنية حينئذ
السبع ويجعل الكلام بعد ذلك كناية عن تحقيق
الموت بلاريتة والمراد تحقيقه في الزمن المستقبل
معنى انه سيهوت ولا محالة لا تحققه في الزمن
الماضي ولا في الحال لان ذلك ان انشئت المنية
اظفارها بغلان ان يقال عندئذ مرطبه
والياكن من حياته فنشئت المنية اظفارها بغلان
يعني نشئت السبع اظفاره به كناية عن موته
لامحالة قال كناية مرئية على الاستغارة وقربة
الاستغارة ذكر الاظفار اذ ليس ثم للمنية اظفار
وقربة الكناية الحالية اذ ليس ثم فبيل الكناية
قلت ما الراعي الي جعل المركب من قبيل الكناية
بعد اعتبار الاستغارة فيه وهل لاكتفي باعتبار

الاستغارة ملحوظ فيها التشبيه المقلوب كما قرر
 فالجواب **ان** الداعي اليه صدق الكلام وصحة
 ان يكون اعتبارها لا يكون الكلام صادقا من
 حيث ان اريد بالمنية فيه السبع وليس ثم
 سبع حاضر فاحتيج الي ملاحظة الكناية
 الاصطلاحية اي ذكر الملزوم وارادة الملزم
 دفعا لما يلزم على عدم اعتبارها من الكذب
 فجعل هذا المركب كناية عن تحقيق الموت
 كما تقر حينئذ فيظهر وجه تسميتها استغارة
 لانه استعير لفظ المنية للسبع الحقيقي لما علمت
 من انه التشبيه مقلوب فالمنية مستحالة في غير
 ما وضعت له على طريق الاستغارة وظهر وجه
 التباسها بالكناية لما فيها من الكناية بالمعنى
 الاصطلاحى عليه لانه اريد بالكلام لازمه معناه
 اي موت فلان لا محالة والتسمية بكل من الاستغارة
 والكناية حينئذ في غاية الوضوح وايضا ان
 ارادة انها من قبيل التشبيه المقلوب كما قرر
 لم يكن ثم يجوز في الاظفار لغوى كما يقوله
 السكاكى ولم يكن في اضافتها اي اعتبارها بالمنية
 يجوز عقلى كما يقوله السلف والخطيب كما
 سيحيى في عقد تحقيقا قرينة الاستغارة بالكلام

لما علمت

لما علمت من ان المراد بالمنية السبع الحقيقي لانه
 الادعائى لتشبيه السبع بها واستغارة التسميات
 كما هو الغرض من انه تشبيه مقلوب فلا يرد شئ
 مما اورده المصم على ما ذهب اليه القوم والسكاكى
 في قرينة الكناية وبالجملة فجعل الاستغارة بالكناية
 من قبيل التشبيه المقلوب في غاية الحسن لظهور
 وجه التسمية والسلامة مما يرد على قرينتها
 هذا خلاصة ما ذهب اليه القاضى العظام مؤخرا
 وهو باطل من وجوه اما اولها فلاننا لا نسلم ان الاله
 استغارة تكون فروع التشبيه المقلوب بل الاله
 استغارة مطلقا مكثيرة كانت او بضرعية انما تكون
 من فروع التشبيه الاصلى والالزم جواز ان يكون
 زيدا في خورايت زيدا استغارة على ان يكون
 اصله التشبيه المقلوب وذلك لا يقول له
 عاقل فضلا عن قاضى ولين سلمنا ذلك اي ان
 الاستغارة تكون من فروع التشبيه المقلوب
 فلا نسلم ان التشبيه المقلوب يصار اليه بمجرد
 التشبيه بل انما يصار اليه اذا كان المعنى مساعدا
 عليه كما قرأه في البيت فان غرضنا قايله المبالغة
 في مدح الخليفة فالجمل عليه حمل للكلام على مراد
 قايله وليس المعنى مساعدا هذا لانه يلزم

ان يكون المراد بالمنية في المثال السبع الحقيقي لا الادعي
وان معنى تشبث المنية اظفارها بفلان تشبث
السبع اظفاره وذلك كذب لا محالة اذ ليس
ثمة سبع حاضرة وقت التكلم بالمثال فان قيل
محل لزوم الكذب اذ لم يجعل المركب بعد ذلك
من قبيل الكناية الاصطلاحية كما تقر قلنا
بطلان ذلك بظاهر البيان لمن له ادنى الفهم فمن
البيان اذ الاستعارة لا تجمع الكناية في شئ
كما ان لازم الكناية جواز ارادة الملزوم ولازم
الاستعارة عدم جواز ارادته وتنافي اللوازم
يوجب تنافي الملزومات اللهم الا ان يقال
لما كان مذهبه ان الكناية لا تتميز عن المجاز في
شئ صح على مذهبه مجامعة الاستعارة للكناية
وقد بعد ذلك ما غلبه اذ لا يجنى انه فاسد لفظا
ومعنى اما لفظا فللزوم انتهاخت في التعبير
وذلك ان الاستعارة من قبيل المجاز والكناية
اذا كانت عنده من قبيل المجاز لم يكن لقوله
ويجعل الكلام كناية عن تحقيق الموت معنى
اذ لا يكون تخصيصا للحاصل واما معنى فلان
كل احد يعرف ان المراد بالمنية في المثال الموت
لا السبع وان غرضه قايده تشبيه الموت

بالسبع

بالسبع جامع الاغنياء لا تشبيه السبع به
فالمحل عليه مجرد تشبهه لا يسلم لقايده ولا سيما
ان المحل مجرد التشبيهي يسلم لقايده فلا نسلم ان
الاستعارة عليه في المثال تكون مكنية الذي هو
فرض المسئلة لا تنافهم على ان المكنية لا يذكر
فيها اسم التشبيه بل يصرح به للتصريح باسم
التشبيه به الذي هو المنية المستغارة للسبع
الحقيقي لان الغرض انه تشبيه مقلوب واللام يبين
تم ترفيق بين المصرح والمكنية واما ثانيا فلانه
اذا كان لا يجوز في الاظفار لغة كما يقوله السكاكي
ولا يجوز في اثباتها للمنية عقلا كما يقوله السلف
عليه ما ذكره من التشبيه المقلوب وان المنية
استعارة للسبع لم يكن تشبيها استعارة في
حقيقتها فتشبيها بذلك خارج عن كلام القوم
لا يقال للشارح العصام ان يسميها بذلك اذ
لا يلزمه اتباع غيره في كل ما يقول لا نقول
الخالفه انما تكون بوجه وجيه بعد مد عليه ولا
وجه على مذهبه يظهر للتشبيه وبالجملة فضا
ذهب اليه شئ لا مستند له في كلام البهائي الاعلام
بل هو مخالف لما قرره من القواعد والاحكام
والمستند لواعاده بالبر لا بل التي هي كالاعلام

خصوصا وليس له وجه وجبه يعتمد عليه فالمراد
الي ما ذهب اليه السلف والمعمول عليه وهذا غاية
ما يقال في هذا المقام وانما اطلقنا الكلام فيه
لانه منزال الاقدام فتأمل بالاضافه كي تشتم
ولا تك ممن يرتكب سبيل الاعتساف والله اعلم
قوله الفريده الرابعة في انه هل يجب في صورة
الاستغارة بالكناية ذكر لفظ المشبه **قوله**
لا شبهة الحز السببه عند المتكلمين ما يحيل للنظر
فيه انه دليل وليس بدليل او هي كلام مرخرف
الظاهر فاسند الباطن كاهام المعتزلة فتحتم
الله وعند الفقهاء هي المشبهه اي ما ليس بواضح
الحل والخبريم كان تنازعه الادلة والمراد بها
هنا الشك والتزدد فقوله لا شبهة اي لا شك
ولا تزدد في ان المشبه الحزاد هو الملايم لذلك
المقام ولكل مقام مقال **قوله** في صورة
الاستغارة لا يخفى ان صورة مفرد مضاف فيم
جميع الصور فاندفع ما قد يتوهم من التغير بعبور
من ان المراد صورة بعينها فتأمل **قوله**
لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به اي والالزم انه
ليست ثم فرق بين المصروفة والمكنية والالزم
بالحل والالزم مثله فالشبهه في قوله كاهو

في



في صورة الاستغارة المصروفة راجع للمعنى اي
كون المشبه مذكورا بلفظ المشبه به لا للمعنى كمالا
يخفى **قوله** في وجوب ذكره الحزاي وعدم
وجوب ذكره الحز فلهو من باب الاكتفاء على حد قول
الله سرا بيل تقليم الحزاي والبرد وقوله وما
كنا معذبين اي متشبهين حتى نبعث رسولا **قوله**
والحق عدم الوجوب المراد بالحق هنا الحكم المطابق
للواقع ويطلق على الثابت على الدائم والثابت
وجوده وهو الله تعالى ويطلق عند الفقهاء وهو
الاستحقاق **قوله** لجواز ان يشبه الحزاي
او يعبر عن امر بلفظ المجاز المرسل ويشبه ذلك
الامر باخر ويتثبت له شئ من لوازم المشبه به
وذكر بان يعبر عن الخافه واصفرار اللون في
مثالنا باللباس لعلاقة المجاورة تتم شبه الخافه
 واصفرار اللون بالطعم الحزما يسمى وجبند فيكون
في الكلام مجازا مرسلًا ومكنية **قوله** وذكر بان
الحز قضيه هذا الحل ان استعمل لفظ احدهما فيه
تقوييه للمتشبه المذكور وليس كذلك الاستغارة
ابدا انشئ متاخر عن التشبيه فالأشبه حذفه
فتأمل **قوله** علي ظاهر الحزاي من انها لفظ المشبه
الستعمل في المشبه به بارعا الله عينه **قوله** من حيث

انه الحق اي بغيره انه اي لفظ اللباس في المثال المذكور
لفظ دال على المشبه اي على المعنى الذي شبه بالامر الاخر
المحذوف الثابت شئ من لوازمه اما لا من هذه الحيثية
بل من حيث انه لفظ دال على المعنى الذي شبه به
الامر الاخر فلا يكون ممكنة بل تضرعية فالحيثية
للتقييد وباب الامر للتقديرية متعلقة بشبه **قوله**
قد ذكر لفظ المشبه اي وهو لفظ اللباس الدال على
ما غشى الانسان وان لم يكن موضوعا له وضعها
حقيقيا وقوله وحذف المشبه به الاخر اي وهو الطم
المر الشبع اي والقاعدة انه اذا ذكر لفظ المشبه وحذف
لفظ المشبه به فالاستغارة ممكنة **قوله** فظاهر
ما مر الذي هو ان المستغارة بالكناية على مذهب
السلف لفظ المشبه به المستغارة للمشبه في النفس
المرموز اليه بذكر شئ من لوازمه وانه على مذهب
الخطيب التشبيه المعتمد في النفس ووجه
الظهور انه لا مانع على كل من ذكر المشبه بلفظ
مجازي فصارهم **قوله** فاذا قلنا ضميره للتقرية
المذكورة في اول الآية اعني قوله ضرب الله مثلا
قربة الحق وهو على حذف مضاف اي فاذا قرب الله
اهلها و... **قوله** اي ان يحصى **قوله**
من بعض الى اخره بيا ناطا **قوله** اي ان الخ تمسيد

لفظ

للمعنى

للبعض **قوله** من الخافة واصفرار اللون بيان
لاثر الضرر وهو على اللفظ انتشار المربب فانتز
الضرر الذي يغشى الانسان عند الجوع هو خافة
البدن واثره الذي يغشاه عند الخوف هو اصفرار
اللون **قوله** باللباس متعلق بشبه وهو على
تقدير المضاف اي بمدلوله كما علمت مما تقدم غير
بره ان التشبيه للمعاني والا استغارة للالفاظ
ولعله استغنى عن تقدير المضاف نظر القاعدة
ان كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله الا
لقرينة **قوله** على من به ذلك اي المذكور من
الجوع والخوف **قوله** والاضافة ببيانها هذا
لا يتعين بل يجوز ان تكون الاضافة حقيقية على
معنى اللام اي اسم له بل هو الاول لسلاسة من
اعتبار الاستخدام بخلافه على الاحتمال الذي
ذكره فانه يكون في الكلام استخدام حيث ذكر
اللباس اولا بمعنى المدلول وارجع عليه الضمير
باعتبار اللفظ والحامل له على ذلك ما تقدم
فلا تغفل **قوله** اي ما يدركه الحق ببيان لما غشى
الخ **قوله** من الطعم هو بالضم الشئ المطعم
وبالفتح ما يصل الي القوة الذاتية والمراد هنا
الاول لان المفهوم التشبيه بالشئ المطعم

لا بصفتة النفس الي الذاتية ولان المعنى وصفه بالمر
الشييع والصفة لا تقوم بالصفة ليلزم قيام المعنى
بالمعنى ذكره بعض المحققين **قوله** فيكون استعارة
مصرحة نظر الي الاول وممكنة نظرا الي الثاني قد يقال
ما الداعي الي اعتبار التشبيه بامر من المفعول عليه ما ذكر
وهل لا اعتبار التشبيه من اول الامر بعد ما غشي
الانسان عند الجوع والطعم المر البشيع مع انه مقتضى
موضوع المسئلة من كون الحق عدم وجوب ذكر المشبه
بلفظه الموضوع له في الاستعارة بالكناية وعلى اعتبار
ما ذكر من اول الامر ينطبق عليه فانه ذكر المشبه اعني
ما غشي الانسان بلفظه الغير الموضوع له وهو اللباس
فاما اعتبار النصيحة في نحو الآية كما ذكره المجاز المرسل
بنان على الاحتمال الذي اسلفناه فامرنا ايدي القيام
وقد يقال الداعي الي ذلك ان اعتبار التشبيه بين معنى
مجازي للفظ ومعنى اخر يتوقف على بيان مجازية
اللفظ بالتشبيه للمعنى المجازي المطلق عليه وذكر بالنظر
في علاقة هي المشابهة فيكون مجازا بالاستعارة
او غيرها فيكون مجازا مرسل لا يكون استعمال اللفظ
فيه صحيحا والا كان غلطاً يجب التمسك عنه فاولا يعلم
مجازية اللفظ بالتشبيه لمعناه المجازي بلفظ اللباس
في الآية بالتشبيه لما غشي الانسان ثم بعد ذلك

يشبه

يشبه مدلوله المجازي الذي اطلق عليه حتى كان له
موضوع له وهو ما غشي الي اخره بشي اخر وهو
الطعم الي اخره لتحقيق الاستعارة الممكنة فهو
من حيث انه لفظ مجازي للتشبيه مجاز مرسل او استعا
مصرحة ومن حيث انه شبه مدلوله المجازي الذي
اطلق عليه حتى كان موضوعا له استعارة بالكناية
فالاحتياج الي المجاز اولاً لبناء الممكنة عليه اذ لا يعقل
بدونه لما علمت فلم يكن رايداً على ان مقام هذا
ما يسره الرب الكريم فتح اند على من تلقاه بقلب
سليم **قوله** وهذا امر وروده هنا الي اخره بناء على
ما اسلفناه من رجوع ضمير يكون للفظ اللباس وهو
الظاهر المتبادر من عبارة المصنف وهذا بناء على
قراءة يكون بالتأنيث فاقول وضميره للآية اي
تكون الآية استعارة الي اخره على معنى انها متضمنة
للاستعارة وحيداً فيصالح كلامه للمذهب الثلاثة
في الممكنة على انه يمكن حمل كلامه على ما يعم المذهب
الثلاثة في الممكنة حتى على قراءة بالتشبيه بان تجعل
يكون تامة بمعنى يوجد واستعارة بالرفع فاعل
به اي فيوجد استعارة الي اخره لكنه بعيد فتأمل
قوله وتكون الازاقة الخ بناء على ما اسلفناه من
تقرير الممكنة في الآية وكذلك فيها احتمال اخر وهو ان يكون

رة

لباس الجوع والخوف من قبيل امثالة المشبه به الى
المشبه كالحسين الما ليس جوع وخوف بعين من حيث
اثرهما على لباس جميع الشئول وحيلته فلا يكون التجو
الاي اذا فاق وتكون استعارته بتعبية وذكر تارة
يشبه ادراكها اي القرنية المذكورة في اول الآية
اي اهلها بالجوع والخوف بالاذاعة بجامع مطلق الا
دراك ثم يقرر الاستعارة الاذاعة للدراك واستعارة
اذاق بمعنى ادراك او مجازا من سائر اصلي في المصدر ينبغي
في الفعل ان اعتبر في العلاقة السببية لان الاذاعة
سبب للدراك والمعنوية حسية فاذا قلنا الله الخ
اي قادر كما الله اي جعلها مدركه جوعا وخوفا
كاللباس الخ فتا **قوله** اي اثباتها اي اولفظ اذاق
على المذهب المقررة في التحصيل **قوله** وهذا الخ
تضمن ايراد بحثه الفاعل العصام حاصله ان ما ذكر
من كون المشبه في الاستعارة بالكنائية لا يجب
ان يكون مذكورا بلفظه الموضوع له تحقيقا ما حوذا
من كلام صاحب الكشاف وملوح اليه في كلام القوم ولذا
قال السعد في شرح التلخيص والذي يلوح من كلام
القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين
الى اخر ما قرره المعصمه هنا واذا كان كذلك فالمعلوم
في المسئلة انما هو ما دل على الاتفاق فيها

ان
القول

وتعبير المصنف بالحق يقتضي ان في المسئلة خلاف
لان لفظ الحق شاع استعماله في المحاكاة بين المصنفين
والمحاكاة فرع الخلاق مع انه لا يعلم فيها خلقي ولو كان
ثم خلاق لا استغنى من كلامهم ولو تلوينا اذ يتغير
بالنص لما هو ادنى من ذلك والتعبير بالحق لا سماع
له **قوله** فتعبير الخ استارة الى دفع ما بحثه
الفاصل العصام وحاصله لا نسلم ان التعبير بالحق
يلزم ان يكون لموضوع خلاق بل تارة يكون لذلك
وتارة يكون لكون المسئلة ذات نزود واحتمال
لصعوبتها وما هنا من هذا القبيل فانه لما لم يوجد
في المسئلة نص صريح يعتمد عليه وكانت صعوبة
المرام كانت مظنة للنزود والاحتمال ولو لم تكن
الاحتمالات الا للمصنف فكانه يقول الحق الذي
قوي في نفسي من احتماي المسئلة عما قام عندي
من الدليل عدم وجوب ذكر المشبه في الاستعارة
الممكنة بلفظه الموضوع له ومثل هذا التعبير سايغ
لا غبار عليه وهبل الكلام على معنى صحيح وله بعيد
خير من الا فساد فتأمل **قوله** مع انه في قوة علمي
انه لقصد الا سند رآك على ما يتوهم من قوله
لكن الخ انه لم يسبق منه ما يصح التعبير فاذا
بدل كلمة انه يسبق منه ما يصح التعبير بالحق

الخ

مع انه عبر سابقا اي في اثنا هذا العقد قبيل العريضة
الاولى منه حيث قال هناك ولتعرض لها في ثلاث
فرايد مزيلة بعريضة اخري لبيان انه هل يجب ان
يكون المشبه في الاستغارة بالكناية مذكورا
بلفظه الموضوع له ام لا **قوله** ويقول له اي وعبر
بقوله في هذه العريضة وانما الكلام الى اخره **قوله**
ولا يلزم من ذلك اي من التعبير المذكور ان تكون
المسئلة فيها خلاف اي بل اللازم من ذلك انما هو
النزود فيها والاحتمال **بيان العقد الثالث** في تحقيق
قرينة الاستغارة بالكناية وما يذكر الخ به
ان هذا العقد معقود لا مريد وما صنعه في غاية
الحسن حيث حقق اولا الاستغارة بالكناية ثم
حقق قرينتها ثم حقق الزايد على قرينتها تقديمها
للوهم فالاهم واخير للتابع عن متبوعه كما هو
الشان **قوله** في تحقيق قرينة الاستغارة بالكناية
ان قلت لم تعرض لتحقيق قرينة الاستغارة بالكناية
ولم تعرض لتحقيق قرينة الاستغارة المصروفة
فالجواب لو فوج الاختلاف في قرينة المكنية اقول
بانها اثبات لازم المشبه به للمتشبه مع بقاءه على
بناه وقيل بانها استغارة الامر الوهم فتكون
استغارة تخيلية وقيل بانها استغارة حقيقية

في بعض المواد المذاهب الاثنية فاحتيجت الى التحقيق
خلاف قرينة الاستغارة المصروفة لعدم وقوعه
خلاف فيها اذ في الاجماع من لوازم المشبه فلذلك
لم يتعرض لتحقيقها **قوله** وفي تحقيق انما قدر لفظ
تحقيق ليفيد انما يذكر عطف على قرينة فيكون نفا
في انه حقق الامرين جميعا لا انه عطف على تحقيق
المتقدم والا اقتضى انه لم يحقق في هذا العقد
ما زاد على قرينة الاستغارة المكنية ضرورة ان
المعطوف مغاير للمعطوف عليه مع انه خلاف الواقع
الا في بيانه فانه حقق الامرين جميعا **قوله** ما يذكر
انت خبير بان ما واقعه على الترسل اذ هو الزايد
على قرينة المكنية وانظر هل ما واقعه عليه باعتبار
انه اللفظ الدال على ملايم المشبه به او باعتبار
انه ذكر اللفظ الدال الخ والظاهر الاول كما هو
قضية التعبير بيد كرا لانه الذكر انما يتعلق به
بالا لفاظ لا بالمعاني ولانه لو كانت ما واقعه عليه
باعتبار انه ذكر اللفظ الدال الخ للزم ان يكون التقدير
هكذا وفي تحقيق ذكر ايد ذكر زيادة الخ فيلزم ان
يكون الذكر متعلقا بالذكر وهو باطل لما يلزم عليه
من تعلق الشيء بنفسه فان اول في الذكر الاول يجعله
معنى المذكور اي وفي تحقيق المذكور يذكر الخ رجع

في بعض

الى الاول نعم ان قد متعلق بالذكر الثاني بحيث يكون
 التقدير هكذا وفي تحقيق ذكره ذكر متعلقة وهو اللفظ
 المذكور صلح ارادة الترتيب من ما باعتبار انه ذكر
 اللفظ لكن فيه من التكلف ما لا يخفى فتأمل **قوله**
 زيادة حال من نائب فاعل يذكر بتقدير مضاف اي
 ذازيادة او ثباويله باسم الفاعل اي زايده او باقيا
 علي مصدر رتبة لغرض المسابقة فيه بدعوي انه نفس
 الزيادة علي حد ما قيل في نحو زيد عدل فاندفع انما
 يذكر لفظ الزيادة معني فلا تصح الحالية لاقتضائها
 انما يذكر نفس الزيادة وليس كذلك والاولي من
 هذه الالوجه اولها لان وقوع المصدر المنكر حالا
 ولومع تاويله باسم الفاعل وان كان كثيرا الا انه
 مفسور علي التمام بخلافه علي الاول فان الواقع حالا
 في الحقيقة انما هو ما اصنف الي المصدر والمترادف
 يكون ما يذكر ذازيادة اي صاحب زيادة ان الزيادة
 قائمة به فتمام الوصف بالموصوف فان الزايد يقوم
 به وصف الزيادة فهو صاحبها فتأمل **قوله** هذا
 ملايحان ثبات لما **قوله** لكن اي اخره استفداك
 علي ما يرويه **قوله** بكسر الخ من استوا والمعتين
قوله لانه يحسن العمل وجه ان المخالب تابعة
 والسبع متبوع والاسبب جعل التابع هلايما اي

في المصدر المتبوع

مناسباً

مناسباً المتبوعه لا العكس **قوله** فان المخالب اي
 الثبات علي مذهب السلف وهي نفسها علي مذهب
 السكاكي **قوله** وهو جمع ذكر الضمير مراعاة
 للمخبر لكرهه محط الفائدة ولو راجعي المرجع لانه
قوله مخلب هو من الخلب معني الجرح والخدش
قوله كل سبع اي فهو علي هذا المختص بالسبع
 من حيث هو ويكون الظفر اعم منه **قوله**
 او هو اي المخلب **قوله** والظفر لما لا يصيد اي
 من الطير بقدرية المقابلة فاندفع ما قيل من
 ان ظاهر كلامه يقتضي انما كان لما يصيد من غير
 الطير ليس لمخلب لان المخلب لما يصيد من
 من الطير وهذا ليس طيرا وليس بظفر لان الظفر
 لما لا يصيد وهذا يصيد فتلزم الواسطة بين
 الظفر والمخلب وظاهر كلام اهل اللغة انه
 لا واسطة ووجه الدفع ان ما ذكر لا يرد الا
 لو كان المراد والظفر لما لا يصيد اي مطلقا طيرا
 كان او غيره وليس ذكر مراد اهل المراد والظفر
 لما لا يصيد اي من الطير عامت فالصورة الموردة
 من درجة في الظفر حينئذ ووجه اندراجها انما
 لا يصيد من الطير صادق بان لا يصيد اصلا
 طيرا كان او غيره او يصيد لكن لا من الطير لانه

المخلب لما يصيد

سابعة وهي مقدار في صورتين فلا التفاضل شامل
قوله بمعنى علق اي علوقا حسيا لاجل ان يكون
من مالا يمان المشبه به والا فالوث كذا **قوله**
وهي زيادة على القرينة اي وجيبه فهو نزول
ونوقش فيه بأنه لما بعد زائد الوكان متبنا للمشبه
اي المشبه وهو هنا مثبت للمخالب واجيب بان
المخالب لما كانت مثبتة للمشبه كان ما اثبت
للمخالب مثبتا للمشبه ذكره بعض المحققين هذا
وانت خير بان ما ذكر من كون المخالب هي القرينة
ونشبت زيادة عليها موافقة لكل من طريقة الم
الاثنية وطريقة الفاضل العصام اما موافقة
لطريقة المصنف فلان المخالب استداختصاصا
بالاسد من التشب و قد ذكر ان ما كان اقوي
اختصاصا فهو القرينة وما سواه ترشيع واما
موافقة لطريقة العصام فلان المخالب
يستخضرها السامع اولا لتقدمها في الذكر
وقد استظهر ان ما يحضره السامع اولا فهو
القرينة وما سواه ترشيع وبالجمل فلفظ المخالب
في المثال المذكور جامع لوصفين فهو مخرج
على الطريقتين **قوله** والمراد اليه اخره ما كان
يتوهم من موافقة لهم في تقدير الاستعارة

المكينة

المكينة موافقة لهم في قدرتها دفعة بقوله والمراد
التي لان كلمة المراد استا يوتي بها في مقام يوهي خلاف
المراد بقرينة ما ياتي في الاضافة بيان **قوله**
هنا اي في عقد تحقيق قرينة الاستعارة بالكتابة
قوله اي ذكره اشارة الى انه ليس المراد من
الاثبات ما يتبادر منه من الحكم به عليه علمي
وجه الاستناد بل المراد ما هو اعم من ذلك فيشمل
ما اضيف اليه ولذا قال ولا يشترط الاستناد
الواقع بين مرفوع ورافعه اي كقولنا انت مثبت
المشبه بقلان اي بل لذكر اظفار المشبه وهكذا
قوله المساوية له نعمت الخواص والمراد به
المساواة في الوجود والملاحظة بمعنى انه يلزم
من جود كل وكذا من تصور كل وجود الاخر ونقصه
لا يقال قد جعلوا من جملة الخواص الاظفار ولا سلم
انها مساوية للسبع لتحقيقها لغيره فلا يلزم
من وجودها ولا من تصور غيرها وجوده ونقصه
لانا نقول ليس المراد مطلق اظفار بل اظفار
مخصوصة تحقق بها التشبه والاعتبار ولا
شك انها بهذا الوصف مساوية للسبع
وخاصة به لا تنعدها الي غيره ويلزم من
وجودها وكذا من تصور غيرها وجوده ونقصه

فتأمل **قوله** في صورة الاستغارة بالكناية
وكان قربة لها إشارة إلى قديري أرادهما
المصنف وقصد الشارح المحقق بالنظر فيهما دفع
ما اعترض من به الفاضل العصام على المصنف وما
وحاصل اعترافه مناقشته من وجهين الأول ان
هذا يشمل الترشيح والتخييل لانه غير بلفظه
الامر الخ وهو شامل للامرين جميعا مع انه خلاف
ما نص عليه السلف لان الذي نص السلف عليه
هو ان الذي اثبت للمشيئة وانه مستعمل في معناه
الحقيقي والخور انما هو في الاثبات انما هو
التخييل ولم ينهوا على ذلك في الترشيح فلا يصح
نسبة ما ذكر الى السلف على مجموعهم والثاني انه لا
يلتزم مع قوله فيما بعد ويسمونه استغارة
تخييلية لان المسمى بذلك انما هو قربة المكنية
فقط لا هي مع الترشيح الزايد عليها وحاصل
الدفع الذي اشار له الشارح انما ذكر لا يرد الا لو كان
مراد المصنف بالامر مطلقة وليس كذلك بل المراد
الامر الكاين في صورة الاستغارة بالكناية
وكان قربة لها فخرج بالقيء الاول فتنبه
الشكيبه وبالثاني ترشيح المكنية كما ذكره الشارح فيها
بعد فها ينبغي ان ارادها المهم غاية انه ذكر

الترشيح

التفريق بينهما انما لا على قربة السياق فان المقام
للتحقيق قربة الاستغارة بالكناية المصحح بينه
ما ذكر للسلف والتام الكلمتان ولا حاجة الى ما ارتكبه
من حشوي العصام من التكلف في دفع الاعتراض
فتأمل **قوله** مستعمل لفظه اشار به الى ان كلامه
المصنف على تقدير المضاف لان الاستغارة من عوارض
الالفاظ ويحتمل كلامه الاستخدام بان يكون قد
ذكر الاستغارة وان اراد معناه لان المثبت للمشيئة
انما هو المعنى واعاد عليه التضمير في مستعمل واداد
لفظه لان المستعمل انما هو اللفظ **قوله** وانما المجاز
في الاثبات اي لا في غيره لان انما من طرق الخصم
لانها بمعنى ما والا اي ما المجاز لا في الاثبات
قوله وهذا اي اثبات بشي الخ غفلي اي لا لغوي
لان المجاز اللغوي متجاوز بالكلمة فيه عن موضعه
الا سمي والا مراد كونه يتجاوز به عن موضعه
الا سمي وسمى عقليا لا ليجوز في امر معقول
قوله كاثبات الخافي في نحو اثبت الربيع البقل
اذا صدق من الموجد **قوله** وفي هذا اي قوله
وانما المجاز في الاثبات وضمير انه المجاز العقلي
يسمى مجازا في الاثبات قال بعض المحققين
وينبغي ان يراد بالاثبات الافتساب والاثبات

اولا مع

لا الاثبات المقابل للنفي لانه كما يجزى في
الاثبات يجزى في النفي **قوله** ويسمونه
استغارة تخيلية ان قيل لفظ الملايم الذي
جعل قرينة فالقياس شبيهه استغارة
تخيلية مع انهم ما فعلوا **فالجواب**
ان وجه التسمية لم يعتبر علة حقيقية مؤثرة
في المعلوم موجب لاطلاق الاسم حتى يلزم
اطراد كالاستغارة للمخبر بل انما اعتبر مناسبا
للتسمية ومصححا لاطلاق الاسم واذ انما ملئت
كلام التسمي المحقق وحدث السؤال والجواب سافطان
من اصلها وذلك لان الاثبات المسمى بذلك انما
هو الاثبات المعتبر فيه ما تقدم من التقييد
بقوله وكان قرينة لها والترجيح زاد على
القرينة فلم يكن ما تقدم منطبقا عليه حتى
يعتبر فيه التسمية بذلك ويحتاج لدفعه بما تقدم
فما اذ في هذا التسمي النبیه حيث يراد الى رد ما
يذكره العصام باد في تنبيه **قوله** ولا يحسن
اي لان الاثبات استغارة وهم من المجاز اللغوي
وهو يطلق باراي معين احدهما اللفظ
المتعمل فيها شبيه بمعناه الاصل والثاني
استعمال ذلك اللفظ والاثبات ليس واحدا من

هذا هو وجه التسمية
بأنه لا يكون له أثر في
الاثبات بل هو من باب
الاستغارة

الامر

الامرين فلا يظهر التسمية بالاستغارة نعم
قد يظهر وجه التسمية بالتخييلية من حيث انه
يتخيل للسامع من اثبات الامر الذي من خواص المشبه
به للمشبه اتحاد المشبه بالمشبه به فتأمل **قوله** في نحو قولنا
اخذته بيد الشمال شبه الشمال بانسان بجامع
كون كل منهما يصدر عنه فعل على سبيل الاستغارة
بالكناهه واليه تخيل **قوله** مستعمل اخر اي
وهو الخارجة المخصوصة **قوله** ولهذا اي
ولكون الاستغارة التخيلية في المثال الاول
هي اثبات اليد للشمال ولفظ اليد الخ قال الشيخ
الحكم **قوله** اذ ليس الخ علة للنفي لا للمنفى
قوله ويسمونه استغارة تخيلية لانه استغارة
للمشبه اثبات الامر الى اخره قال بعض المحققين
واعلم ان اطلاق الاستغارة على الاثبات المذكور
اطلاق على سبيل الاستغارة وذلك ان الاستغارة
الحقيقية انما يشبه معنى لفظ بمعنى لفظ اخر
تترى لفظ الثاني مجردا عن معناه ويستعمل
في معنى المشبه وما نحن فيه ليس كذلك لانهم
نقلوا معنى اللفظ المذكور وانبتوه لمعنى
المشبه على سبيل المجاز العقلي ثم انهم نقلوا
لفظهم لنبعا فثبتوا النقل على طريق المجاز العقلي

ينقل اللفظ على طريق المجاز المفرد والجامع مطلق
 النقل واستعملوا ما حققه ان يستعمل في النقل
 الثاني وهو لفظ الاستغارة في الاول **قوله**
 لتخييل الخلة لقوله استعمل للمشيبه الخ **قوله**
 وذكر الغمير في عنه مراعاة اللفظ الى اي فري اسم
 اسم به ليل عود الغمير عليها كما في قد افلح المتقي
 ربه وظهر اعرابها في اخر صلتها بحرية كما في الكافية
 بمعنى غير فلا يرد انها لو كانت اسما لكان محل لها
 من الاعراب والاولي ان يقال ان اللام تنزلت
 مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع
 اسما واحدا معديا بحسب العوامل كما ذكره
 المحقق ابن قاسم في بعض كتبه لان كون الكلمة
 على صورة الحرف لا يقتضي نقل اعرابها الا ما يجد
 بعدها بل بناها وكونها في محل اعراب **قوله**
 يعني ان الاستغارة الخ لما كان يتبادر من ظاهر
 عبارة المصنف لزوم المكنية للتخييلية اي ان
 المكنية لازمة والتخييلية ملزمة مع انه خلاف
 الواقع وما في نفس الامر لان الذي في الواقع هو
 ان المكنية ملزمة والتخييلية لازمة فسر الش
 المحقق العبارة بما هو المراد منها ولذا اتى
 بالعناية بقوله يعني الى اخره **قوله** بل
 الاستغارة

لكونها على صورة
 الحرف فنقل اعرابها
 الى اخر صلتها بحرية
 الخ

الاستغارة الخ لما كان غاية ما يعرف من عبارة المصنف
 عدم انفكاك المكنية عن التخييلية اي عدم انفكاك
 الملزوم عن لازمه وذلك صادق بعدم انفكاك اللازم
 عن ملزومه وبانفكاكه عنه اضرب السهم الاضراب
 الانتقالي المذكور ليفيد ان التلازم من الجانبيين
 الامن احدهما وهو كذا ذكر عند السلف والخطيب
 كما صرح به فيما بعد بقوله وبالحيلة الخ والواقع
 على العناية لم يعلم ان السلف والخطيب يقولون
 بعدم انفكاك اللازم الذي هو التخييلية عن ملزوم
 الذي هو الاستغارة المكنية والحاصل انه استفيد
 من مجموع كلامه اعني قوله يعني الخ وقوله بل
 الاستغارة الخ افادة التلازم بين الملزوم
 ولازمه عند السلف والخطيب وان كلامهما لا
 يفكر عند الاخر في ملزمة المكنية للتخييلية
 اية تكون التخييلية هي ما وجدت يلزم ان يكون
 تابعة للمكنية يحصل الرد على السكتي فان عنده
 لا يجب ان تكون الاستغارة التخييلية تابعة
 للاستغارة بالكناية ومثل لها بنحو اظفار
 المنية المشبهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة
 بالتمكلم الى اخره سيجي وملازمة التخييلية
 للمكنية اي يكون المكنية هي ما وجدت وجدت

التخييلية يحصل الرد على صاحب الكشف فان
عنده لا يلزم ان تكون فزينة الاستفارة بالكفاية
استفارة تخيلية بل قد تكون حقيقية في بعض
المواد كما سيبي فاستفيد من مجموع كلامه الرد
على كل من الخالفين ولو اقتصر على ما يستفاد
من المتن لم يعلم منه الرد على صاحب الكشف
ولذا انما بالاضراب فتأمل **قوله** من البحث
اي بحث السكاكي مع القوم والخطيب وسيأتي
رده عن الخطيب بان ما ذهب اليه السكاكي بعينه
جدا ولم يوجد له مثال في الكلام البليغ **قوله**
واليه اي التي جميع ما تقدم **قوله** وبالمجمل اي واقول
قولا هو ملتبس بالاجمال كما استفيد من مجموع
المنعطفين بيل **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
الفريده الثانية **قوله** في بعض
المواد اي ما اذا كان للمشيبه رادق يشبهه رادق
المشيبه به كما سيعلم من الفريده الرابعة **قوله**
استفارة نصريه حقيقية استارة اي ان
المراد بالتحقيقه هنا النصريه لا ما تقدم
عن السكاكي من انه اذا كان المستفاد محققا
حسبا وعقلا فالاستفارة حقيقية والا
فخيلية لان التخيلية هنا بمعنى اثبات لازم

المشيبه

119
المشيبه به للمشيبه مع بقايه على معناه الحقيقي
وهو انما يقابلها بهذا الاعتبار كونه منجوزا فيه
عند مكانه الاصلي الذي هو الاستفارة النصريه
جلا في التخيلية في كلام السكاكي فيما تقدم فالمراد
بها كون المستفاد له صورة وهيبة لا تحقيق وهي
انما يقابلها بهذا الاعتبار كون المستفاد محققا
الذي هو الاستفارة الحقيقية ويدل ان المراد
بالتحقيقه هنا النصريه ما سيذكره في الفريده
الرابعة حيث قال هناك وان كان له اي للمشيبه
تابع ليشبه ذلك الرادق كان مستفارا لذلك التابع
على طريق النصريه فتأمل **قوله** فيترج هذا
حيث امكن خلاصته انه اذا امكن اعتبار التخيلية
واعتبار التحقيقه ترجح اعتبار التحقيقه بدون
الثقات الي غيرها فيكون اعتبار التخيلية
مرجوحا والاعتبار المرجوح منكر عند ذوي العقول
الراجحة يعلم منه ان المراد بالجواز في عبارة
المصنف الامكان لكن بمعناه الاعم الذي هو سلب
الضرورة عن احد الجانبين فيصدق بالواجب
لا بمعناه الاخص الذي هو سلب الضرورة عن
الجانبين فيكون جواز استنوي الطرفين ولذا
فرغ عليه **قوله** بعد فالمراد بالجواز الي اخره

قوله كما في قوله تعالى الخ انذرج تحت الكاف
خو قوله تعالى يا ارض ابلي ماءك فانه لما شبه
الماء اي معناه وهو الجوهر اللطيف الشفاف
الذي لا تحجب ما وراءه بالنبات الذي هو غدا
الحيوان بجامع النفع في كل واستغير اسم الماء
للنبات شبه رادق الماء هو الفور للماء في
الارض اي ذوبانه فيها يردق المستبهم به وهو
الطلع واستغير البلع للفور واستق من البلع
ابلي معنى غوري فابلي استعارة تضرعية
تحقيقية تنبيه قذية للمكنية **قوله** المغيرة
لذلك اي لكون كثرية المكنية استعارة
تحقيقية **قوله** من حيث الخ هي حيثية تعالى
اي شاء ذلك لاجل تسميتهم العهد بالحبلى وقوله
لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين اي
كاملها سكين بطرف الحبلى اشارة الى بيان وجه
الشبه الجامع بينهما **قوله** ويثغر كلام
الكشاف الخ اي حيث جعل النقص استعارة
تحقيقية من غير التفتات الى احتمال جعله
استعارة تحيلية مع امكانها في الآية ايضا
بان يكون النقص مستعملا في معناه الحقيقي والمجاز
الما هو في اثباته للمشبه فعدم التفاته الى

